

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق))

صدق الله العظيم

مقدمة لدراسة

الدولة الفلسطينية

دراسة في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي : الشعب الفلسطيني ، الإقليم ، الحدود ، الاعتراف ، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، نفى تهديدات الإرهاب ، حقوق الأقليات ، الجرائم الدولية التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني .

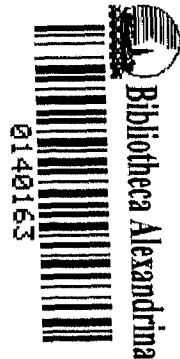
الدكتور

عبد الغنى محمد سرخان

استاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس
استاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق — جامعة عين شمس
وجامعة ليبيا وجامعة الكويت

القاهرة ج ٢٠٠٠ م ١٩٨٩

دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت
القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فأذا هو زاغى))

صدق الله العظيم

مقدمة لدراسة

الدولة الفلسطينية

دراسة في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي : الشعب الفلسطيني ، الاقليم، الحدود، الاعتراف، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، نفى شبهات الأوهاب، حقوق الاقليات، الجرائم الدولية التي ارتكبتها اسرائيل في حق الشعب الفلسطيني .

الدكتور

عبد العزيز محمد سرهان

أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس
استاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق - جامعة عين شمس
وجامعة ليبيا وجامعة الكويت

القاهرة ج ٢٠٠٠ ع ١٩٨٩

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت
القاهرة

مقدمة

مبهرات الدراسة وخطلتها : منذ نهاية الحرب العالمية الأولى — عندما جردت الامبراطورية العثمانية من الأقاليم التي كانت تخضع لها — فترتب على ذلك خضوع فلسطين لنظام الادارة الدولية الذي أنشأته منظمة عصبة الأمم ، وهو نظام الانتداب من فئة (١) ، ثم تدخلت الأمم المتحدة بقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ . وتلا ذلك اعلان قيام اسرائيل ، وبدأت حروبها مع الدول العربية ، ثم كانت خطوة الملك عبد الله ملك الاردن بادماج الضفة الغربية والقدس في مملكته ، وخضوع قطاع غزة للادارة المصرية ، حتى كانت حرب عام ١٩٦٧ التي كانت من نتائجها خضوع سائر اقليم فلسطين لاسرائيل بالاحتلال الحربي ، واعلانها عن نيتها الصريحة في ضم جميع الاقليم الفلسطيني تحت ادعاءات ومسميات شتى . ثم جاء التطور المفاجيء من جانب الاردن في يوليو ١٩٨٨ باعلان الملك حسين فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية ، وتلا ذلك اعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . هذه التطورات التي أوجزناها تشير من وجهة القانون الدولي مشاكل قانونية ، لعل أهمها مدى توافر أركان هذه الدولة وعلى وجه الخصوص ما هي حدودها ؟ وما هو نطاق اقليمها ؟ ولما كانت الأمم المتحدة بقراراتها على مدى أكثر من أربعين عاما هي الجهة المؤتمنة على حل هذه القضية ، كانت لدراساتها أهمية كبرى ، لأنها تحتوي على الاجابة القانونية الصحيحة لسائر المشكلات القانونية التي أثارها اعلان استقلال دولة فلسطين العربية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، ولقد تكون هذه الاجابة متعارضة مع مواقف بعض الدول خاصة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، بل المفهوم المعلن لبعض الدول العربية وجانب من فصائل المقاومة الفلسطينية ذاتها .

ونعالج الموضوع في عدة فصول ، نبدأها بالبحث في اركان هذه الدولة خاصة حدودها واقليمها ، حتى نصل الى مشكلة الاعتراف بها .. الخ .

ولما كانت الصهيونية (١) العالمية قد استعانت على اغتصاب فلسطين

(١) سبق لنا أن خصصنا عدة رسائل دكتوراه بأشرافنا للقضية الفلسطينية بصفتنا رئيسا لقسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية ، كما أخرجنا بمناسبتها مؤلفا بعنوان : مشكلة الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧١ ، كما كتبنا بصدها عدة أبحاث : العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت — المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ ، موقف القانون الدولي من تصريح الولايات المتحدة لرعاياها بالعمل في الجيش

بتزيف الحقائق التاريخية والدينية والقانونية ، وما زالت سادرة في باطلها ،
تمهيدا للانتقال الى مرحلة الهيمنة الشاملة على المالم العربي والمسيطرة عليه
سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، فاننا نرى من الضروري عند البحث عن الحقوق
الاقليمية للشعب الفلسطيني ان نقف قليلا امام الوضع القانوني لفلسطين عند
انشاء منظمة الامم المتحدة ، ثم نبين هذه الحقوق في الفترة ١٩٤٨ — ١٩٥٠ ،
١٩٥٠ — ١٩٦٧ ، ثم الفترة ١٩٦٧ حتى الآن ، وذلك لاختلاف الوضع السياسي
والقانوني للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترات الثلاث ،
ثم نلقى نظرة سريعة على الموقف العالمي والعربي من نطاق هذه الحقوق ، كي
ننتقل بعد ذلك لتحديد طبيعة هذه الحقوق في قرارات الامم المتحدة والقانون
الدولي ، ونختتم هذه الدراسة بتقييم دور الامم المتحدة حيث تستوقف انظارنا
نتائج قانونية هامة نتخير منها ثلاثا ، تكون بمثابة نتائج هذه الدراسة . وعليه
تكون المباحث والعناوين التالية ، التي تتوزع عليها نظرتنا للموضوع . ولكن
نبدا باشارة موجزة عن اركان الدولة في القانون الدولي .

الاسرائيلي، المرجع ذاته، موقف الاتحاد السويصري من النزاع العربي الاسرائيلي
على ضوء محاكمة الفدائيين الفلسطينيين ، المرجع ذاته ، دراسة تطور وظيفة
معاهدات الصلح في القانون الدولي التقليدي والمعاصر — الجمعية المصرية للقانون
الدولي ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط — مجلة
العلوم القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق جامعة عين شمس ،
يناير ١٩٧٣ ، تعريف الارهاب الدولي — المجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٧٤
الشروط القانونية لأي تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي — مطبوعات مركز
الشرق الاوسط بجامعة عين شمس ١٩٧٨ ، دور حقوق الانسان في السياسة
الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع التطبيق على القضية الفلسطينية — مجلة
الحقوق والشرعية ، السنة الخامسة العدد الرابع . هذا الى جانب المكان الاثير
للقضية الفلسطينية في سائر مؤلفاتنا في القانون الدولي العام والمنظمات الدولية
في طبعاتها المختلفة .

الفصل الأول

أركان الدولة الفلسطينية طبقاً للقانون الدولي

استند اعلان قيام الدولة الفلسطينية على الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني في فلسطين منذ قديم الزمان ، ولذلك كان من الضروري الاحاطة الموجزة بقواعد القانون الدولي بشأن أركان الدولة كمدخل لدراسة الحقوق الإقليمية الثابتة للشعب الفلسطيني ، مع ملاحظة أن دراسة السلطة السياسية والاعتراف سيكون محلها في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

المبحث الأول : الأحكام العامة لأركان الدولة

مقدمة : يجمع فقهاء القانون الدولي العام عند دراسته للدولة ، على ضرورة توافر ثلاثة أركان أساسية — هي الشعب ، والاقليم ، والتنظيم السياسي — حتى تثبت للدولة شخصية القانون الدولي العام . وبجانب هذه الأركان الثلاثة المجمع عليها ، يحتدم الخلاف بين الفقهاء بخصوص الاعتراف بالدولة ، وهل يعد ركناً يتوقف على توافره تمتع الدولة بشخصية القانون الدولي العام ؟ أم أن الاعتراف لا علاقة بينه وبين توافر هذا الوصف ! ومرد الخلاف هنا يرجع الى تحديد طبيعة الاعتراف بالدولة ، فإذا أخذنا بنظرية الاعتراف المنشئ ، كان من الضروري التسليم بالاعتراف ركناً رابعاً لنشوء الدولة في القانون الدولي العام ، أما إذا سائرنا أنصار نظرية الاعتراف المقرر ، كان من الضروري استبعاد الاعتراف من بين أركان الدولة ، وبحيث يكون أثره قاصراً على تنظيم بعض العلاقات القانونية ، مثل تبادل العلاقات الدبلوماسية ، وإبرام المعاهدات الدولية والاعتراف بالاختصاص التشريعي والقضائي للدولة غير المعترف بها ، وتمنع هذه الدولة وممثلوها بالحصانات المقررة في القانون الدولي العام ، الى غير ذلك من المسائل الهامة المرتبطة بنظام الاعتراف في القانون الدولي العام .

هذه هي المسائل التي يلزم الاحاطة بها ، بصورة عامة ، دون الدخول في التفصيل الدقيقة ، التي قد يصعب على الطالب المبتدئ — في دراسة القانون الدولي العام الالمام بها ، عند دراسة نظرية الدولة . كذلك نلاحظ أن بعض المسائل تشترك دراستها بين القانون الدولي الخاص ، مثل الجنسية ومركز الأجانب ، ولذلك فلن تكون محلاً لدراسة تفصيلية من جانبنا ، لأنها تشكل جزءاً قائماً بذاته من دراسة القانون الدولي الخاص وهذا يحتمه عدم ازدواج في الدراسة . كذلك هناك بعض المسائل تدخل دراستها في النظم السياسية ،

مثل أنواع الدول ، وبالتالي يجب أن لا تكون محلا لازدواج في الدراسة من جانبنا .

الفرع الأول

الشعب أو السكان

أولا : التفرقة بين الطوائف البشرية التي يتكون منها سكان الدولة وأهمية تلك التفرقة في القانون الدولي العام :

والركن الأول الذي لابد من توافره لقيام الدولة هو الشعب ، فلا يتصور قيام دولة بدون سكان . ولكن إذا كان السكان من الأركان الأساسية التي يعلق القانون الدولي العام على توافره ثبوت شخصية القانون الدولي العام للدولة ، فإنه لا يشترط أن يبلغ تعداد السكان رقما مهينا حتى تثبت تلك الشخصية وإن كان يتوقف على عدد السكان المركز الذي تحتله الدولة في الجماعة الدولية . وقد يكون عدد السكان أيضا عاملا من عوامل تقدم الدولة وازدهارها ، أو على العكس سببا في تأخرها الاقتصادي ، وذلك إذا كان عدد السكان لا يتناسب مع مساحة إقليم الدولة ، ففي حالة زيادة عدد السكان بالنسبة لرقعة إقليم الدولة قد تعاني الدولة من كثير من المشاكل الاقتصادية ، وفي حالة قلة السكان بالنسبة لمساحة الإقليم الدولة لا تتمكن الدولة من استغلال جميع مواردها الطبيعية ، وفي كلتا الحالتين ، يظهر أثر ذلك في القواعد الخاصة باكتساب الجنسية والقواعد الخاصة بالسماح للأجانب بالعمل على إقليم الدولة .

ويقصد بالسكان مجموع الأفراد الذين يوجدون على إقليم الدولة وكذلك الأشخاص القانونية الاعتبارية .

وينقسم سكان الدولة إلى طائفتين : الأولى تضم الأفراد الذين تربطهم بالدولة رابطة قانونية وسياسية يعبر عنها بالجنسية ، وهؤلاء هم المواطنون . والطائفة الثانية تضم مجموعة الأفراد الذين يوجدون على إقليم الدولة بقصد الإقامة العابرة من أجل زيارة معالمها ، أو الاستمتاع بجمال طبيعتها ومناخها ، أو الأفراد الذين تمتد إقامتهم على إقليم الدولة دون أن يكتسبوا جنسية هذه الدولة ، ولكنهم فقط يوجدون على إقليمها ابتغاء العمل سواء في المصالح العامة أو المؤسسات الخاصة التجارية أو الصناعية أو مباشرة مهنة حرة .

ثانيا : تقسيم السكان إلى وطنيين وأجانب له أهميته من زاوية القانون الدولي العام وتظهر تلك الأهمية في نواحي كثيرة منها :

١ — من حيث الحماية القانونية التي يتمتع بها كل من أفراد الطائفتين . فالوطني وفقا لقواعد القانون الدولي العام يخضع خضوعا مطلقا لقرانين

دولته ، وإذا رأى أن هناك اعتداء على حقوقه من جانب السلطات العامة أو من جانب الأفراد ، فسيبيله الى حماية حقوقه أن يلجأ الى القضاء الوطنى ، ولا يمكن أن تكون خصوصته هذه محلا لدعوى ترفع الى القاضى الدولى ، لأن معاملة الدولة لمواطنيها تدخل فى الموضوعات التى تعارف فقه القانون الدولى العام على تسميتها بالاختصاص الداخلى المطلق الذى لا تسرى فيه قواعد القانون الدولى العام ، أى من الأمور الداخلية التى تختص بها كل دولة طبقا للفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى نصها كالآتى .

ليس فى هذا الميثاق مايسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق .

ولا يستثنى من ذلك الا الحالات التى تكون فيها الدولة ملتزمة بمقتضى اتفاق دولى بأن تكفل لمواطنيها أو فريق منهم - الأقليات مثلا - قدرا معينا من الحقوق . لأنه فى مثل هذا الفرض لا تكون الدولة حرة فى تحديد نوع المعاملة التى تراها لمواطنيها أو لفريق منهم ، بل تلزم بأن تعترف لهم بالحقوق المنصوص عليها فى الاتفاق الدولى ، والا تعرضت للمسئولية الدولية . ومن أمثلة ذلك معاهدات السلام التى أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى والتى كانت تهدف الى حماية حقوق ومصالح الأقليات فى عدد كبير من الدول ، والتى كان بمقتضى هذه المعاهدات من الممكن رفع الأمر أمام محكمة العدل الدولية الدائمة أو أمام لجنة خاصة تابعة لسكرتارية عصبة الأمم المتحدة .

ويستثنى من ذلك أيضا الحالات التى انفقت فيها مجموعة من الدول على توفير حماية دولية لحقوق الانسان ، مثل معاهدة روما عام ١٩٥٠ ، التى التزمت بمقتضاها عدة دول أوروبية بالاعتراف للفرد بصفته هذه ، بعدد معين من الحقوق القانونية والمصالح الاقتصادية ، وانشأت أيضا لجنة لحقوق الانسان ومحكمة دولية لحقوق الانسان مقرها مدينة ستراسبوج بفرنسا . وفيما عدا ذلك فالقاعدة العامة هى أن سلطة الدولة على مواطنيها تكاد تكون مطلقة ولا تهم القانون الدولى العام بل تهم القانون الداخلى الذى يتولى تحديد حقوق وواجبات المواطنين قبل دولتهم . وتعد تلك النتيجة أثرا لفشل الجهود التى بذلت على المستوى الدولى بقصد حماية حقوق الانسان ومحاولة التخفيف من الأضرار والآثار البالغة التى يمكن أن يبنى بها المواطن على يد السلطات العامة فى دولته . ويعد التصريح العالمى لحقوق الانسان الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورة باريس عام ١٩٤٨ غير ذى اثر عملى ، لأنه يميز ملزم للدولة ولا تعد نصوصه قواعد قانونية دولية ملزمة للدول يمكن أن يستند عليها الفرد من أجل حماية حقوقه ، بل هى مجرد توصيات صادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أعضائها تعززها قوة الالتزام .

٢ — أما الأجنبي فإنه طبقاً لقواعد القانون الدولي العام يتمتع بمركز أفضل ، وهنا يبدو الشذوذ الذى يحيط بقواعد القانون الدولي العام فى صورتها الحاضرة ، حيث يمكن أن يتمتع الفرد خارج دولته بحماية دولية لحقوقه ويحرم تلك الحماية طالما هو موجود على اقليم الدولة ، وتعليل ذلك بايجاز هو أن الأجنبي مثل الوطنى يخضع لقوانين ومحاكم الدولة التى يوجد على اقليمها . فهذه القوانين هى التى تحدد حقوقه وواجباته ، ولكن سلطان الدولة هنا غير مطلق بل مقيد بقيدين عامين سنراها عند دراستنا للمركز القانونى للأجنبي . والأجنبي مثل الوطنى أيضا ملزم بالدفاع عن حقوقه أمام جهات القضاء المفتوحة له طبقاً لقوانين الدولة التى يقيم فيها ، ولكن اذا ما استنفد جميع طرق التقاضى المنصوص عليها فى هذه القوانين ، وشعر بأن الحماية القضائية التى توفرها تلك القوانين لحقوقه قد قصرت عن توفير حماية فعلية لحقوقه ، فإنه يلجأ لدولته التى يمكنها أن تتدخل لدى السلطات العامة فى الدولة التى يقيم فيها ، فان كللت مساعيها بالنجاح انتهى الأمر عند هذا الحد ، والا فإنها يمكن أن تباشر الحق الذى يعطيها اياه القانون الدولي العام فى هذه الحالة ، أى تستعمل الحماية الدبلوماسية ، وبهذا يتحول النزاع بين الأجنبي والدولة التى يقيم فيها ، من مجرد علاقة داخلية يحكمها القانون الداخلى ، ويختص بالفصل فيها القاضى الداخلى ، الى علاقة دولية ، وخصوصة تهم القانون الدولي العام ، ويختص بها القاضى الدولي .

وتظهر أيضا آثار التفرقة بين الوطنى والأجنبي من ناحية القانون الدولي العام فى قدر الحقوق التى يتمتع بها كل منهما ، فالقاعدة العامة هى أن حقوق الوطنى تجاوز كثيراً الحقوق التى يلزم الاعتراف بها للأجنبي من جانب الدولة التى يقيم على اقليمها ، ولا اعتراض على ذلك فى القانون الدولي العام .

٣ — وأخير نشير الى أن التفرقة بين الأجنبي والوطنى أهمية بالغة فيما يتعلق بقبول دعوى المسؤولية الدولية التى ترفعها دولة ضد دولة أخرى ، حيث جرى القضاء الدولي على أن الدولة لا يحق لها أن تتبنى أمام القضاء الدولي الا الخصومات التى يكون المدعى الأصلى فيها شخصاً يتمتع بجنسيتها ، والا تحتتم على القاضى الدولي رفض الدعوى لتخلف أحد الشروط الأساسية لقبولها وهو شرط الجنسية ، وذلك على تفصيل محله دراسة المركز القانونى للأجانب، والجنسية ، وهما من المسائل التى يجب أن تترك لدراسة القانون الدولي الخاص . نزولاً على التقسيم الذى تأخذ به مناهج دراسة القانون الدولي فى كليات الحقوق فى جامعات الجمهورية العربية المتحدة .

ثالثاً — **الوطنيون** : هم الافراد الذين تربطهم بالدولة رابطة قانونية وسياسية تعرف بالجنسية . وتحديد الوطنيين يقتضى دراسة قوانين الجنسية فى الدول المختلفة ، وذلك يدخل فى دراسة القانون الدولي الخاص ولا يهمل به القانون الدولي العام .

ويكتفى القانون الدولي العام في هذا الصدد بأن يعترف للدول بحق تحديد الأفراد الذين يتمتعون بجنسيتها ، بمعنى أنه يعطيها الحق في أن تصوغ قانون جنسيتها حسبما يترأى لها ، فلها أن تحدد شروط اكتساب جنسيتها وشروط فقدها بالطريقة التي تراها أكثر تحقيقاً لمصالحها ، ومتمشية مع ظروفها الخاصة . ولكن الدولة في تحديدها للأشخاص — أفراد أو أشخاصاً قانونية — الذين يحملون جنسيتها ، لا تتمتع بسلطان مطلق ، بل عليها أن تراعى أن تكون هناك رابطة فعلية بين الفرد الذي تدعى انتماءه اليها عن طريق تمتعه بجنسيتها ، ولا يكون في تحديدها هذا اعتداء على حقوق الدول الأخرى ، والا كان قانونها الخاص بالجنسية غير سار في مواجهة الدول الأخرى . والحرية التي تتمتع بها الدول طبقاً للقانون الدولي العام في تحديد الأشخاص الذين يتمتعون بجنسيتها قد تؤدي عملاً إلى نتائج خطيرة ، وذلك بأن يجد الفرد نفسه يتمتع بجنسية أكثر من دولة وذلك طبقاً لاختلاف المعايير التي تأخذ بها الدول عند صياغتها لقوانين الجنسية ، وذلك قد يؤدي إلى صعوبة مباشرة الحماية الدبلوماسية في الفروض التي يدعى فيها مثل هذا الفرد انتهاك حقوقه على يد دولة أجنبية .

كما قد يترتب على ذلك أن يرى المرء نفسه محروما من أية جنسية ، وذلك لاستقاط جنسيته الأصلية بإجراء تعسفى من قبل احدى الدول ، وعدم توافر الشروط التى يستلزمها أى من قوانين الجنسية من أجل تمتعه بجنسية دولة أخرى . وهنا تكون النتيجة العملية هى استحالة حماية حقوقه دوليا ، عندما تنتهك تلك الحقوق على يد دولة ما ، لانه كما سنرى لابد من أن تتبنى دولة حقوق الفرد ، ولابد من أن تربط بين هذه الدولة وذات الفرد رابطة قانونية مبنية مى الجنسية ، حتى تكون الدعوى الدولية مقبولة أمام القاضى الدولى، وهنا يفقد أصلا هذا الشرط .

المفرع الثانى

الإقليم

أولاً - تعريف الأقليم وتحديد سماته العامة وعناصره :

١ - يمكن تحديد اقليم الدولة بأنه النطاق الذى تتمتع الدولة فى داخله بكامل السلطات التى يقررها القانون الدولى العام . والاقليم بالمعنى السابق يختلف عن الاقليم الجمركى فى حالة الاتحادات الجمركية ، الذى يتكون من مجموع اقاليم الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى أو الوحدة الاقتصادية . وينظر منه القانون الدولى العام فى الاتحاد السوفييتى الى الاقليم على أساس أنه التعبير المادى عن السيادة والاستقلال وحماية السكان ، ويرى أنه يضم الأرض التى تباشر عليها الدولة سيادتها والمياه والهواء والفضاء . ويرى أوبنهايم أنه فى بعض الأحيان يطلق على الاقليم وصف أملاك الدولة ، ولكن

من الواجب ملاحظة أن الملكية الإقليمية يجب أن تفهم حسب مدلولها في الثمانون الدولي العام ، فلا يقع الخلط بين الإقليم والملكية العامة أو الخاصة للدولة ، لأن الإقليم ليس ملكا لرئيسها أو حكومتها أو شعبها ، بل هو النطاق الذي يخضع للسيادة الإقليمية والسلطة الآمرة للدولة . وهذه التفرقة لم تكن واضحة في الماضي حيث كان يقع الخلط بين الإقليم والملكية الخاصة للملك أو الدولة ، ولكن انقراض نظم الحكم الفردية المستبدة أدى الى نهاية الخلط السابق ، حيث وجدت النصوص الدستورية التي تحد من سلطة رئيس الدولة في التنازل عن الإقليم .

٢ - ويرى بعض الشراح أن أهمية الإقليم واعتباره عنصرا لازما لقيام الدولة وتمتعها بشخصية القانون الدولي العام لم تظهر إلا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ولم تكن للإقليم أية أهمية في تعريف الدولة لدى الاغريق والرومان ، حيث كان يكتفى بالعنصر البشرى ، دون حاجة الى الربط بينه وبين إقليم معين . ولم تظهر أهمية الإقليم إلا منذ أواخر العصور الوسطى ، تحت ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية . ولكن الإقليم في الوقت الحاضر يعد ركنا أساسيا لقيام الدولة ، وبدونه لا تستطيع جماعة بشرية التمسك بوصف الدولة في القانون الدولي العام ، ولذلك كان الإقليم هو الذي يفرق بين الدولة ، والأمة ، ويجعل الأولى من أشخاص القانون الدولي العام دون الثانية .

٣ - ويميز الإقليم الدولة عن المنظمات الدولية ، التي وإن كانت من أشخاص القانون الدولي العام ، إلا أنها لا تركز على أساس إقليمي تتمتع في داخله بالسيادة الإقليمية ، لأنها تنشأ عن اتفاق بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة وعامة ، تعجز كل دولة بمفردها عن النهوض بها .

٤ - والسلطة العليا التي تتمتع بها الدولة على إقليمها تكون غير قابلة للانقسام كقاعدة عامة ، فلا يتصور وجود دولتين في إقليم واحد . إلا أنه في بعض الحالات يكون من الصعب تجاهل الأوضاع التي تؤدي الى تقرير بعض الاستثناءات الظاهرية أو الحقيقية ، التي نشير الى بعضها :

(أ) الحكم الثنائي : وهي الحالة التي يكون فيها الإقليم خاضعا لدولتين ، ويحدد الاتفاق مدى ما تتمتع به كل منهما من حقوق على الإقليم ، كما كان الوضع بالنسبة للسودان قبل استقلاله ، حيث كان يخضع للحكم الثنائي لكل من مصر وبريطانيا وهذه الصورة تعد من مخلفات النظم الاستعمارية .

(ب) قيام إحدى الدول بإدارة جزء من إقليم دولة أخرى : ومن أمثلة ذلك قبرص قبل استقلالها ، حيث كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية تحت الإدارة البريطانية من عام ١٨٧٨ حتى عام ١٩١٤ .

(ج) **تأجير أو رهن جزء من إقليم الدولة لدولة أخرى :** من ذلك تأجير الصين مقاطعة كياكو لألمانيا عام ١٧٩٨ ، وأجزاء أخرى من إقليمها لكل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وكذلك رهن السويد في عام ١٨٥٣ مدينة ويزمار ، ورهن جنوا في ١٧٦٣ جزيرة كورسيكا لفرنسا ، وتأجير بريطانيا في عام ١٩٤١ بعض الأقاليم الصغيرة للولايات المتحدة لاقامة قواعد بحرية وجوية ، وكما كان الأمر كذلك بالنسبة للقواعد الأمريكية والانجليزية في المملكة الليبية . ويدخل في ذلك أيضا الحالة التي تضع فيها إحدى الدول أحد المرافق العامة تحت إدارة دولة أو أكثر بقصد ضمان الوفاء بدين عليها ، كما حصل في مصر في ظل نظام صندوق الدين ، وكما حصل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ضمانا للوفاء بديون الحرب التي فرضت عليها . ومن أمثلة ذلك أيضا تأجير بناما في عام ١٩٠٣ شريطا من إقليمها للولايات المتحدة ، اتساعه عشرة أميال ، لإنشاء وإدارة قناة بناما . ففي الحالات السابقة يكون للدولة حق السيادة ، وتكون للدولة المستأجرة أو المرتهنة أو التي تقوم بالإدارة مباشرة سائر مظاهر السيادة .

(د) **و في حالة الدولة الفيدرالية** تكون السيادة لهذه الدولة ، ولكن مباشرة مظاهر هذه السيادة في القانون الداخلي ، وبعض مظاهرها الدولية ، يكون مقسما بين الدولة الفيدرالية والدويلات التي تتكون منها هذه الدولة .

(هـ) **والإقليم الذي كان يوضع تحت نظام الانتداب طبقا لعهد عصبة الأمم ، أو تحت نظام الوصاية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، تكون السيادة لسكان هذا الإقليم ، أما مباشرة مظاهر هذه السيادة في القانون الدولي والقانون الداخلي ، فيكون موزعا بين الدولة المنتدبة أو الوصية والمنظمة الدولية .**

هـ - **ويرى بعض الشراح أن الدولة يبقى لها وجودها القانوني الدولي ، حتى ولو فقدت السيطرة على إقليمها في ظروف خاصة ، وذلك إذا كان من الواضح أنها ستستعيد تلك السيطرة . متى زالت الظروف الخاصة التي منعت الحكومة من الاستقرار على إقليمها . ويشترطون لذلك أن يبقى التنظيم للدولة قائما وأن تباشره على رعاياها الموجودين في الخارج ، وكذلك الإدارات الوطنية التي تباشر اختصاصاتها خارج إقليم الدولة . ومن أمثلة ذلك ما يحصل خلال الحرب من سيطرة العدو على إقليم الدولة وانتقال الحكومة الوطنية الى الخارج واستقرارها على إقليم دولة أخرى ، ومباشرتها من داخل هذا الإقليم الأخير الاختصاصات التي تباشرها عادة الحكومة ، من ذلك أنه خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ وبالنسبة لبليجيكا انتقلت حكومتها الى فرنسا ، وتكرر الوضع السابق على صورة أوسع خلال الحرب العالمية الثانية حيث انتقلت كثير من الحكومات على أثر احتلال دولها بواسطة قوات المحور الى الخارج ، خصوصا الى لندن ، مثل الحكومة**

الفرنسية والنرويجية ، واليونانية ، وهو ما يجب أن يكون واضحاً للدولة الفلسطينية منذ إعلان استقلالها ، لأن الاحتلال الاسرائيلي غير مشروع .

ولكن يلاحظ أنه في هذه الفروض قد تقوم قوات الاحتلال الأجنبية بإنشاء حكومتها مكونة من عناصر وطنية موالية لها . وبذلك تكون المشكلة التي تنور في هذا الصدد خاصة بمشكلة أخرى من مشاكل القانون الدولي العام ، وهي مشكلة الاعتراف بالحكومات ، وتحديد الحكومة التي تمثل حقاً سكان الاقليم ، وتمثل بالتالي الدولة في علاقتها الخارجية .

٦ - ويلاحظ أن الأسلام قد أهمل بالاقليم ، وميزه عن الأملاك ، الخاصة للوالي ، بعكس ما كان ذاتها خلال العصور الوسطى في أوروبا ، من الخلط بين الاقليم وبين الأملاك الخاصة لرئيس الدولة ، وما ترنّب على ذلك من ثبوت حق رئيس الدولة في التصرف في اقليم الدولة بالبيع والهبة والتنازل . وذلك بخلاف ما جاءت به الشريعة الاسلامية حيث كان الاقليم يعد دائماً من الأموال العامة ولا يختلط بالأموال الخاصة للحاكم ، وهذا الحكم هو الذي استقر في الفكر القانوني المعاصر .

٧ - ويلاحظ بعض الشراح أن الاقليم قد فقد في العصر الحالي بعض الأهمية التي كانت مرتبطة به في العصور الوسطى . ويرجعون ذلك الى الارتباط بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي . وذلك عن طريق تكوين الجمعيات أو النقابات الدولية ذات الأغراض الروحية ، أو المهنية ، أو الثقافية ، أو الاقتصادية ، أو الثقافية ، أو الاجتماعية .

ويرون أيضاً أن من العوامل التي ساعدت على التقليل من أهمية الاقليم ، ازدياد الهجرة بين الشعوب ، والتقليل من القيود التي كانت تحيط بها في الماضي ، وتزايد الجهود التي تهدف الى تحقيق الوحدة التشريعية ، وذبوح الانجاء الى الاتفاقات الدولية من أجل حل أوجه الخلاف التي تنور بين الدول . وأخيراً ، يرى هذا الفريق من الكتاب أن تطور وسائل الاتصال والمواصلات بين الدول ، والربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأرضية ، وخاصة عن طريق الطيران والإذاعة قد ساعد على التقليل من أهمية الاقليم باعتباره النطاق الوحيد الذي تباشر فيه السلطة العامة سيادتها .

٨ - وإذا كان لا يتصور وجود دولة بدون اقليم تباشر عليه سيادتها أو حسب التعبير الحديث اختصاصاتها الدولية على سبيل الأفراد والاستقرار ، فإنه يكفي من زاوية القانون الدولي العام أن يثبت أن للدولة اقليم معين . وذلك دون حاجة الى البحث عن مساحة الاقليم ، أو الى القيمة الاقتصادية لهذا الاقليم ، أو العوامل الجغرافية أو الجيولوجية التي قد ترتفع أو تحط من الأهمية الاقتصادية للاقليم .

هذا من الوجهة النظرية البحتة . ولكن يلاحظ أن المركز الدولي الذي

تتمتع به الدولة ، أى أهميتها الفعلية بين أعضاء الجماعة الدولية يرتبط ارتباطا وثيقا بمساحة اقليمها ، ويمدى القيمة الاقتصادية لهذا الاقليم .

٦ — **ولاقليم الدولة صفتان لابد من توافرها : الأولى ثبات الاقليم ،** بمعنى أن الجماعة البشرية ، أى الشعب ، يجب أن تقيم على سبيل الاستقرار على هذا الاقليم من أجل الحياة الدائمة المستقرة . وينبنى على ذلك أن القبائل الرحل لا يمكن أن يصدق عليهم وصف الدولة ، وذلك لعدم استقرارهم على اقليم معين على وجه الاستمرار .

والصفة الثانية للاقليم : تنحصر في ضرورة أن يكون محددا واضحا المعالم ، ويتحدد ذلك بمدى سريان سيادة الدولة أو اختصاصها . ومن ثم وجب رفض المذاهب التى ترمى الى عدم ضبط حدود الدولة ، ومن أمثلتها النظرية السوفيتية التى تعرف بنظرية **الحدود العامة** Théorie de l'Etat fluide. والمذهب النازى الخاص بالدولة الحية ذات **الحدود المتحركة** L'Etat dynamique aux frontières mouvants. وهو المذهب الذى تسير عليه إسرائيل فى علاقاتها بالدول العربية ، وبعداؤها على اقليم الدولة الفلسطينية .

عناصر الاقليم : ويرى بعض الكتاب أن اصطلاح اقليم الدولة قد أصبح لا يطابق فى معناه اللغوى الأصلى مقولته القانونى طبقا لقواعد القانون الدولى العام ، وذلك لأن اقليم الدولة لم يعد قاصرا على الجزء القارى أو اليابس الذى تبسط عليه سيادتها أو اختصاصاتها ، بل أصبح يشمل زيادة على ذلك المياه التى توجد داخل هذا الجزء القارى ، وجزء البحر الملاصق لشواطئها الى المدى المتفق عليه فى القانون الدولى العام ، والفضاء الذى يعلو الاقليم القارى والمائى للدولة . ويلاحظ أن العنصر الأصلى فى اقليم الدولة يتكون من اليابس ، ولا يتصور وجود دولة يتكون اقليمها فقط من عنصرى الماء والهواء ، لأن هذين العنصرين يتبعان دائما عنصر الأرض ولا يوجدان بدونه .

١ — **وإذا كان اقليم الدولة يضم عادة العنصر اليابس والمياه الداخلية** وما يحيط بهما من هواء وما يعلوهما من فضاء ، فإن هناك من الدول مالا ينصل اقليمها بالبحر ، ومن أمثلة ذلك دولة الفاتيكان ، وتشيكوسلوفاكيا والمجر ونيبال وأفغانستان وسويسرا .

١١ — **والغالب أن يكون اقليم الدولة وحدة قائمة بذاتها ،** بمعنى أن تكون أجزاءه متصلة الأوصال ، لا يوجد بينها اقليم دولة أخرى ، ولكن قد يترتب على بعض العوامل انشطار اقليم الدولة ، لوجود اقليم أو جزء من اقليم دولة أخرى يفصل أجزاء اقليم الدولة الأولى بعضها البعض . ومن أمثلة ذلك الباكستان التى كان ينقسم اقليمها قبل انفصال بنجلاديش عام ١٩٧١ الى قسمين يتوسطهما اقليم الهند ، هما الباكستان الشرقية والباكستان

الغربية . ومن أمثلة ذلك أيضا أن ولاية الاسكا يفصلها الاقليم الكندي عن أقاليم الولايات الأمريكية الأخرى التسع والأربعين . وقد يحدث أن توجد أجزاء من أقاليم الدولة محصورة في أقاليم دول أخرى بحيث لا يمكن الاتصال بها إلا عن طريق هذه الأقاليم الأخيرة . ويطلق على أجزاء الأقاليم المحصورة بهذه الطريقة اصطلاح *Les Enclaves* ، ومن أمثلة ذلك الاقليم الأمريكى الذى يطلق عليه *Point Robert* الذى لا يمكن الاتصال به إلا عن طريق كندا .

٣ - ومن الأجزاء الهامة في اقليم الدولة من ناحية القانون الدولي العام الحدود ، وترجع أهميتها الى أنها تعد النقاط الاقليمية التى عندها تتوقف سيادة الدولة واختصاصاتها نتيجة لبدء اقليم دولة أخرى ، وما يلى ذلك من سريان سيادة واختصاصات هذه الدولة الأخيرة . ولذا يهتم القانون الدولي العام العرفى والاتفاقى بتحديد حدود الدولة ، لأن عدم وضوح الحدود الفاصلة بين أقاليم الدول قد يؤدى الى تأزم العلاقات بين الدول ، وقد يجبر بالتالى الى الدخول فى نزاع مسلح . ومن أمثلة ذلك النزاع المسلح الذى قام بين الهند والصين والذى مازال معلقا ، والنزاع الذى نشب بين الدولتين العربيتين الجزائر ومراكش فى نهاية (١٩٦٣) ، والنزاع الذى يقوم بين الحبشة والصومال منذ ١٩٦٤ . وتتميز الحدود فى البلاد التى تحررت أحيانا من الاستعمار ، بعدم وضوحها ، وعدم تمثليتها مع مصالح الشعب ، وذلك لأنها خلطت فى فترة الاستعمار الذى كان يقيم الحواجز المصطنعة من أجل تحقيق مصالحه الذاتية الاستعمارية واغفال المصالح الحقيقية لسكان الاقليم ، والتكامل الاقتصادى الذى يربط بين الأقاليم المختلفة ، وذلك لأن هذه الحدود تم تخطيطها بطريقة تحكمية ، ولذا فإن الخلافات الدولية التى تدور حول الحدود ستشمل حيزا ملموسا فى الحياة الدولية المعاصرة ، خاصة فى القارتين الافريقية والاسيوية .

والحدود اما ان تكون طبيعية واما ان تكون صناعية من عمل الانسان ، وقد تكون وهمية تتبع خطوط العرض والطول .
وقد يعنى المشرع الدستورى برسم حدود الدولة ، ومن أمثلة ذلك ما فعله الدستور الليبى فى مادته الرابعة ، ولكن يلاحظ أن تحديد الدستور لحدود الدول لا يلزم الدول الأخرى إلا بالقدر الذى يتفق فيه هذا التحديد مع الحدود الحقيقية للدولة وفقا لقواعد القانون الدولى ، وخاصة الاتفاقيات الدولية التى تحدد الحدود الفاصلة بين الدول المتجاورة ، والقول بعكس ذلك يؤدى الى تحكم الدولة الكبيرة القوية فى اقليم الدول الأخرى الصغيرة والمتوسطة ، حيث يكون مناط الأمر للقوة وتتوارى سيادة القانون .

١٤ - ويفرق الاستاذ كافاريه بين أجزاء اقليم الدولة الوطنى ، الذى يتكون من الاقليم الأرضى متضمنا الاملاك الخاصة والعامة ، والاقليم النهري

الذى يضم الأنهار والقنوات الوطنية ، والاقليم البحرى الذى يشمل أجزاء من البحر ، **والفضاء الجوى** ، ويضيف الأستاذ كافارية الى الاجزاء السابقة بالنسبة لبعض **الدول** جزءا آخر يطلق عليه اقليم ما وراء البحار ، ويرى أنه يعد امتدادا للاقليم الوطنى ويخضع لسلطة الدولة . وهذه الملاحظة من جانب الأستاذ كافارية تتفق مع حالة المجتمع الدولى فى فترة ما قبل التنظيم الدولى ، حيث كان الاستعمار من النظم التى يعترف بها القانون الدولى العام التقليدى ، وترتب على ذلك ضم الدول الكبرى لمناطق شاسعة فى أمريكا وأفريقيا وآسيا الى أقاليمها دون مراعاة لحقوق شعوبها ، وهو أمر لم يعد متمشيا مع القانون الدولى العام المعاصر الذى يعطى الشعوب الحق فى تقرير مصيرها دون اعتداد بها اكتسبته بعض الدول من حقوق فى ظل القانون الدولى التقليدى على أقاليم لا تربطها بها صلة ، ولا يفيد فى ذلك ما تقضى به النصوص الدستورية فى هذه الدول ، ومن أمثلة ذلك المادة ١٠٩ من الدستور الفرنسى لعام ١٩٤٦ ، والمادة الأولى من الدستور البرتغالى لعام ١٩٣٣ ، كذلك نلاحظ أنه طبقا للدستور الفرنسى لعام ١٩٥٨ ، فإن الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار تم ادماجها فى الاقليم الوطنى الفرنسى ، ومع ذلك فإن هذا الدستور لم ينص على أحكام موحدة تسرى على سائر الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار ، كذلك بفرق الدستور الفرنسى لعام ١٩٥٨ بين الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار وأقاليم الدول الأعضاء فى المجموعة الفرنسية ، كما يستفاد ذلك من المواد ٧٧ وما بعدها من الدستور الفرنسى .

١٥ — ويرى أوبنهايم ان اقليم الدولة يتكون من الأرض التى تقع داخل حدودها ، يضاف اليها بالنسبة للدولة الشواطئ بمضى المياه التى تقع داخل اقليمها أو تلاصقها ، وهذه المياه نوعان هما : المياه الوطنية التى تشمل البحيرات والقنوات والأنهار والموانئ والمنشآت البحرية وبعض مياه الخلجان ، وهى الأجزاء التى يطلق عليها أحيانا تسميته **المياه الداخلية** . **والمياه الإقليمية** تضم حزاما من مياه البحر يهبط بالدولة وقد تدخل فيه كذلك بعض الخلجان المضائق . والفرقة بين المياه الداخلية والمياه الإقليمية لها أهميتها فى القانون الدولى العام .

١٦ — **الأجزاء الحكومية من اقليم الدولة** كان الفقه التقليدى فى القانون الدولى العام ، يأخذ فى بعض الحالات بنظرية امتداد اقليم الدولة ، بقصد تحليل الحالات التى تبأثر فيها الدولة سلطاتها خارج اقليمها . ومن ثم نظر هذا الفقه الى السفن الحربية والسفن المملوكة للدولة ، أى السفن العامة والسفن التجارية التى ترفع علم الدولة ، على أنها أجزاء من اقليم الدولة فى حالة وجودها فى المياه الإقليمية لدولة أجنبية ، أو فى البحر العالى ، وبهذه الصورة كان ينظر ايضا فى الماضى الى مقار البعثات الدبلوماسية الأجنبية .

١٧ — وليس كل أجزاء اقليم الدولة يمكن التنازل عنها ، حيث لا يمكن

التنازل عن المياه الإقليمية أو عن باطن الأرض ، لعدم إمكان فصل هذين الجزئين من إقليم الدولة عن الأرض التي تتصل بالمياه الإقليمية ، أو عن الأرض التي يوجد في أسفلها باطن الأرض ، ويكون السبيل إلى التصرف في باطن الأرض ، ونقل أى منهما أو جزء منهما إلى سيادة دولة أخرى ، إنما عن طريق التصرف في جزء الأرض الذي تحيط به المياه أو الذي يعلو باطن الأرض . ولا يرد على القاعدة السابقة إلا استثناء واحد ، وهو الخاص بالفرض الذي تكون فيه الحدود بين دولتين مكونة من المياه ، أى توجد الحدود على سطح المياه ، ففي هذه الحالة يمكن التنازل عن المياه وحدها ، من جانب أى من هاتين الدولتين للأخرى .

١٨ - ويلاحظ أنه طبقاً للمادة السادسة من الدستور السوفيتي ، فإن الإقليم يشمل سطح الأرض وباطنها والمياه ، والمنشآت والسفن البحرية ، والمنشآت والمركبات الجوية ، كذلك نلاحظ أن فقه القانون الدولي في الاتحاد السوفيتي لا يرى في الإقليم مجرد نطاق تسرى في داخله سلطات الدولة ، ولكن ينظر إليه على أساس أنه محل حق للدولة ، وطبقاً لفقه السوفييتي ، فإنه يجوز الحجز على السفن الخاصة في الموانئ الأجنبية كوسيلة للوفاء بالديون ، ولكن هذا الفقه يرفض التسليم بهذا الحق للدولة الساحلية بالنسبة للسفن التجارية السوفيتية ، وذلك على أساس أى هذه السفن تعد في روسيا مملوكة للدولة ، ومن ثم فهي تتمتع بالحصانة التي يقرها القانون الدولي للسفن العامة ، في حالة وجودها في المياه الداخلية أو الإقليمية لدولة أجنبية .

ثانياً - اكتساب الإقليم :

١ - حصر هذه الأسباب : تختلف تقسيمات الفقهاء لأسباب اكتساب الإقليم : فمنهم من يفرق بين السبب التاريخي والسياسي لاكتساب الإقليم وهو الفتح أو الغزو ، وبين الطرق القانونية التي تنفرع إلى فرعين : الأول طرق مقابلة لطرق اكتساب الملكية في القانون الداخلي « القانون الخاص » وتشمل الحيازة والاستيلاء أو وضع اليد ثم التنازل ، وأخيراً التقادم . والفرع الثاني يقصد به الحالة التي يدخل فيها الإقليم تحت سيادة الدولة ، ويمتد إليه اختصاصها على أثر حكم صادر من هيئة قضائية دولية .

ومن الشراح من يفرق في دراسته لأسباب اكتساب الإقليم بين الأسباب التقليدية ، ويعالج تحت هذا العنوان : الاستيلاء ، إضافة للمحقات ، التنازل ، الفتح والتقادم ، ثم يعالج الوضع الحالي في القانون الدولي العام ، وينتقد الأسباب التقليدية لاكتساب الإقليم ، ويرى أنها نشأت في عصر لم يكن فيه أبداً حق الشعوب في تقرير مصيرها الأهمية التي نشاهدها الآن . وقد ترتب على ذلك أن أجازت الدول لنفسها أن تظم إلى أقاليمها ، أو تهد ولايتها ، إلى

- ١٦ -

أقاليم تستقر عليها شعوب تختلف من حيث الجنس واللغة والأمانى القومية عن شعب الدولة التي ضمت إليها تلك الأقاليم ، ويرى أن اكتساب الأقاليم عن طريق الاكتشاف لم تعد له إلا أهمية ضئيلة جدا وذلك في دائرة المناطق القطبية التي لم تثبت عليها الولاية لدولة ما بعد ، ويخلصون من ذلك الى المناداة بإسقاط الفتح أيضا من بين أسباب اكتساب الأقاليم في القانون الدولي العام ، لأن هذا القانون — في صورته الراهنة — يحرم الحرب التي تهدف الى إخضاع الدول والسيطرة على أقاليمها .

٢ — سلطة اكتساب الأقاليم : يجب ألا يقع الخلط بين اكتساب الأقاليم بواسطة دولة عضو في الجماعة الدولية ، وبين تأسيس دولة جديدة أو اكتساب الفرد العادى أو جماعة من الأفراد لأقاليم معين . فعندما تقوم جماعة من الأفراد بالإقامة على جزء معين من الكرة الأرضية لا يعد جزءا من إقليم أية دولة ، وتتشىء دولة جديدة عليه ، فأنها بذلك لا تصبح مباشرة عضوا في الجماعة الدولية ، لأنه في هذه الحالة تثار مشكلة الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام ، كما سبق أن رأينا في مقدمة هذا الفصل .

كذلك عندما يقوم أحد الأفراد أو احدى منظمات القانون الداخلى باكتساب إقليم ليس جزءا من إقليم احدى الدول ، سواء أكان هذا الإقليم مسكونا أو غير مسكون (جزيرة مثلا) ، أو عن طريق التنازل الذى تقوم به قبيلة لأخرى ، فإنه في هذه الحالات لا يصبح الإقليم جزءا من إقليم الدولة التى ينبعها الفرد أو الهيئة الخاصة ، ما لم يكن الاستيلاء على الإقليم أو التنازل عنه قد تم باسم هذه الدولة وموافقتها ، وقامت هذه الدولة بإدارة الإقليم . لأنه بغير ذلك ، يكون الاستيلاء على الإقليم قد تم خارج نطاق القانون الدولى ، ولا تسرى أحكامه عليه الا اذا نشأت في الإقليم دولة جديدة توافرت فيها الأركان التى يستلزمها القانون الدولى ، كما حصل ذلك بالنسبة لإنشاء دولة الكونغو الحرة ، وأيضا عندما قام السير جيمس بروك عام ١٨٤١ ، بالاستيلاء على إقليم ساراواك في شمال بورنيو وتكوين دولة جديدة فرض نفسه رئيسا لها ، تحت حماية بريطانية ، ولقد بقيت ساراواك دولة تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٨٣٦ ، حيث ابتداء من هذا التاريخ زعم البريطانيون أنها جزء من مستعمراتهم .

٣ — المذهب القديم في اكتساب الأقاليم : عندما وضع جروسيوس أسس القانون الدولى العام الحديث ، كان إقليم الدولة ما زال يقسم الخلط بينه وبين أملاك الملك ، وذلك كآثر من آثار العصور الوسطى . ولقد ترتب على ذلك أن طبق جروسيوس ومن جاء بعده من الفقهاء ، قواعد القانون الرومانى الخاصة باكتساب الملكية ، على اكتساب الأقاليم . وفي الوقت الحاضر ، فإن اكتساب الأقاليم من جانب الدولة لا يعنى أكثر من اكتساب السيادة عليه ، ولذلك فإن قواعد القانون الرومانى والقانون الخاص باكتساب

الملكية ، لم يعد من الممكن تطبيقها . ومع ذلك فإن الأخذ بهذه القواعد في الماضي ترك آثارا لم يعد من الممكن إزالتها بسهولة ، خصوصا إذا كانت هذه الآثار ما زالت تتفق مع ما تجرى عليه الدول في اكتساب الاقليم .

٤ — وينادى البعض بهجر التقدم لأنه يقوم على الاغتصاب ، ولا توجد له في القانون الدولي العام مبررات مثل تلك التي يمكن القول بها في اكتساب الملكية الخاصة في القانون الخاص .

ويرى هذا الفريق من الشراح أن أسباب اكتساب الاقليم في القانون الدولي العام المعاصر يمكن ردها الى : اضافة الملحقات ، وحق الشعب في تقرير مصيره واستعادة شعب الدولة الاقليم السليب بالوسائل السلمية أو بالقوة في حالة فشل الوسائل السلمية ، والاستقلال في حالة الشعوب التابعة مهما كانت التبعية واشكالها القانونية .

٥ — ومن الشراح من يقسم أسباب اكتساب الاقليم الى أسباب أصلية وهي الأسباب التي تؤدي الى دخول اقليم تحت ولاية الدولة دون أن يكون قد سبق له الدخول في سيادة دولة أخرى ، وهذه الأسباب هي : الاستيلاء والاضافة وأسباب تؤدي الى نقل السيادة على الاقليم من دولة لأخرى وهي : التنازل والتقدم والفتح .

وبما سبق يتضح أننا في القانون الدولي العام نفتقر الى تقسيم واحد مجتمع عليه من جانب الفقه ، وذلك يحملنا الى عدم ترجيح أى من التقسيمات التي قام بها علماء القانون الدولي العام ، أو محاولة اضافة تقسيم جديد اليها ، وذلك لانعدام القيمة العملية لمثل تلك المحاولات في الفترة الحالية من تطور القانون الدولي العام ، ونكتفى بأن نعالج الأسباب المختلفة لاكتساب الاقليم التي جرت عادة الفقهاء على دراستها ، مقسمين اياها الى طائفتين .

١ () أسباب تاريخية ، فقدت كل أو معظم أهميتها نتيجة لتطور قواعد القانون الدولي العام وتطور الجماعة الدولية ، وتحت هذا العنوان يمكن أن تندرج دراسة الأسباب الآتية : ١ السبب التاريخي الذي عاصر نشوء القانون الدولي العام ، والذي يجب أن يزول نهائيا بعد تقرير عدم مشروعية الحرب التي تهدف الى غزو الاقاليم التابعة للدول الأخرى التي اكتسبت السيادة على تلك الاقاليم بطريقة مشروعة ، وهذا السبب هو : الفتح أو الغزو ، ٢ — الاستيلاء : مع ملاحظة اندثار كل الأهمية التي كان يتمتع بها هذا السبب في الماضي نظرا لاستكمال استكشاف جميع أجزاء الكرة الأرضية في الوقت الحالي ، ٣ — التقدم : وهو الآخر لم تعد له أهمية كبرى في الوقت المعاصر ، ولم تكن له تلك الأهمية في الماضي أيضا ، نظرا لغموض القواعد القانونية الخاصة بالتقدم في القانون الدولي العام . وإذا كنا ندرس هذه الأسباب ، مع إيماننا بأنها فقدت كل أهميتها أو هي في طريقها الى ذلك ،

هذلك راجع لاننا نرى أنه بالرغم من هذه الحقيقة ، فإنه يمكن لدولة ما في حالة النزاع بينها وبين دولة أخرى على ثبوت السيادة على إقليم معين — أن تتمسك في دفاعها عن سيادتها بأحدى الطرق السابقة — وذلك اذا كان الاقليم المتنازع عليه قد ارتبط بالدولة في فترة زمنية كان القانون الدولي العام يعترف فيها بهذه الطريقة بين أسباب اكتساب السيادة على الاقليم .

١. — الفتح أو الغزو :

يقصد بذلك الاجهاز على الوجود القانوني للدولة على أثر عمليات حربية ، وضم اقليم الدولة المهزومة الى اقليم الدولة المنتصرة . ويرى شراح القانون الدولي أن اكتساب الاقليم بهذه الوسيلة يستلزم الفناء الكلى للدولة المهزومة ، وذلك لا يتسنى الا بعد انتهاء الحرب من الناحية القانونية ، وينبنى على ذلك أن ضم الاقليم أو جزء من الأقاليم الذي تلجأ اليه الدول المتحاربة قبل أن ينقرر المصير النهائي للحرب ، يعد عملا سياسيا ، يهدف الى تقوية مركز الطرف الذي يقوم به ، ولكنه لا يعد من وجهة نظر القانون الدولي العام مكمسا للسيادة على هذا الاقليم .

ولقد سبق لنا القول بأن اكتساب الاقليم بهذه الطريقة أصبح يتعلق بالماضى ، حيث كانت الحرب مشروعة ، وقد تغير هذا الوضع الآن ، خصوصا بعد ما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ما يلى : نحن شعوب الأمم المتحدة . وقد آلينا على أنفسنا : أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجزز عنها الوصف . وما جاء فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من نفس الميثاق من الالتزام بأن (يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأتليم أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة) .

ومن ثم تتوقف الأهمية لهذه الطريقة على الحالات التى تم فيها اكتساب الاقليم فى فترة ما قبل تحريم الحرب . وكذلك يمكن القول بأن الالتجاء الى القوة ما زال مشروعا فى الفرض الذى يغتصب فيه الاقليم الذى كان عليه أحد الشعوب عن طريق القوة ولا تجدى الوسائل السلمية فى استرداده ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لشعب فلسطين بعد أن اغتصبت دولة اليهود الاقليم العربى الذى كان يقطنه هذا الشعب العربى . ونلاحظ أنه بطريق الغزو قد تم خلال القرن التاسع عشر توحيد بعض الدول ، ومن أمثلة ذلك اقامة الوحدة الالمانية على يد بروسيا خلال النصف الثانى من القرن الماضى ، وتوحيد ايطاليا على يد مملكة سردينيا واعلان ملكها رئيسا للدولة الايطالية فى ٢٣ مارس سنة ١٨٦١ .

وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ :

رأينا أن الغزو كان في ظل القانون الدولي العام التقليدي من أسباب اكتساب الاقليم وأنه لم يعد له هذا الوصف منذ بداية عهد التنظيم الدولي الذي كان من أهدافه تحريم استعمال القوة لأغراض توسعية أو كأداة لتحقيق السياسة القومية من جانب الدول . وقبل أن نترك هذا الموضوع نرى من الضروري الإشارة الى وضع الاقاليم العربية الموجودة الآن تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولكي تكون هذه الإشارة موضوعية الى أقصى حد ، فإننا نبدأ بالقاء نظرة عامة على طائفة من الوثائق القانونية التي تجمع على استبعاد الغزو كوسيلة لاكتساب الاقليم . من ذلك نجد مؤتمر الدول الأمريكية الذي انعقد في واشنطن عام ١٨٩٩ وافق على توصية تقضى بأن جميع حالات النزاع عن الاقليم التي تمت خلال فترة معاهدة التحكيم تكون باطلة اذا كانت قد وقعت تحت التهديد بالحرب أو الضغط المسلح . من ذلك أيضا المشروع رقم ٣٠ الخاص بتقنين القانون الذي اقترحه مؤتمر الدول الأمريكية عام ١٩٢٥ الذي أكد بطلان (كل ضم أو اكتساب الاقاليم عن طريق الحرب أو التهديد بها ، أو أثناء وجود قوة مسلحة ، أو كان نتيجة لوضع اليد الذي تم بالقوة) . كذلك فإن ميثاق بوجوتا بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٤٨ قضى في مادته الخامسة بأن (النصر لا يخلق الحقوق) . وفي مادته السابعة عشرة بأن (الفتوحات الإقليمية والمزايا الخاصة ، التي يتم الحصول عليها بطريق القوة ، أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الاكراه ، تكون باطلة) .

ونصوص عهد عصبة الأمم ، وميثاق باريس عام ١٩٢٨ ترفض الحرب كوسيلة لتحقيق السيادة الوطنية ، ولذلك نجد جمعية عصبة الأمم تصدر في ١١ مارس ١٩٣٢ — بخصوص منشوريا — قرارا يقضى بأن كل معاهدة أو اتفاق يخالف عهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس يكون باطلا . وفي ٧ يناير سنة ١٩٣٢ كتب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الى اليابان بأن دولته ليس في نيتها الاعتراف بأى وضع أو معاهدة أو اتفاق يكون مخالفا لعهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس ، كذلك وقفت عصبة الأمم موقفا مماثلا عندما امتنعت ، عن الاعتراف بالامر الواقع الذي نشأ عن غزو ايطاليا للحبشة .

كذلك تمسك الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية بالقاعدة السابقة بالنسبة للغزوات الألمانية ، من ذلك أن الرئيس فرانكلين روزفلت ، في رسالة مؤرخة ١٥ يونيو عام ١٩٤٠ ردا على رسالة بعث بها اليه رئيس وزراء فرنسا ، أشار الى أنه طبقا لمبدأ عدم الاعتراف بأثار الغزوات الإقليمية التي تتم عن طريق الاعتداء العسكى ، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (لن تعترف بأية محاولة تهدف الى النيل بالقوة من الاستقلال أو الوحدة الإقليمية لفرنسا ، وفي ١٤ أغسطس ١٩٤١ أشار ميثاق الاطلنطى الذي صاغه

روزنلت وتشيرشلي الى عدم امكان (احداث تغييرات اقليمية لا تكون مطابقة للارادة الحقيقية التي يتم التعبير عنها بحرية من جانب الشعوب التي يهمل الامر) . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قضى المجتمع الدولي بصورة قاطعة بعدم مشروعية الحرب وما يترتب عليها من آثار اقليمية ، كما يستفاد ذلك من مقدمة ميثاق الأمم المتحدة وكثير من نصوصه ، ولذلك يكون ما أعلنته اسرائيل في فبراير ١٩٦٨ ، بعد انتصارها في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ من تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس ، واعتبار اقليم الضفة الغربية للأردن وغزة وغيرها من الاقاليم التي استولت عليها بعد هذه الحرب « اقاليم غير تابعة للعدو » ، — وهو تعبير لا يمكن أن يعنى الا أنه اجراء اسرائيلي لبسط نفوذها على هذه الاقاليم ، — غير مقبول طبقا لاحكام القانون الدولي العام . كذلك فإن ما تطالب به اسرائيل لقبول قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، من أن يكون لها حق المرور في المياه الدولية ، وهى تعنى بذلك أموراً منها المرور في قناة السويس ، وبأن تكون لها حدود آمنة مع الدول العربية ، وأن تقبل هذه الدول التفاوض معها وعقد الصلح ، أنها هى مطالب مؤسسة على أمر واقع انشاء استعمال غير مشروع للقوة وبالتالي تكون بمثابة مطالب غير مشروعة طبقا للقانون الدولي العام . ومن الغريب أن الولايات المتحدة التي تستكث منذ نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين بقاعدة عدم الاعتداد بالأمر الواقع ، كما يبدو ذلك من الوثائق القانونية التي اشترنا اليها ، تساند اسرائيل في ادعاءاتها ، ونظاها بكل ما أوتيت من نفوذ دبلوماسي وسياسي وعسكري ، لكي تحقق لها ما تدعو اليه ، ولكن هذا الموقف المخالف للقانون الدولي من جانب الولايات المتحدة ، لا يمنع الدول العربية من استخلاص حقوقها بالقوة ، لأنها في هذه الحالة تباشر حقاً يقرره لها القانون الدولي ، ويكون من الواجب على المجتمع الدولي الذي قرر عدم مشروعية الحرب ، ورفض فكرة الأمر الواقع ، تقديم العون لها . كذلك تكون المقاومة التي تباشرها الشعوب العربية ، وعلى رأسها الحركة الرائدة لشعب فلسطين ، قائمة على أساس مشروع من القوانين الدولي العام ، اعترف بها هذا القانون منذ القدم ، وأكدها بمناسبة احتلال اليابان لمثوريا، واحتلال ايطاليا للبحشة ، واحتلال ألمانيا لأجزاء من أوروبا ، خصوصاً المقاومة التي قام بها الشعب الفرنسي بعد الغزو الألماني خلال الحرب العالمية الثانية . وهذا يتفق مع أحكام المحاكم الدولية المتعلقة بالاحتلال العسكري ، التي ترى أنه لا يؤدي من الناحية القانونية الى نقل السيادة ، وأن الاحتلال ليس سوى سلطة واقعية لا تؤثر في الوضع القانوني للاقليم ، وهذا ما أكدته دائماً قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقليمية الفلسطينية .

ويلاحظ أن أوبنهايم يرى أن الاقليم الذي يتم غزوه ويصبح تحت سيطرة الدولة المنتصرة ، يبقى من الناحية القانونية مشمولاً بسيادة الدولة المهزومة ، حتى يصير عن طريق الضم ، جزءاً من اقليم الدولة المنتصرة ، وأن هذا

الاقليم لا يصبح غداة الهزيمة اقليما لا سيادة عليه ، ولذلك فلا بد من التنازل من جانب الدولة المهزومة ، أو الضم من جانب الدولة المنتصرة ، لكي يصبح جزءا من اقليم هذه الدولة الأخيرة .

ونحن وان كنا مع أوبنهايم في أن الهزيمة العسكرية لا يترتب عليها زوال سيادة الدولة المهزومة عن الاقليم الذي تسيطر عليه الدولة المنتصرة ، وأن هذا الاقليم لا يعد اقليما مباحا لا سيادة عليه ، للأسباب التي أشرنا اليها سابقا ، وأهمها عدم مشروعية الحرب في القانون الدولي العام المعاصر ، إلا أننا مع ذلك لا نتفق مع أوبنهايم في أن هذا الاقليم يمكن أن يدخل في عداد اقليم الدولة المنتصرة بأحدى طريقتين أما التنازل وأما الضم ، وذلك لأن التنازل إن يكون إلا في معاهدة تبرمها الدول المهزومة تحت تهديد القوة وتحت اثر الأمر الواقع الناشئ من احتلال كل أو جزء من اقليمها ، ومثل هذه المعاهدة تكون باطلة ، لانعدام الإرادة الحرة في جانب الدولة المهزومة المتنازلة .

كذلك فإن الضم الذي تقوم به الدولة المنتصرة بإرادتها المنفردة يكون باطلا ، لأنه تترتب على إجراء غير مشروع في القانون الدولي العام ، وهو استعمال القوة ، وبالتالي لا تكون له أية آثار قانونية في حق شعب الاقليم والدولة المهزومة .

والقواعد السابقة تستفاد كذلك من وضع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أشار الى ذلك الاستاذ كلسن في مقال منشور في المجلة الأمريكية للقانون الدولي عام ١٩٤٥ ، ص ٥١٨ - ٦٢٦ ، الذي يرى أن التصريح الذي صدر عن الدول الأربع والذي تعهدت فيه بعدم ضم الأقاليم الألمانية لم يكن له أثر سياسي فقط ، دون أن تترتب عليه آثار قانونية ، حيث لم يؤد الى زوال ألمانيا كدولة ذات سيادة . لأن التصريح الرباعي أشار الى تولى الدول الأربع السلطة لا السيادة . كذلك نلاحظ حرص وزارة الخارجية البريطانية في ابريل ١٩٤٦ ، بمناسبة حبس أحد المواطنين الألمان ، على تأكيد أن ألمانيا مازالت قائمة كدولة .

ثم إن حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن القياس عليها ، لأن الأمر كان يتعلق باستسلام كامل من جانب هذه الدولة ، وهو أمر لم يتحقق بالنسبة للدول العربية بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ولذلك فإن استسلام ألمانيا الكامل أدى الى إنشاء مجلس للرقابة يضم الدول الأربع الكبرى ، لمباشرة السلطة التشريعية ، والذي أصدر طائفة من القوانين ، مثل القانون رقم ١ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ الذي قرر إلغاء قوانين التفريق في المعاملة التي كانت تقوم عليها ألمانيا النازية . وأيضا تترتب على الاستسلام تولى ، الدول الأربع المسائل الخاصة بعلاقة ألمانيا بالدول الأخرى ، بما في ذلك إلغاء ، وتنفيذ ، وإعادة العمل ، بالمعاهدات التي كانت ألمانيا طرفا فيها ، كما يستفاد

يستفاد من الاعلان رقم ٢ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ ، حيث جاء في الفصل الثالث منه أنه ابتداء من استسلام ألمانيا تتوقف علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والتجارية وغير ذلك من العلاقات الدولية مع الدول الأجنبية ، وتوضع المباني والأماكن والسجلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية والألمانية تحت تصرف ممثلي الحلفاء . ولقد أنشأ التصريح الرباعي الصادر في ٥ يونيو ١٩٤٥ ثلاث هيئات لمباشرة السلطة داخل ألمانيا ، هي (١) هيئة رئاسة القوات البريطانية والأمريكية والروسية والفرنسية . (ب) جهاز الرقابة : وكان يتكون من رؤساء القيادات الأربع ، ويتولى سائر الأمور التي تتعلق بألمانيا . (ج) السلطة الحاكمة للحلفاء التي عهد اليها بإدارة منطقة برلين الكبرى ، وتباشر وظائفها تحت إشراف مجلس الرقابة ، وهذه السلطة تتكون من رؤساء القيادات الأربع ، وكان لكل منهم **رئاستها بالتناوب** . وفي ٢٦ مايو ١٩٦٢ تم إبرام الاتفاق الذي حدد علاقة ألمانيا الغربية بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ونص على إعادة السلطات الكاملة لألمانيا الغربية .

والوضع القانوني لألمانيا بعد استسلامها في الحرب العالمية الثانية ،

الذي أشرنا اليه بإيجاز ، يوضح التفرقة التي كان يأخذ بها الفقه التقليدي ، بين أثر الغزو والتسليم . فبعد التسليم غير الشروط ، والغناء الحكومة الألمانية في تصريح موحد للدول الأربع المنتصرة بتاريخ ٥ يونيو ١٩٤٥ ، قامت بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ، بتولي زمام السلطة في ألمانيا بما في ذلك السلطات الاتحادية والمحلية ، ولكن التصريح الرباعي أشار مع ذلك الى أن تولى السلطة بالصورة السابقة ، لا يعنى ضم ألمانيا الى الدول التي صدر عنها التصريح ، ولذلك يرى بعض الفقهاء أن هذا التصريح — الذي نفى قصد الدول الصادر عنها ضم ألمانيا — هو الذي يعد الأساس الذي باشرت بناء عليه هذه الدول سلطاتها في ألمانيا ، وأنه كنتيجة لهذا الاعلان ، والاجراءات التي بنيت عليه ، فإن الشخصية الدولية لألمانيا كانت موقوفة ، وظلت كذلك ، حتى تم إعادة انشاء الحكومة الألمانية ، التي انهارت باستسلام ألمانيا ، وبذلك يكون رأى أوبنهايم غير متفق مع القسانون الدولي المعاصر .

ولكشف المطامع الاقليمية لاسرائيل ، وإبراز الأساس التوسعي الذي قامت عليه ، فإن أبلغ دليل على ذلك يستفاد من مذكرة وزير خارجيتها الى المبعوث الدولي الدكتور جونار يارنج المؤرخه ١٥ أكتوبر ١٩٦٨ ، والتي نظرا لاهميتها الكبرى في هذا الصدد نحيل على نصها الكامل ، مع مذكرة وزيرة خارجية الجمهورية العربية المتحدة المؤرخة في ١٩ أكتوبر ١٩٦٨ ، في مؤلفنا : مشكلة الشرق الأوسط .

٢ — الاستيلاء أو وضع اليد أو الحيازة :

ويقصد بذلك امتداد سيادة الدولة على إقليم غير مشمول بسيادة دولة ما ، وواضح أن هذه الطريقة تعد من طرق اكتساب الاقليم ، التي قد دخلت — أو كادت أن تدخل — في ذمة التاريخ ، وذلك لوضوح معالم أجزائها الكرة الأرضية وانتهاء اكتشافها وامتداد سيادة الدول إليها ، وبهذا لم تعد هناك أقاليم مباحة خالية من أية سيادة عليها . ومن الشروط التي كان الكتاب المؤسسون للقانون الدولي العام يحرصون على إبرازها عند دراستهم لهذه الوسيلة ، استلزام أن يكون الاستيلاء قد تم بواسطة دولة ، ولذا فإن استيلاء الفرد العادي ، أو جماعة من الأفراد لا يصدق عليهم تعريف الدولة ، لا يمسد مكسبا للسيادة على الاقليم ، ولا يمنع من أن تقوم دولة ما بالاستيلاء على نفس الاقليم ومد سيادتها عليه . ومن الأساليب التي كانت تلجأ إليها الدول في هذا الصدد تكوين شركات يكون غرضها الرئيسي الاستيلاء على الأقاليم التي لا تشملها سيادة دولة ما ، وضمها إلى إقليم الدولة التي تكونت في ظل قوانينها تلك الشركات ، بمعنى أن الاستيلاء كانت تقوم به الشركة ، باسم الدولة التابعة لها .

ومن أمثلة ذلك : الشركة الانجليزية للهند الشرقية التي تأسست عام ١٥٩٩ ، والشركة الهولندية الشرقية التي تأسست عام ١٦٠٢ ، والشركة الفرنسية للهند الشرقية التي تأسست عام ١٦٦٤ .

وفي الماضي كان الشراح يرون أن اكتساب الاقليم بهذه الطريقة يمكن أن يشمل أيضا الاقليم الذي كان مشمولا بسيادة دولة معينة متى تخلت عنه تلك الدولة دون أن تدخله في سيادة دولة أخرى ، وهنا يصبح الاقليم في حكم الأموال المهجورة ، ومن الأمثلة التاريخية لذلك ، تخلى أسبانيا عن جزيرة بالماش ثم استيلاء هولندا عليها ، وقد ذهب فريق من الاسرائيليين إلى ذلك بعد اعلان الأردن فك الارتباط القانوني والاداري مع فلسطين .

ولقد تطورت الأحكام الخاصة بالاستيلاء أو وضع اليد على مدار العصور . ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذه الأحكام على النحو التالي :

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان من شروط صحة وضع اليد، استلزام صدور قرار بذلك من الرئيس الديني للكنيسة الكاثوليكية، البابا . ومن ثم لم يكن الاكتشاف ووضع اليد المجردان كافيين من أجل اكتساب الاقليم . ويفسر ذلك بالخضوع الذي كان يوجد فيه رؤساء الدول التي كانت تتكون منها الجماعة الدولية في ذلك العصر تجاه البابا ، الرئيس الديني الأعلى بالنسبة لهم . وبهذه الطريقة سيطرت الدول الأوروبية الكاثوليكية على الاقاليم الأفريقية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

وعندما اصبحت السيطرة الفعلية للبابا على دول أوروبا الكاثوليكية . ومنازعة كثير من هذه الدول في أصل ومشروعية السلطة التي خلها البابا على نفسه ، نشأت نظرية جديدة تعرف بنظرية الحق في الاكتشاف . ولقد ظهرت النظرية الجديدة خلال القرن السادس عشر ، وكانت تنادى بثبوت السيادة على الاقليم للدولة التي قامت باكتشافه .

ولكن سرعان مابرز الى الوجود التساؤل عن القيمة القانونية للاكتشاف الذي لا يؤدي الى وضع اليد الفعلية على الاقليم الذي تم اكتشافه ، خاصة وأن تعريف الاكتشاف لم يكن متفقا عليه من الجميع ، حيث ثار التساؤل في هذا الصدد عن ضرورة أو عدم ضرورة انزال الجيوش على الاقليم ، حتى يمكن أن يقال انه قد اكتشف فعلا بواسطة الدولة التي تتبعها تلك الجيوش.

وفي الوقت الحاضر هل يكفى التحليق بالطائرات فوق الاقليم مثلا حتى يقال انه قد تم اكتشافه ؟ ولذا اتجه الفقه الى اعتبار الاكتشاف وحده سندا ناقصا لسيادة الدولة على الاقليم ، واستقر الفقه على استلزام **الحيازة الحقيقية للاقليم** ، على أن يراعى في ذلك ظروف الدولة وكذا طبيعة الاقليم .

الاستيلاء على الاقاليم الافريقية وتصريح برلين بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٨٥ .
لتنظيم الاستيلاء على الاقاليم الافريقية بواسطة الدول الأوروبية الاستعمارية ، اتفقت تلك الدول على وضع شرطين أحدهما شكلي والآخر موضوعي ، وأرست ذلك في اتفاقية مشهورة تعرف باتفاقية برلين ١٨٨٥ . أما الشرط الموضوعي فكان يرمى الى الاستيلاء الفعلي على الاقليم ، ومناطق ذلك قدرة الدولة على ضمان الامن والحرية التجارية . وأما الشرط الشكلي فكان يتم باعلان توجه الدولة التي قامت بوضع يدها على الاقليم الى الدول الأوروبية الأخرى الموقعة على اتفاقية برلين السابق الإشارة إليها . وقد نص على تطبيق الاحكام الجديدة الخاصة بالقارة الافريقية على حالات الاستيلاء الجديدة ، أي التي تتم بعد توقيع معاهدة برلين ١٨٨٥ ، وذلك واضح من المادة ٣٨ من المعاهدة السابقة ، وكان الغرض من هذا النص هو احترام الأوضاع الاستعمارية التي تمت قبل إبرام الاتفاقية .

اضمحلال الحيازة كوسيلة لكسب الاقليم : سبقت لنا الإشارة الى هذا الوضع ، وقلنا ان هذا الاضمحلال مرتبط بانتهاء عصر الاكتشافات ، ولا تكاد تكون لهذه الوسيلة أهمية معاصرة الا بالنسبة للمناطق القطبية ، وهي أهمية تكاد لا تذكر كما سنرى . ولكن التسابق بين الدول على اكتشاف الفضاء قد يبعث تلك الوسيلة الى الوجود ويعيد إليها بعض الأهمية ، على الأقل في المناقشات الفقهية الخاصة باكتساب السيادة على الفضاء .

٣ — التقادم المكسب :

يختلف شراح القانون الدولي العام في تقدير أهمية التقادم في دائرة القانون الدولي العام بصورة عامة ، وفي اكتساب السيادة على الاقليم بصورة خاصة ، فمنهم من يرى الأخذ به في القانون الدولي العام ، أسوة بما هو متبع في القانون الداخلي . ويرى فريق آخر العكس ، على أساس أن هذه الوسيلة لا تتفق مع أحكام القانون الدولي العام . ويلاحظ أنه لا يمكن التمسك بالتقادم بخصوص الاقاليم التي لا سيادة عليها لآية دولة ، لأن اكتساب السيادة على مثل هذه الاقاليم أنها يكون عن طريق حيازتها ووضع اليد عليها ، ويمكن أن نتصور فرضا واحدا يمكن الادعاء فيه باكتساب السيادة على الاقليم بطريق التقادم ، وذلك في الحالة التي تبشر احدى الدول اختصاصات على جزء معين من اقليم دولة أخرى بطريقة علنية ، وعن علم تام من جانب هذه الدولة ، دون أي احتجاج من جانبها .

ومن الناحية العملية ، نلاحظ أن الموضوع لم يثر في العمل الا نادر جدا أمام هيئات التحكيم الدولي ، كما أن القرارات الصادرة عن هذه الهيئات لا تتفق بالنسبة لتحديد الفترة الزمنية التي ينتج التقادم بعد انقضائها أثره القانوني ، أي انتقال السيادة على الاقليم من دولة لأخرى ، حيث اكتفت بعض القرارات بمدة ٣٠ سنة ، بينما اشترط البعض الآخر ضرورة مضي أربعة قرون .

كذلك نلاحظ أن التنازع بين الحقوق أو السيادة في القانون الدولي العام لا يظهر الا بعد تمام الاستيلاء واستمراره لمدة طويلة . كما حصل بالنسبة لادعاءات الحكومة النرويجية على جزء من جزيرة جروين لاند . كذلك نلاحظ أن التقادم كنظام قانوني ، عندما انتقل من القانون الداخلي الى دائرة القانون الدولي العام ، أدخلت عليه تعديلات جوهرية ، لأنه لم يكن من الممكن تطبيق قواعد القانون الخاص على العلاقات الدولية ، وهذا ما يظهر على وجه الخصوص بالنسبة للمدة وشروط التقادم . فشرط التقادم التي يحفل بها القانون الدولي ، هي استمرار الحيازة ، ووضوحها ، وعدم انقطاعها ، والا تكون الحيازة بسبب غير مشروع في القانون الدولي ، مثل الاحتلال الذي ينتج عن استعمال القوة ، كما هو الحال بالنسبة للاقاليم الفلسطينية ، التي استولت عليها اسرائيل ابتداء من حرب ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٦٧ ، ومن أجل هذا حرصت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تصف حقوق الشعب الفلسطيني بأنها حقوق غير قابلة للتنازل عنها ، وغير قابلة للتقادم ، أو الاستيلاء عليها .

المبحث الثاني

تطبيق هذه المبادئ على الدولة الفلسطينية

الفرع الأول

الموضع القانوني الدولي لفلسطين عند

انشاء منظمة الأمم المتحدة

١ — يمكن اجمال الموضع القانوني الدولي لفلسطين عندما انشئت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، بأن فلسطين كانت تتمتع بمقامات الشخصية الدولية ، لانها كانت خلال مرحلة منظمة عصبة الأمم — الممثلة للشرعية الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية — تحت الانتداب فئة (١) ، مثلها في ذلك مثل كل من العراق وسوريا ولبنان . والتكيف القانوني لهذه الطائفة من طوائف الانتداب الثلاث التي انشأها عهد عصبة الأمم ، أي الاقاليم التي تخضع للانتداب فئة (١) ، انها بلغت تطورها السياسي المؤهل لها للاستقلال الكامل ، لكنها لا تباشر اختصاص الدولة بذاتها ، بل تنوب عنها في ذلك الدولة المنتدبة ، التي كانت إنجلترا ، في حالة فلسطين .

٢ — فلسطين عربية اقليما وشعبا وسيادة طبقا للقانون الدولي .
نقف في هذه الفقرة قليلا أمام ادعاءات الصهيونية التي تؤسس عليها حقها في فلسطين . فهي تدعى ذلك على أساس تاريخي لما كان لليهود من دولة أو دويلات في فلسطين ، بعد خروجهم من مصر ، حيث بقيت مملكة اسرائيل قرابة قرنين ، حتى اندثرت ، بين عامي ٧٣٣ — ٧٢١ ق.م عندما غزا الاشوريون فلسطين .

وهنا نتضح حقيقة تاريخية هامة ، زورها اليهود وأذاعوها لدرجة اقناع العالم بها بهتاناً ، بادعائهم أن عرب فلسطين كانوا غزاة لها ، جاؤا اليها مع الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي ، والحقيقة أن عرب فلسطين يشكلون السكان الاصليين حتى في العصور السابقة على الاسلام . وعلماء التاريخ المنصفون يعلنون ذلك صراحة ، ونكتفي بأن نشير الى شهادة Maxime Rodinson مؤلفة Israel and Arabs, 1968 Penguin Books حيث نقرا في صفحة ٢١٦ أن « الحرب في فلسطين كانوا سكانها الاصليين ، وقد تعربوا وأسلم معظمهم مع الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي ، . . وهم سلالة الفلسطينيين والكنعانيين وغيرهم من القبائل القديمة . . عاشوا باستمرار وبغير انقطاع منذ فجر التاريخ ، حتى ليتمكن تعقب قدمهم واستقرارهم في فلسطين الى ما لا يقل عن أربعين قرناً » (١) .

(١) انظر في التفاصيل : Maxime Rodinson : Israel and Arabs, 1968.

ويتفق مع هذا المعنى أيضا ما كتبه الصحفي البريطاني مايكل آدمز في جريدة الجارديان البريطانية ، عدد ٣ نوفمبر ١٩٦٧ : « منذ خمسين عاما لم تكن مشكلة فلسطين ، لأنها كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية .. بيد انها كانت جزءا من الوطن العربى .. سكنها العرب بغير انقطاع ما يزيد على ١٣٠٠ سنة » (٢).

ويفسر بعض الباحثين الاصل العربى لشعب فلسطين بأنه :
« منذ الالف الثالث قبل الميلاد على الأقل والجزيرة العربية تقذف من أحشائها دوريا كل ثلاثة أو أربعة قرون ، موجات كانت تهجر مواطنها الاصلية فى أعوام الجفاف والقحط وتلجأ الى انهار الشمال فى العراق وبلاد الشام ، ومصر ، ومنها من كان يضيق بها المقام هناك فيواصل مسيرته الى بلاد المغرب الادنى والاقصى .. ولذلك فكثير من المؤرخين المحترمين اليوم يميلون الى القول بأن المصريين القدماء ليسوا الا ساميين « عروبيين » سبقوا اخوتهم الى مصر قبل رحيل أولئك الى العراق وبلاد الشام بعشرة قرون على الأقل ، وأنهم واضعوا اساس ما يعرف بالحضارة الفرعونية القديمة .. فما يعرف بالوطن العربى اليوم بجناحيه الاسيوى والافريقى ، كان منذ أقدم عصور التاريخ وما يزال حتى اليوم ، منطقة واحدة ، تتبادل أجزاءها التأثير والتأثير فيها بينها سلبا وإيجابا ، جذبا ودفعا .. » (٣) .

وبدون الاستغراق فى شهادة التاريخ على الجذر العميقة للسيادة العربية على فلسطين ، فإننا نكتفى بالإشارة الى ما جاء فى دراسة الدكتور فيصل خالد النفورى عن تاريخ فلسطين من أنه « ٤٠٠٠ سنة قبل المسيح سمىها الكتابات السماوية المكتوبة على الاعمدة البابلية « مارتو » اى الأرض الغربية لأنها غرب بابل ، ٣٠٠٠ ق.م « أمور » اى أرض الأموريين وهم أيضا اجداد العرب ، ٢٧٥٠ ق.م يوحدوها بوحدة سورية الطبيعية سرجون الاول الاكادى الكبير ، ٢٠٠٠ ق.م تصبح أرض كنعان وتبقى حتى ٩٥٠ ق.م هيبة يستولى اليهود على قسم منها كدخلاء بعد مائة سنة من حروب تلويطة » ٧٢٢ ق.م يوحد سورية « وفلسطين منها » سرجون الثانى ويقضى على اسرائيل ، من ٦٠٥ الى ٥٨٦ ق.م يحطم نبوخذ نصر دولة يهوذا ويعيدها الى بيئتها الطبيعية ويسبى بقية اليهود الى بابل بمحاولة دمجها بالمجتمع البابلى » ٤٠٠ ق.م يزورها ويكتب عنها أبو التاريخ هيرودتس ويسمىها أرض سورية الفلسطينية ، ٣٣١ ق.م يوحد الاسكندر الكبير الاجزاء السورية ومنها فلسطين » ١٩٨ ق.م تقوم فيها المملكة السورية السلوقية التى تشمل جميع تلك الارض حتى مجىء الرومان ، ٦٣ ق.م يفتح الرومان بقيادة « بومباى » سورية »

(٢) جريدة الجارديان البريطانية ، عدد ٣ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٣) انظر داود عبد العفو سنقراط، ملحق جريدة الهدف ١٨ مارس ١٩٨٢ .

ويجعلونها ولاية رومانية ومنها فلسطين ، ٧٠ بعد الميلاد يهدم تيتو الروماني الهيكل ويشرد ما تبقى من اليهود ، وتبقى تحت حكم روما حتى ٦١٤ ميلادية ، ٦٢٨ ميلادية يفتحها عمر بن الخطاب وتبقى موحدة مع سورية .. حتى مجيء أول حملة صليبية سنة ١٠٩٩ ، ١١٨٧ م يحررها صلاح الدين الايوبي من الغزو الاوربي ثم يوحدتها مع امها سورية وتبقى كذلك حتى مجيء الاتراك ، ١٥٦٦ م يأتى اليها الاتراك ويمكثون فيها حتى ١٩١٨ ، عندما احتلها الحلفاء وقسموا سورية ست دويلات بموجب معاهدة « سايكس بيكو » لتسهيل استعمارها ، وكى لا تقوى هذه الامة على الدفاع عن نفسها بعد هذا الاعتداء الاثيم الذى لا مثيل له فى التاريخ ١٩٤٨ ، تقام الدولة الاسرائيلية للمرة الثانية فى التاريخ مسنودة بحراب الانجليز وبالاعتراف الروسى والامريكى السريع .. » (١) .

كذلك نحيل على دراسة بعنوان : المدينة المقدسة عربية منذ ٤٤٨٠ عاما التى جاء بها انه « فى سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد نزحت من الجزيرة العربية باتجاه الشمال قبائل تدعى القبائل اليبوسية ، ووصلت فى رحلتها الى منطقة القدس الحالية وهناك اقامت برجا على جبل صهيون واسست مدينة ييوس ومن ملوك اليبوسيين ملك صادق الذى استقبل ابراهيم عليه السلام وقدم له الخبز والنبيد وكان محبا للسلام حتى أطلق عليه لقب ملك السلام ، ومن هنا جاء للمدينة اسمها الجديد ، فصارت تسمى مدينة السلام « اورشليم » وفى عهد الكنعانيين وهم من القبائل العربية ايضا. دعيت المدينة باسم « اورشليم » « وأرو » تعنى باللغة الكنعانية مدينة . ثم حرف الاسم الى اورشليم ، وهو الاسم الذى يطلقه عليها اليهود والاجانب اليوم . وعندما بدأ العبرانيون يهاجمون البلاد ، تحالف اليبوسيون مع الفراعنة والكنعانيين ، وخضعت ييوس لسلطان الفراعنة فى عهد تحتمس الثالث الذى عين لها حاكما مصرية (١٤٧٩ ق.م) وكذلك فى عهد اخناتون ورع . فى القرن الثانى الذى اعتبرها ضمن حدود مصر ، عندما عقد معاهدة قاوش مع الحيثيين (٢٩٢ ق.م) . وعندما استولى عليها العبرانيون للمرة الاولى ، كان أغلب السكان من الكنعانيين العرب ، الذين قاوموا الاحتلال العبرانى بكل شراسة مما اضطر اليهود معه لاخلاء المدينة ولم يعودوا لاحتلالها الا فى زمن داود الذى جعلها عاصمة له بدلا من الخليل . وجاء سليمان بعد داود فبنى الهيكل بمساعدة الملك جيرام ملك صور الفينيقى ، وبعد وفاته انقسمت الدولة اليهودية الى دولتين : اسرائيل وعاصمتها سبسطية قرب نابلس ، وقد استمرت حتى ٧٢٢ ق.م عندما قضى عليها سنحاريب الآشورى ، ودولة يهودا وعاصمتها القدس ، واستمرت حتى ٥٨٧ ق.م عندما استولى على المدينة نبوخذ الكلدانى وسبى اهلها الى بابل .

وهاتان الدولتان حتى عند وجودهما كانتا تخضعان لنفوذ آشور مرة ، ولنفوذ مصر مرة أخرى ، ولم تكن سلطتهما تمتد الى ابعد من العاصمة وما حولها من القرى (١) .

ولقد خص الاستاذ طلعت يونان ، الاصل العربى لفلسطين بما فى ذلك مدينة القدس ، بدراستين ، اولاهما نشرت بجريدة الاهرام صفحة ٧ من عدد ١٣ أغسطس ١٩٨٠ على اثر توحيد اسرائيل لمدينة القدس ، نفتيس مما جاء بها ما يلى : « ومن الغريب ان اسرائيل تغلف منطلقها فى موضوع « القدس » بالتاريخ والتوراة » . للتدليل على ان القدس « يهودية » منذ القدم . وهذا هو الاسلوب الذى يعرف به (مناحيم بيجين) وبالف فى ممارسته العملية لاضفاء الطابع التاريخى والدينى على مسألة سياسية . ولكن اذا فاته ان يفهم القانون فلا يصح ان يفوته ادراك حقائق التاريخ . فالوقائع التاريخية والدينية تجمع على ان القدس عربية قبل دخول المسلمين لها سنة ١٧ هجرية — ٦٣٨ ميلادية ، لان سكان القدس كانوا جميعا عربا من الموجات الارامية والكنعانية والعمورية وغيرها من الشعوب والمقبايل التى سبقت الاسلام . ونضع اليوم امام الرأى العام العالمى الحقائق التالية :

✽ العرب انشأوا القدس لأول مرة فى التاريخ منذ نحو ٤٠٠٠ سنة ق.م واعتبروها مقدسة منذ نحو ٣٠٠٠ ق.م .

✽ اليهود غزوا القدس فى نحو ١٠٠٠ ق.م واسسوا فيها مملكة داود وسليمان ولم يحكموا حكما موحدًا الا مدة سبعين سنة ثم تجزأت المملكة وانهارت اجزاؤها ، وتوزع اليهود فى الدول العربية وغيرها على شكل جماعات صغيرة ، فى حين ظل سواد الشعب والحكام فى القدس عربا كنعانيين .

✽ خلال حكم اليهود للقدس خضعت لحكم المصريين ، والدليل على ذلك ان حاكمها المصرى (حيا) نحو ١٢٦٠ ق.م استنجد بفرعون مصر .

✽ تصف التوراة فى سفر القضاة فى قصة خالدة ، صلة اليهود بالقدس نحو سنة ١١٥٠ ق.م اذ اقترح غلام اسرائيلى على سيده وقد أدركهما الليل ، أن يعرجا على القدس لبييتا فيها ، فقال له سيده ما نصه حرفيا « لا تميل الى مدينة غريبة ، « لا أحد فيها من بنى اسرائيل » . وتشير التوراة فى سفر القضاة ، الى مقاومة أهل القدس العرب ، لغزو اليهود لها .

✽ يؤكد التاريخ المسيحى انه فى سنة ٧٠ ق.م قتل القسائد الرومانى تيطس من كان فى القدس من اليهود ، واستباح اموالهم ودمر هيكلهم وقضى على كل اثر لهم (٢) .

(١) انظر ابراهيم سليمان ، القيس ص ١٩ عدد ١٩٨١/٧/٢٧

(٢) الاهرام ، عدد ١٣ أغسطس ١٩٨٠ ، صفحة ٧ .

«Aucun pays ne peut être libéré deux fois, et le nôtre l'a été en 1948 lorsque le dernier soldat britannique quitta

ونكتفى في الرد على هذا الادعاء بالاشارة الى ما ذكره الدكتور أحمد سوسة في مؤلفه : العرب واليهود ، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ من أنه « لا بد من التفرقة مبدئياً بين العبراني والاسرائيلي والموسوي واليهودي ، وما جاء ذكره على لسان الآله في تورااة اليهود من لعنة ، وضرورة ابادة الكنعانيين ، لا يمكن أن يصدر عن إله ، ويحدد الدكتور سوسة ثلاث مراحل هامة واساسية في تاريخ فلسطين القديم أولا : عصر ابراهيم الخليل ، ويرجع الى القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر السامية العربية ، والديانة وحادنية ابراهيم الخالصة . ثانيا : عصر موسى ، ويرجع تاريخه الى القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر اللغة المصرية في بداية الأمر ثم الكنعانية ، أما الديانة فوحدانية أخناتون في بداية الأمر ، ثم الانحراف الى الوثنية ، ثالثا : عصر اليهود ، ويرجع تاريخه الى القرن السادس قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر الارامية والعبرية (أرامية التورااة) ، التي كتبت بها التورااة ، أما الديانة فوحدانية (يهود) الخاصة باليهود فقط ، وتبدأ اليهودية المتمثلة بالتورااة ببداية هذا العصر » . ويرى الدكتور سوسة ان « الديانة الحالية هي غير تورااة موسى التي نزلت بالمصرية قبل ثمانمائة عام من الاسر البابلي لليهود » (١) . هذا من ناحية علم تاريخ الاديان ، أما من زاوية تاريخ القانون والاجتماع فاننا نشير الى الاستاذ الدكتور محمد بدر استاذ تاريخ القانون ، في مؤلفه : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، القاهرة (بدون تاريخ) ، صفحة ١٦٠ حيث نقراً : « وقالوا لنبيهم اجعل لنا ملكا ، واقم النظام الملكي ، واشتعلت نار الحرب في كل اتجاه ، واستقر الملك لداود الذي استقام له مع الصلة بالله ، وكذلك امكن الامر لوريثه على العرش سليمان ، ولكن ما أن مات سليمان حتى شاع الخلاف ووقع الانقسام ، وسدى حول الانبياء العودة بالناس الى حياة الورع ... وحق بالقوم ما انذرتهم النصوص .. فاحتل الآشوريون عاصمة احدى المملكتين : اسرائيل سنة ٧٢١ ق.م واستولى نبوخذ نصر على مملكة يهودا ، ودمر المعبد سنة ٥٨٧ ق.م واخذ اهلها رقيقا الى بابل ..

ومرت آلاف السنين ، وانصهر بنو اسرائيل في كل شعوب الارض ، ودخلوا في مختلف الاديان المشتركة والموحدة ، ثم جاء فريق من اليهود لم يرثوا اسرائيل بالدم وانما ورثوا بعض افكار الفلاة من ابنائه ، ليفتصبوا ، على

Le Monde Samedi, 6 mars, 1982, P. 3...

(٢) انظر : الدكتور أحمد سوسة : العرب واليهود، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ ، والدكتور محمد بدر الاستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس بالقاهرة ج ٣ ، في مؤلفه القيم تاريخ النظم القانونية والاجتماعية وانظر الدكتور محمد عبد السلام محمد : بنو اسرائيل في القرآن الكريم .

سند من هذه الأفكار الفشاردة ، أرضاً لم يرد في الكتاب المقدس أى نص يعد بسكانها اليهود ، من حيث هم يهود ، وإنما كان الموعد دائماً لإبراهيم ، وإبنه إبراهيم من حيث هم من دمه ودم بنييه ، وأن يكون ذلك بغير علو في الأرض ولا فساد » .

وان من يتدبر الآيات ٢١ — ٢٦ من سورة المائدة في القرآن الكريم — باعتباره آخر الكتب السماوية المقدسة ، والذي حفظه الله من كل تحريف لحق بها سبقه من الكتب ، ليستقر في وجدانه ، بأمانة وعن اعتقاد ، أن اليهود على مر العصور كانوا أشد الناس عداوة للمؤمنين ، وعصيانا للرسل ، وخروجاً على الدين والعرف والقانون ، حيث تصفهم هذه الآيات بكونهم « خاسرين » وأنهم « قاعدون » « ومن القوم الفاسقين » . الخ وأصبح الاعتقاد السائد الآن ادعاءات اليهود التاريخية والدينية وحاجتهم الى أن يأمنوا جيرانهم العرب ، إنما هي من قبيل الخرافات التي لا تستوقف أحداً ، انظر على سبيل المثال فقط وليس على سبيل الحصر ، وجهة نظر حديثة للغاية (١) حيث يرفض الكتائب أيضاً ادعاء إسرائيل بأن قيام دولة فلسطينية ، التي تكون محدودة الاقليم ، بتعبيره STATE - MINI تعد خطراً على حياة إسرائيل .

وأخيراً ، نشير الى أنه حتى جدلاً لو صح الحق الدينى الذى تدعيه إسرائيل والذى قامت عليه سنة ١٩٤٨ ، فإنه يعد مخالفاً للقانون الدولى المعاصر ، لما يتضمنه من عنصرية ، تنهى عنها قواعد القانون الدولى ، وقرارات الأمم المتحدة لتعارضها مع النظام العام الدولى . وعلى هذا الاساس ، صدر فى عام ١٩٧٥ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى اعتبر الصهيونية احدى صور العنصرية ، وسنشير الى هذا القرار فى الاجزاء التالية من دراستنا .

٤ — ملامح الشخصية الدولية لفلسطين فى عهد الانتداب البريطانى :

سبق أن رأينا فى الفقرات السابقة التى أوجزنا فيها الحالة القانونية لفلسطين خلال عصور ما قبل التاريخ الميلادى ، أن هذا القطر كان دائماً عربياً اقليماً وشعباً ، حسب النظام السياسى الذى كان مألوفاً في تلك العصور ، وأنه شأنه فى ذلك كسائر بقاع الأرض ، عرف الغزو الأجنبى ، الذى كانت إحدى حلقاته الغزو اليهودى ، قرابة قرنين ، ثم جاء الفتح العربى الاسلامى عام ٦٣٧ ميلادية ، والذى استمر فى ظل الدولة العثمانية ابتداء من عام ١٥١٨ ميلادية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، تخللتها فترة من التدخل الأوروبى الصليبي ، وبذلك استمرت الحقوق الاقليمية لشعب فلسطين العربى منذ فجر التاريخ حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، على أساس أن الحكم الاسلامى منذ سنة ٦٣٧ ميلادية كان امتداداً للسيادة العربية . وبنهاية الحرب العالمية الاولى واستئصال الاقاليم العربية من السيطرة

العثمانية ، خضعت فلسطين مثل معظم هذه الاقاليم ، لاول تنظيم دولي للاقاليم التي لا تباشر سيادتها ، وهو نظام الانتداب ، الذى لم يؤثر فى استمرار الشخصية الدولية لفلسطين ، وهذا ما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التى تقضى بأن « بعض الجماعات التى كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى ، والتى بلغت درجة من الرقى والتقدم ، يمكن الاعتراف باستقلالها ، بشرط أن تقدم لها الدولة المنتدبة النصح والمعونة حتى يأتى الوقت الذى تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها ، ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات بعين الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة .. » .

ولقد عبر ميثاق جامعة الدول العربية فى ملحقه الخاص بفلسطين عن هذه الشخصية الدولية لفلسطين ، حيث جاء به أنه « منذ نهاية الحرب العالمية الاولى سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية — ومنها فلسطين — ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لاية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لاصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن مكنت من تولى أمورها ، فإن عهد عصبة الأمم فى سنة ١٩١٩ م ، لم يقرر النظام الذى وضعه الا على أساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية التشريعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت مجبوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى فلسطينى للاشتراك فى أعماله . وتطبيقا لهذا الملحق كان قرار مجلس جامعة الدول العربية ، فى عام ١٩٧٤ ، بناء على طلب مصر ، الذى قضى باعطاء منظمة التحرير صفة العضو الكامل فى الجامعة ، بما فى ذلك التمثيل الكامل فى سائر أجهزة جامعة الدول العربية . ولنا تعليق على هذا القرار ، من حيث مدى اتساقه مع أحكام العضوية فى المنظمات الدولية ، خاصة أن منظمة التحرير لم تعلن إنشاء حكومة فلسطين ، كما كان الأمر فى ظل حكومة عموم فلسطين . ويؤكد الشخصية الدولية لفلسطين . أبرامها المصاهدات الدولية خلال فترة الانتداب ، ونكتفى بالإشارة إلى الاتفاقية المصرية الفلسطينية ، التى صدق عليها مجلس الوزراء المصرى بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ بشأن تبادل عربيات الركاب بين مصلحتى سكك الحديد المصرية والفلسطينية ، والاتفاقية المصرية الفلسطينية . بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بشأن تسليم المجرمين .

كذلك كانت لفلسطين خلال فترة الانتداب جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب ، وهذا ما اشارت اليه صراحة المادة السابعة من وثيقة

الانتداب ، التي قضت بأن « تتولى إدارة فلسطين سن قانون الجنسية ، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم » .

ونبرز المادة الخامسة من ذات الوثيقة ، الشخصية الدولية لفلسطين ووحدة اقليمها ، بالنص على أن « تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من اقليم فلسطين الى حكومة دولة أجنبية ، وعدم تأجيرها الى تلك الحكومة ، أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى . . » كذلك فان المادة ١٩ من وثيقة الانتداب نصت على أن « تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن فلسطين ، الى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التى سبق عقدها أو التى تعقدها فيها بعد بموافقة عصبة الأمم . . » (١) .

والإشارة هنا الى الجنسية الفلسطينية ، لها أهميتها القانونية عند الدفاع عن السيادة العربية على فلسطين الموحدة ، ذلك لأن فلسطين شأنها فى ذلك كسائر الاقطار العربية كان سكانها ابان الحكم العثمانى ، تسرى عليهم ، الجنسية العثمانية ، وعندما انتهت فترة الحكم العثمانى نشأت الجنسية العربية فى كل منها ، وهذه بديهية قانونية لا يجادل فيها أحد ، ولن نقف أمامها طويلا ، ويكفى فى ذلك على سبيل المثال الرجوع الى مؤلفات الجنسية فى مصر وغيرها مثل العراق وسوريا . . . الخ ، ولذلك كانت الإشارة من جانبنا الى الحكم الذى تضمنته المادة السابعة من وثيقة الانتداب البريطانى على فلسطين ، وهو أمر يغيب حتى عن بعض المتخصصين فى القضية الفلسطينية من أبنائها الذين يرون فى أنفسهم أنهم من كبار الدارسين لها ، كما وصفوا أنفسهم بذلك (٢) .

ويكفى هنا أن نشير الى موقف القضاء الانجليزى من الجنسية الفلسطينية ، كما يتضح من قضاء المحكمة العليا فى فلسطين High Court of Palestine وحكم محكمة الاستئناف الدائرة الجنائية The Court of Criminal Appeal فى انجلترا فى قضية R. V. Ketter الصادر عام ١٩٤٠ ، الذى أشار الى الجنسية الفلسطينية المتميزة Special Palestinian Citizenship حيث دارت وقائع النزاع فى هذه القضية

(١) فى شرح هذه النصوص وبيان مدلولها القانونى الدولى ، نحيل على مؤلفنا : مشكلة الشرق الاوسط ، دار النهضة ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٩٣ - ٢٠٢ .
(٢) للأسف الشديد فان بعض أبناء فلسطين ممن يرون فى أنفسهم من كبار المتخصصين فى قضيتهم تغيب عنهم هذه الحقيقة ، نشير هنا على سبيل المثال الى ما قاله الدكتور محمد عبد العزيز ابو سخيلة ، فى تعقيبهِ علينا فى ندوة الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى التى عقدت فى كلية الحقوق جامعة الكويت مساء ١٩٨٢/٣/٢٤ ، كما ثبت ذلك تسجيلات الندوة .

حول تكون الطاعن ولد في فلسطين عام ١٩١١ ، وذلك بها حتى عام ١٩٢٧ كأحد رعايا تركيا ، ثم استمرت إقامته في فلسطين حتى عام ١٩٣٧ ، عندما حضر إلى إنجلترا بجواز سفر ، صادر من المندوب السامي البريطاني في فلسطين .

وفي عام ١٩٣٨ ، أصدر وزير الداخلية البريطاني أمرا بطرده ولكنه لم ينفذ الأمر ، مما أدى إلى تقديمه للمحاكمة ، حيث حكم عليه بالحبس والطرده . وقد استأنف الحكم على أساس أنه لا يعتبر أجنبيا ، بل رعية بريطانية British Subject ، ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الادعاء مقررته :

أولا — أنه من الصعب عليها أن تقبل بأن جواز السفر الذي يدعى الطاعن بأنه جواز سفر بريطاني يجعله رعية بريطانية .

ثانيا — فيما يتعلق بدفع الطاعن المؤسس على أنه طبقا للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح مع تركيا ، فإن فلسطين قد ألحقت ببريطانيا العظمى ، وأن كل « الرعايا الأتراك الذين يقيمون .. في إقليم اقتطع من تركيا يصبحون تلقائيا Ipso Facto طبقا لنصوصها .. رعايا للدولة التي لحق بها هذا الإقليم .. » فقد رفضت المحكمة هذا الادعاء بقولها « أنه ثمة أجزاء أخرى .. قد ألحقت بدول أخرى بمقتضى هذه المعاهدة » وأوضححت أن « الأثر الحقيقي للانتداب هو أن الدولة المنتدبة تتعهد بأن تمارسه نيابة عن عصبة الأمم .. » وأن أعمال أحكام قانون الاختصاص الأجنبي FOREIGN Jurisdiction Act الصادر في بريطانيا عام ١٨٩٠ ، والذي صدر تطبيقا له في عام ١٩٢٥ في بريطانيا ، قرار الجنسية الفلسطينية The Palestinian citizenship Order يكون الطاعن مواطنا فلسطينيا (١) .

وعلى الرغم من قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وإنشاء « إسرائيل » تطبيقا له ، فإن الجنسية الفلسطينية من الناحية القانونية بقيت قائمة لإنشاء حكومة عموم فلسطين ، وذلك حتى سنة ١٩٥٠ بالنسبة لسكان الضفة الغربية والقدس ، لأنه ابتداء من هذا التاريخ اكتسبوا الجنسية الأردنية ، في حين بقيت الجنسية الفلسطينية لسكان إقليم غزة ، لأنه ظل مشمولا بالسيادة الفلسطينية ، ولا يؤثر في ذلك خضوع هذا الإقليم للإدارة المصرية ، لأن ذلك لا يجعله جزءا من إقليم الدولة المصرية ، ولا يستتبع بالتالي اكتساب سكانه الجنسية المصرية .

(١) في تفاصيل هذه القضية ، نحيل على دراسة السيد محمد مقبل البكري ، بعنوان : « مركز القانوني للأقاليم الموضوعية تحت الانتداب منذ انتهاء هذا النظام ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الرابع والثلاثون ١٩٧٨ ، خاصة الصفحات ١٧٢ — ١٧٤ » .

الفرع الثاني

الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني في المدة ١٩٤٨ — ١٩٦٧

٥ — أوضاع فلسطين قبل صدور قرار التقسيم :

لن ندخل هنا في تفاصيل الوضع السياسي الذي ساد فلسطين خلال الانتداب البريطاني ، وثورات الشعب العربي الفلسطيني ، والمشروعات التي طرحت على بساط البحث في اللجان البريطانية أو الدولية لحل مشكلة السيادة على فلسطين . وانما نشير فقط — لابرار مدى أخلال بريطانيا بمسئوليتها الدولية — الى مشروعها المعروف باسم خطة بيفن Bevin Plan ولو اصررت عليها بريطانيا ولم تعلن انسحابها من فلسطين ، لتغير كلية وجه المشكلة . وهي الخطة التي أعلنتها بريطانيا في فبراير ١٩٤٧ وكانت تقضي بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانيا لمدة خمس سنوات ، يتم خلالها الاعداد لاستقلال فلسطين ، ويتم ادارتها بتقسيمها اداريا خلال هذه المدة طبقا لاغلبية السكان ، على أن تدعى جمعية تأسيسية بالانتخاب بعد أربع سنوات ، لقرار اتفاق بين العرب واليهود ، يعلن على اثره استقلال فلسطين ، وفي حالة تعذر التوصل الى هذا الاتفاق يترك الامر لمجلس الوصاية ، وعندما رفض العرب واليهود هذه الخطة ، قررت بريطانيا في ١٢ أبريل ١٩٤٧ عرض الامر على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية ، وكانت الدورة الاستثنائية الاولى ، وصدر فيها القرار رقم ١٠٧ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٧ ، وهو يترجم في عباراته الوضع المضطرب الذي كان يسود فلسطين ، وعنوانه خير دليل على ذلك : « دعوة سكان فلسطين الى الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ، أو أى عمل آخر يمكن أن يخلق جوا ضارا بتسوية المسألة الفلسطينية تسوية مبكرة » ، وقد صدر هذا القرار بالاجماع ، مع ملاحظة ان لجنة الأمم المتحدة لفلسطين كانت عند صدور هذا القرار ، قد فرغت من اعداد تقريرها ، كذلك تجب الإشارة الى اعلان بريطانيا الأمم المتحدة بقرارها اتهام انسحابها من فلسطين في أول أغسطس ١٩٤٨ ، وبذلك تجمعت سائر التطورات التي أدت الى صدور قرار تقسيم فلسطين (١) .

٦ — قرار التقسيم : صدر هذا القرار بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وهو من أدل قرارات الأمم المتحدة ، يتكون من عشرة صفحات من القطع الكبير ، وينقسم الى ثلاثة أجزاء ومقدمة تشير الى مبرراته القانونية ، يلي المقدمة خطة تقسيم فلسطين الى دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية يربطهما اتحاد اقتصادي ، وتنقسم هذه الخطة الى : الجزء الاول ويتضمن « دستور

(١) في تفاصيل التطورات التي اشرنا اليها ، انظر مؤلفنا ، مشكلة الشرق الأوسط المرجع السابق ، ص ٨٤ — ١٠٤ كذلك انظر .
JOELLE le MORZELLE, la question de jerusalem devant l'organisation des nations unies, Bruylant, Bruxelles, 1979, P 40 - 95.

فلسطين وحكومتها ، والوضع القانوني للاماكن المقدسة والمواقع الدينية والحقوق الدينية ، وحقوق الاقلية ، وخطوات الاعداد للاستقلال ، والمواطنة والمواثيق الدولية والالتزامات المالية ، واحكام متنوعة تنصرف الى مسائل الاتحاد الاقتصادي والمرور بين الدولتين ، وقبولها في عضوية الامم المتحدة . الخ .

أما الجزء الثاني ، فإنه يتضمن بياناً دقيقاً باقليم كل من الدولتين وحدودهما المشتركة .

والجزء الثالث ، يحدد الوضع القانوني لمدينة القدس ، باعتبارها كياناً منفصلاً تخضع للإدارة الدولية بإشراف الامم المتحدة ، وأخيراً يأتي الجزء الرابع ، الذي تدعو فيه الجمعية العامة ، الدول التي تتمتع بنظام لامتيازات إلى التخلي عنه في الدولتين العربية واليهودية وفي مدينة القدس . وقد رفض العرب القرار وقبله اليهود فأعلنوا انشاء اسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وبدأت بذلك الحرب العربية الاسرائيلية الاولى .

ولن ندخل في تفاصيل هذا القرار ، ولا في ما يشوبه من بطلان قانوني من وجهة النظر العربية ، ونحيل في ذلك على مؤلفاتنا التي عالجت فيها الموضوع (١) .

٧ - حدود الحقوق الاقليمية الفلسطينية في قرار التقسيم : نعتقد ان هذا الجزء من القرار مازالت له أهميته القانونية ، لسببين : أولهما ما تدميه اسرائيل دائماً من ضرورة الاتفاق على هذه الحدود ، وثانيهما ، لما لهذا الموضوع من أهمية لفهم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، الامر الذي نعالجه فيما بعد . ولقد حددت السيادة الاقليمية لكل من الدولتين بدقة بالغة على الوجه الآتي :

(١) الدولة العربية :

يحدد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الابيض المتوسط ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة الى نقطة شمالي الصالحة . ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركا منطقة الصالحة المبنية في الدولة العربية فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوب هذه القرية . ومن ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية وطيطبة ، ومنها ينبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون فيلتقي بخط حدود قضاء عكا ،

(١) في شرح هذا القرار ، وبيان احكامه التفصيلية ومدى مشروعيتها القانونية ، انظر مؤلفنا ، مشكلة الشرق الاوسط ، المرجع السابق ، ص ١١١ - ١٣٠ .

صفد . ويتبع هذا الخط الى نقطة غربي قرية السموعى ، ويلافيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراصية . ومن هناك يتبع خط حدود القضاء الى طريق عكا — صفد العام ، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا — عكا — مارا بغربي تقاطع طريقى عكا — صفد . ولوبية — كفر عنان . ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود ، الحدود الغربية لقضاء طبريا الى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون ، ومن ثم يبرز الى الغرب ليضم اكبر مساحة من الجزء الشرقى من سهل البطوف لازمة للخزان الذى اقترحتة الوكالة اليهودية لرى الاراضى الى الجنوب والشرق .

تعود الحدود فتلتقى بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة — طبريا الى الجنوب الشرقى من منطقة مطرعان المنية ، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب ، تابعة بادئ الامر حدود القضاء ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور الى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور . ومن هنا تسير الى الغرب ، موازية لخط التقاطع العرضى ٢٣٠ الى الزاوية الشمالية الشرقية من اراضى قرية تل عداشيم (١) . ثم تسير الى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الاراضى ، ومنها تنعطف الى الجنوب والغرب حتى تضم الى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا . وحين تصل جنجار تتبع حدود اراضى هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية الى زاويتها الجنوبية الغربية ، ومن هناك تسير في خط مستقيم الى نقطة على سكة حديد حيفا — المعفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل وهذه هي نقطة التقاطع .

وتتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطا من هذه النقطة ، مارا نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفاته الشرقية الى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلاك ، ماضيا من هناك عبر اراضى كفارها جوريش الى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط ، ومن ثم نحو الغرب محاذا حدود تلك القرية الى حدود بيت لحم الشرقية ومنها نحو الشمال الشرقى على حدودها الغربية الى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم ومن هناك جنوب الشمال الغربى عبر اراضى قرية شفا عمرو الى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانات . ومن هنا يسير شمالا فشمالا شرقيا الى نقطة على طريق شفا عمرو — حيفا ، الى الغرب من اتصالها بطريق عيلين . ومن هناك يسير شمالا شرقيا الى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عيلين للبروة . ومن هناك يسير على تلك الحدود الى أقصى نقطة غربية لها ، ومنها ينعطف الى الشمال فيمضى عبر اراضى قرية ثرة الى أقصى زاوية شمالية غربية ، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل الى طريق عكا — صفد . بعد ذلك يسير صوب

الغرب على محاذاة الجانب الجنوبي من طريق هكا — صند الى حدود منطقة الجليل — حيفا . ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود الى البحر .

نبدأ حدود منطقة السامرة اليهودية الجبلية على نهر الاردن في وادي الملح الى الجنوب الشرقي من بيسان ، وتسير نحو الغرب فتلقي بطريق بيسان — أريحا ، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي الى ملى حدود اقضية بيسان وبابلس وجنين . ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس — جنين في اتجاه الغرب الى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلو مترات ثم تنعطف نحو الشمال الغربي ، مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جلبون وققوعه الى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة الى الشمال الشرقي من نورس . ومن هنا تسير باديء الامر نحو الشمال الغربي الى نقطة شمالي المنطقة ابنية من زرعين ، ثم تسطر الغرب الى سكة حديد العقولة — جنين ، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة الى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي . ومن هنا تتجه الحدود الى الجنوب الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليدخل ضمن الدولة العربية ، ثم تقطع طريق حيفا — جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة ، الى الغرب من المنسى . وتتبع هذه الحدود الى اقصى نقطة جنوبى قرية البطيمات . ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعة ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة . ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريبا ملتقية بحدود قاتون الغربية ومتجهة معها الى نقطة تقع الى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاتون الشرقية . ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة الى الشرق منها نحو قطعة تقع شرقي محلة سكة الحديد في طولكرم ، ومن هناك تتبع الحدود خطا في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم — قلقيلية — جلجولية رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة الى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبى ملتقى سكة حيفا — اللد — بيت نابلا ، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية الى زاويته الجنوبية الغربية ، ومن ثم في اتجاه جنوبى غربي الى نقطة المنطقة المبنية من صرند العمار ، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب ، مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل الى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب . (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد) ، ومن هناك تتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية ، الى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعاني ، ومن ثم يسير في خط مستقيم الى نقطة في اقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية . ومن هناك ينعطف شمالا فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا — القدس حتى القباب ، ومنها

يسير الطريق الى حدود ابي شوشة ، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لابي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في اراضي الجنوب من حلدة . ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم الى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلثا ، ومنها يتبع الحدود الشمالية لام كلثا والقزاة وحدود المخزن الشمالية والغربية الى حدود منطقة غزة ، ومنها يسير عبر اراضي قريتي المسبة الكبيرة ويأصوّر الى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور والبطاني الشرقي .

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنه وبرقة الى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النّبي يونس وميناء القلاع ونحو الجنوب الشرقي الى نقطة غربي قسطينة ، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من الحوافير الشرقية وعبدس ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير الى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بين عفا ، قاطعة طريق الخليل — المجدل الى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان ، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة الى حدود قضاء بئر السبع . ثم تسير عبر الاراضي القبلية لغرب الجبارات الى نقطة على الحدود ما بين قضاء بئر السبع والخليل الى الشمال من خربة خويلفة ، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي الى نقطة على طريق بئر السبع — غزة العام على بعد كيلو مترين الى الشمال الغربي من البلدة . ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلو متر واحد الى الغرب منه . ومن هناك تنعطف في اتجاه شمالي شرقي وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة بئر السبع — الخليل مسافة كيلو متر واحد ، ومن ثم تنعطف شرقا وتسير في خط مستقيم الى خربة كسيقة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل . ثم تتبع حدود بئر السبع — الخليل في اتجاه الشرق الى نقطة شمال رأس الزويره ، ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ ما بين خطي الطول ١٥٠ و ١٦٠ .

وعلى بعد خمسة كيلو مترات تقريبا الى الشمال الشرقي من رأس الزويره تنعطف الحدود شمالا ، بحيث تستثنى من الدولة العربية قطاعا على محاذاة ساحل البحر الميت ، لا يزيد عرضه على سبعة كيلو مترات ، وذلك حتى عين جدي ، حيث تنعطف من هناك الى الشرق لتلتقي حدود شرق الاردن في البحر الميت .

تبدأ الحدود الشمالية للجزء الغربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنّبي يونس ، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنه وبرقة حتى نقطة التقاطع . ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي ، مارة عبر اراضي

المبطاني الشرقي ، على محاذاة الحد الشرقي ، من أراضي داراس وعبر أراضي جوليس ، تاركة المناطق ابنية من البطاني الشرقي وجوليس في الغرب ، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما . ومن هناك تتجه الى الشرق من الجبهة عبر أراضي قرية البريرة ، على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة . ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون ، تاركة الاراضي اليهودية من نين عام صوب الشرق . ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجه الحدود الى الجنوب الغربي نحو نقطة الى الجنوب من خط التوازي ١٠٠ ، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلو مترين ، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي هناك تتبع خط حدود هذه القرية الى اقصى نقطة جنوبية منها . بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠ . ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي الى خربة الرحيبة وتمضي في اتجاه جنوبي الى نقطة معروفة باسم البها ، حيث نعبر من خلفها طريق بئر السبع - العوجا العام الى الغرب من خربة المشرف ، ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين الى الغرب من البسيطة . ومن هناك تنعطف الى الشمال الشرقي ثم الى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي الى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ . وتبرز بعد ذلك الى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي يقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية .

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع الى الغرب من الاحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل ابيب ، والى الغرب من امتداد شارع هرتسل حتى التقائه بطريق يافا - القدس ، والى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا - القدس الواقع الى الجنوب الشرقي من نقطة الالتقاء تلك ، والى الغرب من أراضي مكفية باسرائيل ، والى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلي ، والى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي والى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي . اما مسألة حي الكارتون فستبت فيها لجنة الحدود ، بحيث تأخذ بعين الاعتبار ، اضافة الى الاعتبارات الاخرى ، الرغبة في ضم اقل عدد ممكن من سكانه العرب واكبر عدد ممكن من سكانه اليهود الى الدولة اليهودية .

(ب) الدولة اليهودية :

تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل -

الشرقى) من الشمال والغرب الحدود اللبنانية ، ومن الشرق حدود سورية وشرق الاردن . ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان حيث يمتد خط الحدود الى قمة جبال الجلبوع ووادى المالح . ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال — الغربى ضمن الحدود التى وصفت فيها يتعلق بالدولة العربية .

يمتد الجزء اليهودى من السهل الساحلى من نقطة بين ميناء القسلاخ والنبي يونس فى مقاطعة غزة ، ويضم مدينتى حيفا وتل أبيب ، **تاركا يافا قطاعا تابعا للدولة العربية** . وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التى وصفت فيها يتصل بالدولة العربية .

تتألف منطقة بئر السبع من جميع قضاء بئر السبع ، حيث تضم النقب والجزء الشرقى من مقاطعة غزة ، ولكنها لا تضم بلدة بئر السبع ولا تلك المناطق التى ذكرت فيها يتعلق بالدولة العربية وتضم شريطا من الارض محاذيا للبحر الميت ممتدا من خط حدود قضاء بئر السبع — الخليل الى عين جدى ، وذلك كما وصف فيها يتعلق بالدولة العربية .

٨ — التحليل السياسى والقانونى لعملية التصويت على خطة التقسيم

وافقت على القرار ثلاث وثلاثون : استراليا ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، بروسيا ، كندا ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمارك ، الدومينيكان ، ايكوادور ، فرنسا ، جواتيمالا ، هايتى ، بـيرو ، الفيليبين ، بولندا ، السويد ، أوكرانيا ، جنوب أفريقيا ، الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروجواى ، فنزويلا .

ورفضت القرار ثلاث عشرة دولة هى : افغانستان ، كوبا ، مصر ، اليونان ، الهند ، ايران ، العراق ، لبنان ، باكستان ، العربية السعودية ، سوريا ، تركيا ، اليمن .

وامتنعت عن التصويت عشر دول وهى : الارجنطين ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، السلفادور ، الحبشة ، هندوراس ، المكسيك ، بريطانيا ، يوغسلافيا .

ويلاحظ ان كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، قد تباريا فى تأييد القرار وحشد الاصوات اللازمة لحضوله على ثلثى اصوات الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، وذلك طبقا للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الامم المتحدة ، وقد كان الوصول الى هذه الاغلبية امرا صعبا للغاية ، ومن ثم حشدت كلاهما وراء القرار الدول التى تدور فى فلكها وتخضع لتفويضها السياسى والاقتصادى والعقائدى ، كما نلاحظ ان امثناع بريطانيا عن التصويت انها كان انعكاسا لسياسة النفاق التى باشرتها منذ بداية انتدابها ، ومازالت حتى اليوم .

ويدل على ضعف الاساس القانونى لقرار التقسيم ومواقف الدول المؤيدة له ، ان العرب عندما رفضوا القرار طالبوا بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية ، لكن معارضة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى أدت الى رفض الجمعية العامة الاقتراح بأغلبية واحد وعشرين صوتا (١) .

وأدت الحرب العربية اليهودية الاولى لسنة ١٩٤٨ ، بوسيط الامم المتحدة المكونت برنادوت الى التقدم بتاريخ ٢٧ يونية ١٩٤٨ بمقترحات لتسوية المشكلة الفلسطينية ، من أهم ما جاء فيها :

- ١ — ضم منطقة النقب بأكملها الى الدولة العربية .
 - ٢ — ضم القدس الى الدولة العربية مع منح الطائفة اليهودية استقلالا ذاتيا .
 - ٣ — ضم منطقة الخليل بأكملها او جزء منها الى الدولة اليهودية (٢) .
- ومما سبق ، يتضح الدور الاساسى الذى قامت به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى انشاء اسرائيل وبعث الحياة فيها بالاعتراف بها ، ومدها بالسلاح والمقاتلين لهزيمة العرب فى حربهم الاولى معها ، لان كلا من الدولتين كانت تريد ان تستغل هذا الكيان الاقليمى الجديد — وهو لا يمدو ان يكون مشروعا استثماريا قائما على التخصب الدينى — الى جانب مصالحها الاقتصادية والسياسية والعنصرية ، ولكل من الدولتين تصورها الخاص بها فى هذا المجال ، فغالبية المؤسسين والنازحين الى الكيان الجديد جاءوا من دول الكتلة الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، كما ان لليهود سيطرة اقتصادية فى الكتلة الرأسمالية ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية (١) .

بل ان الامانة العلمية تقتضينا ان نشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية ، اضطرت تحت تأثير واقعتين هامتين لاعادة النظر فى موقفها ، اولاهما الاشتباكات المسلحة بين العرب واليهود ، وثانيهما تزايد حدة الخلافات بين العسكريين الغربى والشرقى ، حيث طلبت الولايات المتحدة الامريكية من مجلس الامن ، سنة ١٩٤٨ ان يرفض قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ ، ويدعو الجمعية العامة لعقد دورة خاصة ، للنظر فى الفاء خطة تقسيم فلسطين ، ووضع فلسطين بأكملها تحت وصاية الامم المتحدة المؤقتة ، ولكن اسرائيل

(١) انظر مؤلفنا مشكلة الشرق الاوسط ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٠ — ١٣٢ .

(١) فى تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، انظر الصفحات ١٠٢ — ١٠٤ ، من المرجع الثانى المشار اليه فى هامش ١٧ من هوامش هذه الدراسة .

تحركت سريعا لو اد هذا الاتجاه ، ولم نقرأ في وثائق الامم المتحدة اتجاها روسيا مشابها .

وأخيرا نلاحظ بأن حل التقسيم كان أحد الحلول التي احتلت مكانا بارزا بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يدل على ذلك انشاء دولتين في كل من المانيا وكوريا ، وفيتنام ، وشبه القارة الهندية . الخ ومع ذلك فاننا نؤمن بأن هذا الحل لم يكن عادلا في القضية الفلسطينية ، ومجانبا للحقائق التاريخية والبشرية ، كما شرحنا ذلك تفصيلا في مؤلفاتنا ، ولهذا السبب كان امتناع يوغسلافيا — مع انتسابها الى الكتلة الشرقية عند صدور قرار التقسيم — عن التصويت عليه ، خوفا من آثاره عليها لان هذه الدولة تتكون من عدة قوميات .

٩ — انتهت الحرب العربية الاسرائيلية الاولى بعدة آثار قانونية هامة على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني نجملها فيما يلي :

أولا : احتلال اسرائيل لاجزاء هامة من اقليم الدولة العربية في فلسطين كما حددته خطة التقسيم التي اقترتها الامم المتحدة ، وضم هذه الاجزاء الى اسرائيل لم تعترف به قط الامم المتحدة ، لان اسرائيل حددت اقليمها وبينت حدودها — وان لم ترسم على الطبيعة — في خطة التقسيم ، واعلنت اسرائيل على اساسها ، ويهنا هنا ان نقف عن هذا الاعلان الذي اعلنه بن جوريين من تل أبيب ، في الساعة ١٤ من يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ ، ما يلي :

«... en ce Jour où prend fin le mandat britannique .. et conformément à l'Assemblée Générale des Nations Unies nous proclamons la création d'un état juif en terre d'israel..»

«demandait» aux nations unies d'aider le peuple juif à édifier son Etat et de recevoir l'Etat d'israel dans la famille des nations...»

كذلك نشير الى ان قرار الامم المتحدة بقبول اسرائيل عضوا بها يؤكد ان المنظمة لا تعترف لاسرائيل الا بالاقليم الذي حددته لها قرار التقسيم ، حيث جاء في قرار قبول اسرائيل عضوا بالامم المتحدة أن « الجمعية العامة .. تذكر وتأخذ علما بالتصريحات التي ابدتها ممثل حكومة اسرائيل أمام اللجنة الخاصة في الامم المتحدة بالتزامها واحترامها لقرارات الامم المتحدة .. » بل ان وزير خارجية اسرائيل في المبرقية التي ارسلها الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية يؤكد المعنى السابق عندما يذكر مراحة « أن دولة اسرائيل قد اعلنت جمهورية مستقلة داخل حدود وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ » .

ثانيا — بعد نهاية الحرب العربية الاسرائيلية الاولى ، اتحدت الضفة

الغربية مع الاردن ، وبذلك تكون هذه المنطقة خلال هذا الوضع القانوني •
من حق الشعب الفلسطيني ، حيث أنه ، طبقا للقانون الدولي فان قيام الروابط
الاتحادية وانهاؤها يجب ان يتم بارادة طرفيها أو أطرافها ، نزولا على مبدأ
حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فأذا ما أراد الفلسطينيون انشاء دولتهم
المستقلة فيجب أن تحترم رغبتهم ، وعلى ضوء ذلك يمكن فهم قرار قمة الرباط
سنة ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشرعي للشعب
الفلسطيني ، وايضا الإشارة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الى
حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولكن ذلك يقتضي اعلان الدولة
الفلسطينية ، وإلى أن يتم ذلك تبقى الضفة الغربية مشمولة بالسيادة الاردنية
من وجهة نظر القانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة ، خاصة قرار مجلس
الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وقد انتهى هذا الوضع في يوليو ١٩٨٨ باعلان
الاردن انهاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية .

ثالثا — أدت نهاية الحرب العربية الاسرائيلية الاولى الى اخضاع قطاع
غزة للإدارة المصرية ، وبذلك بقيت أقليما فلسطينيا كما هو كذلك في قرار
التقسيم ، يعود الى الدولة الفلسطينية عند انشائها .

رابعا — كنتيجة للاوضاع العسكرية بعد الحرب العربية الاسرائيلية ،
استولت اسرائيل على القدس الجديدة أو الغربية واستولت الاردن على
القدس ، واعادتها بعد توحيد الضفة الغربية باقليمتها ، العاصمة الثانية
للمملكة الاردنية الهاشمية ، ولم تعترف الأمم المتحدة ، ولا أى من الدول
الغضاء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولا الغالبية الكبرى من دول العالم،
بهذين الوضعين ، وبذلك يكون الوجود الاسرائيلي والاردني في القدس من
وجهة نظر الأمم المتحدة مجرد احتلال عسكري لمنطقة تخضع للإدارة الدولية
طبقا لقرار تقسيم فلسطين .

ولا يحق لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتخذ من القدس — مقسمة
أو موحدة — مقرا لبعثاتها الدبلوماسية في اسرائيل ، ومن هنا نفهم سحب
عدد من الدول التي اتخذت من القدس العربية مقرا لبعثاتها هذه المقار الى
مدينة تل أبيب بعد توحيد اسرائيل للقدس واعلانها عاصمة موحدة وأبدية
لها ، وعلى ذات الأساس يكون اعلان كل من كوستاريكا وزائر في مايو سنة
١٩٨٢ اعادة فتح مقر بعثة كل منهما في القدس ، أمرا مخالفا لقرارات الأمم
المتحدة والوضع القانوني لمدينة القدس طبقا لهذه القرارات ، هكذا كانت
الاورضاع القانونية الدولية للسيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني حتى حرب
٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهي المرحلة التي نعالجها في المبحث الثالث من دراستنا،
حيث تحاول اسرائيل طمس هذه الحقائق القانونية ، مستندة على قوتها
العسكرية ، متجاهلة في ذلك حكم القانون ، مستعينة بمظلة الحماية السياسية
التي تمدها بها الدول التي تقصد من أزرها عسكريا .

الفرع الثالث

الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني في المرحلة التي بدأت

في يونيو ١٩٦٧ حتى الآن

١٠ — الملامح العامة لهذه المرحلة :

تحدد معالم هذه المرحلة القاسية من تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي بالمؤامرة التي شاركت فيها أطراف عديدة ، محلية ودولية ، لتحطيم ارادة الامة العربية ، بحيث جاء الاعداد والاخراج بصورة محكمة للغاية ، فكانت الهزيمة العسكرية ، واحتلال اسرائيل لكامل اقليم فلسطين وسيناء والجولان ، مما اعتقدت معه أنها قد أصبحت « قباب قوسين أو أدنى » من تحقيق حلم الصهيونية بإنشاء اسرائيل الكبرى . وتحت مظلة الحماية السياسية في الأمم المتحدة والعسكرية والاقتصادية ، من جانب انصار اسرائيل وعلى رأسهم ، الولايات المتحدة الامريكية ، جاء قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ ، الذي يعتبر أساس البحث المعاصر في الحقوق الإقليمية للامة العربية عامة ، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة ، الى جانب عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كذلك تميزت هذه المرحلة بتطورات هامة منها الاعتراف العربي بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، **والاعتراف العالمي (١)** لها بهذه الصفة باعطائها وضع **المراقب** والتحدث امام سائر أجهزة الأمم المتحدة في كل ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ، ثم الاعتراف بالعضوية الكاملة لفلسطين في جامعة الدول العربية . **وهذه التطورات الثلاثة الهامة تحققت منذ عام ١٩٧٤ الى الآن** وإلى جانب ذلك أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بالاعتراف العالمي ، كما يدل على ذلك قرار حصولها على صفة المراقب في الأمم المتحدة — الذي تم بناء على مبادرة مصرية — فقد حصل على تأييد **مائة وأربعة وثلاثين** صوتاً ، ولم تصوت ضده سوى اسرائيل وكوستاريكا وجواتيمالا ، أما الولايات المتحدة الامريكية فقد امتنعت عن التصويت . كذلك شهدت هذه المرحلة الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، المعروفة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والخطوات التي أدت الى اتفاقيتي كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وانعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد بين الحدين الآخرين ، وما ترتب عليه من آثار في العلاقات المصرية العربية . وهكذا نجد أن هذه المرحلة مليئة بالاحداث السياسية والعسكرية ، والتطورات القانونية التي تترك أثارها المباشرة وغير المباشرة على موضوع دراستنا . ونظراً لأن الأمر يتعلق بمقدمة كمحفل وجيز لبحث عميق ، كما أن الحيز المسموح به محدد للغاية كما أشرنا في المقدمة العامة ، فإننا لن ندخل في التفاصيل ،

(١) عدد الدول التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية مائة وسبعة

ونكتفى بالبحث عن ملامح الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني في ظل هذه التطورات السياسية والعسكرية والقانونية .

١١ — الولايات المتحدة الامريكية تشل مجلس الامن لصالح اسرائيل ، باصرارها على مجرد وقف القتال بدون اشارة الى الانسحاب من يونه الى نوفمبر ١٩٦٧ ، حتى كانت الولادة العسيرة للقرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . على الرغم من قسوة العدوان الاسرائيلي على فلسطين يمثلها الاردن من الناحية القانونية ، وسوريا ومصر في حرب يونية ١٩٦٧ ، فان الولايات المتحدة الامريكية التي ساندت اسرائيل اقتصاديا وعسكريا على الوصول الى هذا الوضع الخطير ، اصرت على أن يكتفى مجلس الامن بالاهتمام بوقف القتال ، بدون ادانة أو طلب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاقاليم العربية المحتلة ، **مفترعة في ذلك بعذر أقبح من الذنب ، وهو تعذر تحديد الطرف المعتدى في حرب ١٩٦٧ ،** وكانت تلك سابقة خطيرة في الامم المتحدة ، وقد تجسدت هذه النتيجة الشاذة في التهديد من جانب الولايات المتحدة الامريكية باستعمال الفيتو لاسقاط سائر الاقتراحات التي تقدم بها أعضاء مجلس الامن المتضمنة ادانة اسرائيل وارغامها على الانسحاب الفوري ، مثل مشروع القرار الهندي الذي قدم الى مجلس الامن في ١٩٦٧/٦/٦ ، ومشروع القرارين السوفيتيين في ٨ و ١٣/٦/١٩٦٧ ، ومشروع القرار الباكستاني في ١٤/٦/١٩٦٧ . الخ (١) ، وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تكتم وتخدع انفس مجلس الامن خلال المدة يونية — نوفمبر ١٩٦٧ أي حوالى ستة أشهر كانت لازمة وضرورية لكي يثبت الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي من اتداهم في الاقاليم العربية ، ويصدر أخطر القرارات التي ينوب عن طريقها ، التأثير في الهوية ، والمستقبل القانوني لهذه الاقاليم ، مثل القرار الذي أصدرته اسرائيل خلال هذه المدة باعتبار الاقاليم العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، **((اقاليمها غير تابعة للعدو))** ، والاجراءات العملية لتوحيد القدس . . . الخ من الاجراءات الاسرائيلية التي كانت الاساس الفعلي لما تلى ذلك من اجراءات

(١) انظر الاعلان مفصلا في المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(١) وفي تفاصيل موقف مجلس الامن بعد حرب ١٩٦٧ ومقدمات ونتائج تلك الحرب ، نحيل على مؤلفنا : مشكلة الشرق الاوسط ، المرجع السابق ، الصفحات ١٥٣ — ١٨٢ .

(١) في معرفة الموقف الاميركي بصورة شاملة ومفصلة ، نحيل على بحثنا بعنوان الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط . . مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق بجامعة عين شمس ، السنة الرابعة عشرة ، العدد الاول ، يناير ١٩٧٣ ، وهو بحث يصل في حجمه الى مرتبة المؤلفات في موضوعه .

الضم ، والمستوطنات ، والتهويد^(١) . وعندما انتهت هذه المهلة وعاد مجلس الامن في نوفمبر ١٩٦٧ للنظر في العدوان الاسرائيلي على الامة العربية ، حرصت الولايات المتحدة الامريكية على اسقاط سائر المشروعات التي تدّين بضراحة سلوك اسرائيل ، مثل **المشروع المقدم من الهند ومالي ونيجيريا** ، الذين يدين الاحتلال واكتساب الاقاليم بالغزو ويطالب بالانسحاب الكامل ، ومن ذلك ايضا المشروع الذي قدمه الاتحاد السوفيتي في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي اتصف بالصراحة في الصياغة والدعوة الصريحة للانسحاب الى حدود ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ونقتبس من هذا المشروع بعض عباراته الآتية لاهميتها هنا وفي اجزاء اخرى من هذه الدراسة .

«Les Parties au conflit retirent sans délai leur troupe essur les positions qu'elles occupaient avant le 5 juin 1967, vu l'inadmissibilité de l'acquisition de territoires du fait de la guerre...»

ولقد اقترن التصدي الامريكي لمشروعات القرارات الجادة التي ذكرنا امثلة لها ، بادخال مجلس الامن في متاهات الصياغة المبهمة المتعمدة ، وهو الاسلوب الذي تفشى بعد ذلك في اوصال قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وبدأت الخطة محكمة الحلقات بمشروع القرار الامريكي الذي نحا نحوا مغايرا للمشروعات الاولى ، حيث بدأ المشروع الامريكي بتأكيد التزام سائر الدول باحترام ميثاق الامم المتحدة دون تحديد أو ابراز ، أن : الاحتلال ، ثم اكتساب الاقاليم بالقوة يخالف الميثاق . والمشروع الامريكي وان دعا الى تحقيق سلام عادل ودائم ولكن **عن طريق انسحاب قوات مسلحة من اقاليم محتلة** ، بدون اشارة صريحة الى القوات الاسرائيلية ، وبما يعنى لدى البعض عدم التزام اسرائيل بالانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة ، وعلى وجه الخصوص القدس الشرقية . ثم تلقت بريطانيا الكرة ، لتقدم مشروعا يوفق في صياغته بين المشروعات المتعارضة ، وهكذا ولد القرار رقم ٢٤٢ .

وقد صدر هذا القرار على اثر المشروع الذي تقدمت به ثلاثون دولة وامتنعت ٢٢ دولة عن التصويت . وكانت الدول الخمس التي رفضت هذا القرار هي الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، استراليا ، البرتغال ، جنوب افريقيا . وقد اكد هذا القرار حق الشعوب المستعمرة في استخدام جميع الوسائل الضرورية المتاحة لها للحصول على استقلالها واكد مشروعية النضال الذي تقوم به في هذا السبيل . ولقد اهتمت الامم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، كما يستفاد من التفسير السليم لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وهو ما نعالجه في الصفحات التالية .

الفرع الرابع

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

أهم أحكام القرار رقم ٢٤٢ : بدون الدخول في الصياغة الحرفية والكاملة لهذا القرار الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وبالإجماع ، يشير الى ما يهنا .

وفي المقدمة يشير القرار الى الوضع الخطير الذي يسود الشرق الاوسط ويركز على عدم جواز الاعتراف باكتساب الاقاليم بالحرب ، وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم ، لتتمكن سائر دول المنطقة من العيش بسلام .

أما عن الالتزامات الواردة فيه فهي :

١ — انسحاب إسرائيل من الاقاليم (أو اقاليم) التي احتلت في نزاع . ١٩٦٧ .

٢ — انتهاء سائر دعاوى الحرب ، وحالاتها ، والاعتراف بالسيادة الاقليمية ووحديتها ، والاستقلال السياسي ، والعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بعيدة من التهديد باستعمال القوة .

٣ — ضرورة حماية الملاحة في الطرق المائية الدولية .

٤ — التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين .

وفي نهاية القرار نجد تكليف الامين العام بالعمل على تنفيذ القرار . ولقد ثار الخلاف حاداً بين الدول والشرائح حول الطبيعة القانونية للقرار رقم ٢٤٢ ، وعن سنده من ميثاق الامم المتحدة ، فحسب وجهة نظر ايدها بل ربما بداهاها العرب ، ان هذا القرار وقد صدر بالإجماع ، فإنه أقرب الى الفصل السابع من الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، وبديهي أن الغاية من هذه النظرة الوصول الى القول بأن القرار واجب التنفيذ بالقوة في نطاق نظام الامن الجماعي في ميثاق الامم المتحدة . في حين قامت وجهة نظر أخرى ايدها الولايات المتحدة الأمريكية ترى في القرار مجرد خطة للتفاوض على أساسها بين أطراف النزاع ، ولا يمكن فرضها قسراً على أطراف النزاع ، والمقصود بذلك في النطق الأمريكي ، حماية إسرائيل ، والترديد لفهمها من حيث ضرورة إبرام معاهدات صلح بينها وبين الدول العربية . وإذا كان للمنطق القانوني ان يسود على الباطل ، فإن الرأي الأول هو الذي يتفق مع أحكام ميثاق الامم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي ، لان أحكام القرار مأخوذة من منطوق قواعد امرة تتعلق بالنظام العام في القانون الدولي ، ومن ثم لا يمكن محاباة من يخرق هذه القواعد وهو المعتدي ، على حساب من يدعو الى احترام ذات القواعد وهو الطرف المعتدى عليه ،

وللأسف الشديد فإن التطورات الراهنة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية تقوم على مبادئ أساسيين هما :

وبلاحظ أن القرار يعد وحدة غير قابلة للانقسام بمعنى أن انسحاب القوات الإسرائيلية وانتهاء حالة الحرب .. الخ أمور أساسية لحل النزاع نهائيا ، بما في ذلك الاعتراف المتبادل ، واحترام حقوق السيادة وحدود كل دولة في المنطقة ، ولا فرق في ذلك بين الدول العربية وإسرائيل ، والمقصود هنا الاعتراف القانوني الكامل بالوجود والعيش في سلام .

مدلول القرار رقم ٢٤٢ ، طبقا للنظرية القانونية للاحتلال الحربى ، في تحديد الحقوق العربية في السيادة :

ينظر القانون الدولي المعاصر إلى الاحتلال العسكري على أنه واقعة وليس وضعاً قانونياً كما يستفاد ذلك صراحة من ملحق اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩١٧ ، واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، بحيث صارت نظرية الاحتلال العسكرية تقوم على مبادئ أساسيين هما :

أولا : أن الاحتلال لا ينقل السيادة بمعنى أن السيادة القانونية وما يتفرع عنها من اختصاصات تبقى للدولة صاحبة السيادة على الاقليم .

ثانيا : وترتبط على ما سبق ، لا يعترف القانون الدولي لسلطات الاحتلال إلا بالإبقاء بالإجراءات الضرورية لإدارة الاقليم المحتلة ، دون أن يؤثر ذلك في السيادة الإقليمية وما يتفرع عنها من اختصاصات قانونية ولا تحترم إسرائيل المبادئ السابقين لأنها تعلن صراحة أنها لن تعيد سائر الاقاليم العربية المحتلة بدعوى أنها ليست مجرد « اقاليم محتلة » حتى ينطبق عليها المبدأ السابقان ، بل تصفها ثارة بأنها « اقاليم غير تابعة للعدو » وأخرى بأنها « اقاليم محررة » ، كما أنها تغير في المعالم الديموجرافية والبشرية لهذه الاقاليم بإنشاء المستوطنات ، أو بالضم ، كما فعلت بالقدس في عام ١٩٨٠ ، وهضبة الجولان عام ١٩٨١ ، وتطبيق الإدارة المدنية على الضفة الغربية وغزة منذ أول نوفمبر ١٩٨١ أو الادعاء بأن عرب هاتين المنطقتين ليس لهم سوى الوضع القانوني للاقليات في مفهومها لاتفاقيتي كامب ديفيد ، ومن ثم فإنها لن تعطيهم إلا مجرد الحكم الإداري الذاتي مما يعنى في الواقع ضم هاتين المنطقتين ، وينسجم مع تصورهما هذا ، الشروع في تنحية رؤساء بلديات الضفة الغربية في نهاية مارس ١٩٨٢ ، مما أدى إلى ثورة الفلسطينيين في هاتين المنطقتين ، مما يعنى عملا إنهاء سيادة الشعب الفلسطيني على سائر اجزاء فلسطين . وهذا الوضع فضلا عن مخالفته لقرار التقسيم ، فإنه بكل تأكيد باطل ومخالف للقانون الدولي . ولا نعدم شهادة حق في هذا المجال ، تتردد في بعض الكتابات الحديثة والتي أوردناها تفصيلا في دراستنا بعنوان الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني ١٩٨٣ .

واذا نظرنا الى ضم اسرائيل للقدس الذى بدأت خطواته الاولى بعد انتهاء معارك سنة ١٩٦٧ مباشرة ، وحيث تجسد بصدور قانون القدس ، وينطبق بالكامل على سائر اجراءات اسرائيل غير المشروعة فى الضفة الغربية وغزة ، والتي اثرنا اليها فى هذه الفقرة - فان الاساس القانونى الوحيد الذى استندت اليه اسرائيل كان **مبدأ العودة الى الاوضاع السابقة على معارك سنة ١٩٤٨** ، ولكن هذا الفهم لا يتفق مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة التى تقضى ببطلان سائر الاجراءات الاسرائيلية فى القدس وغيرها من الاقاليم العربية المحتلة . ومن هذه القرارات نشير على سبيل المثال الى قرار مجلس الامن رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٦٨ الذى ادان الاعداد لقيام اسرائيل بعرض عسكري فى القدس ، وقراره رقم ٢٥١ بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٨ الذى استنكر فيه قيامها فعلا بهذا العرض ، والقرار رقم ٢٥٣ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٨ الذى قضى بعدم مشروعية الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل لتغيير الوضع القانونى للقدس ، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ الصادر فى ٤ يولية ١٩٦٧ فى ذات الموضوع ، وقرار مجلس الامن رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣ يولية ١٩٦٩ ، ورقم ٢٧١ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٧٩ الصادران بعد حريق المسجد الاقصى . والمضمون القانونى لهذه القرارات وان نصب على مدينة القدس بالذات ، الا انه ينصرف الى سائر الاجراءات الاسرائيلية التى تؤثر فى حقوق السيادة الاقليمية للشعب الفلسطينى فى سائر المناطق التى يعطيها لهم قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، وهنا نشير الى شهادة صادرة عن باحثة لا يمكن وصفها بالتحيز الى جانب الحقوق العربية ، حيث نقرأ لها ، فى تحديثها للقيمة القانونية لقرارات الامم المتحدة المشار اليها ، ما يدين صراحة اسرائيل (١) .

مما سبق يتضح ان عدوان ١٩٦٧ لم يؤثر فى حقوق السيادة للشعب الفلسطينى بالمعنى الذى تحدده قرارات الامم المتحدة ، وهذه نتيجة هامة حرصنا على ابرازها ، قبل الانتقال الى الفقرة التالية من دراستنا ، حيث **معركة التفسير الخاطيء لقرار مجلس الامن** ، من جانب اسرائيل ، وعدد من الدول ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية .

مشاكل تفسير القرار رقم ٢٤٢ واثرها على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى . المشروع الانجليزى للقرار كان يشير الى الانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة ، واثناء المناقشات التى انتهت بالقرار رقم ٢٤٢ كانت هناك صياغات مختلفة تشير منها الى الصيغتين الاتيتين : الاولى : **الانسحاب من جميع الاقاليم المحتلة** ، والثانية : **صيغة المشروع الأمريكى** التى تعنى الانسحاب من اقاليم محتلة ، مما يحتم تحرى الموقف الرسمى للدول الاعضاء الدائمين فى

(١) انظر رأى هذه الباحثة وبلغته الاجنبية زيادة فى الدقة فى بحثنا بعنوان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، المشار اليه سابقا .

مجلس الامن ، والمجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مع تقييم هذه المواقف على ضوء احكام القانون الدولي ، كما شرحناها في الفقرة السابقة . أما عن مواقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن فهناك الموقف الامريكى الذى يمثل مفهومها للقرار ، الى جانب المفهوم الفرنسى ، الذى يعبر بصورة عامة عن موقف الاتحاد السوفييتى والصين وانجلترا .

(١) **الموقف الامريكى** : استمرت الولايات المتحدة الامريكية في الدفاع عن مفهومها الذى عبرت عنه في مشروعها الذى سبقت الاشارة اليه . وهو موقف متحيز لاسرائيل ومخالف للقانون الدولي . ومن الوثائق الامريكية الرسمية ، نكتفى بالاشارة على سبيل المثال الى بعضها . في مارس ١٩٧١ وفي رسالته عن احوال العالم الى الكونجرس ، اشار الرئيس الاسبق ريتشارد نيكسون الى التزام اسرائيل بالانسحاب من اقاليم محتلة فقط وانه على العرب أن يقبلوا حلا يضمن لهم عودة اقاليم فقدوها في حرب ١٩٦٧ ومن ذلك رفض نيكسون للمساعي السوفيتية لانسحاب اسرائيل الكامل في مقابل ابرام اتفاقية سلام بين طرفي النزاع . ومن ذلك ايضا ما اعلنه وكيل وزارة الخارجية الامريكية الى مجلة لوموند الدبلوماسية الفرنسية ، والذي جاء به « ان القرار يدعو لانسحاب اسرائيل من اقاليم احتلتها عام ١٩٦٧ . » .

ومن الواضح ان هذا الموقف ينتبى ادعاء اسرائيل بأنه لم تكن لها حدود نهائية عندما اندفعت لغزو الدول العربية واحتلال اقاليمها في يونيو ١٩٦٧ ، وهو ادعاء حرصنا على دحضه ، بالرجوع الى وثائق الامم المتحدة كما فصلنا ذلك في الفرع الثالث من دراستنا .

(ب) **الموقف الفرنسى** وهو يعبر عن الاتجاه الغالب لدى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، والذي يتفق مع القانون الدولي ، ونقصد بذلك الموقف الذى دافع عنه الجنرال ديغول غداة عدوان يوانيه ١٩٦٧ ، والذي استمر حتى عودة الاشتراكيين بزعامة الرئيس فرانسوا ميتران في ربيع ١٩٨١ الى الحكم ، وهؤلاء الاشتراكيون هم الذين تآمروا مع اسرائيل في عدوان ١٩٥٦ على مصر . ولقد عبر الرئيس الفرنسى السابق جورج بومبيدو في يناير ١٩٧١ على النحو الآتى : ان فرنسا ترى ان « دولة اسرائيل لها الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بشرط ان تنسحب من سائر الاقاليم التى احتلتها في حرب الايام الستة ، وهو يعنى بذلك حرب يونية ١٩٦٧ . »

ونكرر ان المفهوم الفرنسى يتفق مع قواعد التفسير في القانون الدولي فضلا عن اتفاهه مع ميثاق الامم المتحدة ، لما هو معلوم من أن قرارات الامم المتحدة تحرر باللغات الرسمية للمنظمة ، وهى الانجليزية والفرنسية والروسية والصينية والاسبانية ، وكلها لها ذات الحجية في فهم هذه القرارات ، وسائر نسخ القرار

رقم ٢٤٢ المحررة بالفرنسية والروسية والصينية والاسبانية تشير صراحة الى الانسحاب من الاقاليم المحتلة في حرب ١٩٧٦ ، كما ان الفضول الذى اثاره تلاعب الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بما ورد فى النص الانجليزى للقرار الذى خلا من اداة التعريف « اقاليم احتلت فى حرب ١٩٦٧ » دفع احد المتخصصين فى **الادب الانجليزى** وقواعد النحو فى هذه اللغة الى دراسة القرار من هذه الزاوية ، وانتهى الى ان حذف اداة التعريف من القرار يعنى الانسحاب من كل جزء من الاقاليم العربية المحتلة كما ان التفسير الاسرائيلى الامريكى يتعارض تماما مع المبدأين الاساسيين اللذين تصدرا قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

(ج) — موقف الامم المتحدة من تفسير القرار رقم ٢٤٢ ، ومدلوله فى بيان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى . ازاء الموقف الاسرائيلى المتعنت من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، وتلاعبها عن طريق التفسير اللفظى واللغوى لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، **قادت الجمعية العامة للامم المتحدة المعركة القانونية الصحيحة للدفاع عن هذه الحقوق** . وقد بدأت هذه المرحلة الهامة من قرارات الجمعية العامة بالدورة الخامسة والعشرين ، اثناء مناقشة مشكلة الشرق الاوسط فى الفترة ٢٦ أكتوبر — ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، حيث صدر القرار رقم ٢٦٢٨ فى ٤ نوفمبر ، الذى اعلن فى وضوح وجلاء ان احترام حقوق الشعب الفلسطينى شرط لا غنى عنه لاقامة السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط ، على ضوء احكام القرار رقم ٢٤٢ ، وهذا يعد تفسيرا رسميا لهذا القرار .

ويعزى هذا الموقف المتشدد للجمعية العامة تجاه افشال اسرائيل على حقوق الشعب الفلسطينى الى عدة عوامل من أهمها :

١ — **الصدى الدولى للجهاد التحررى** الذى قادته بطولية ، الشعب الفلسطينى فى داخل فلسطين وخارجها لمقاومة الاحتلال الاسرائيلى ، مما دفع الجمعية العامة — على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الامريكية — الى الاعتراف لهم بصفة مناضلى حركات التحرير ، وما يترتب على ذلك من نتائج قانونية من أهمها المعاملة كاسرى حرب وفقا لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ وليس كأرهابيين أو مخربين كما تدعى !

٢ — ان الجمعية العامة فى تشكيلها المعاصر — على عكس الحال سنة ١٩٤٨ — لم تعد تمكس مجرد آراء الدولتين العظمتين والدول التابعة لكل منهما ، بعد ان ظهرت داخلها مجموعة هامة من الدول الجديدة الافرواسيوية .

٣ — **اقتناع الدول التى تخلصت من ربطة الاستعمار بحصولها على الاستقلال** فى ظل النظام القانونى الدولى الجديد الذى تمثله الامم المتحدة بان الموقف الاسرائيلى من حقوق الشعب الفلسطينى لا يتماشى مع ميثاق الامم

المتحدة ، وانما ينتهى الى مرحلة القانون الدولى التقليدى الذى كان يعترف بمشروعية الاستعمار . فضلا عما سبق ، فان غالبية الدول الاعضاء فى الامم المتحدة تؤمن بان ميثاق الامم المتحدة قد الفى ما كان معروفا فى القانون الدولى التقليدى بحق الفتح ، وعليه فانها ترى ان الحقوق الدولية لدول المنطقة لا يمكن المساس بها تحت أى غطاء من عبارات القرار رقم ٢٤٢ مثل « الحدود المعترف بها والابنة » وهى العبارة التى سلطت اسرائيل عليها الضوء فقط من بين سائر احكام القرار رقم ٢٤٢ ، لهذا فان هذه الدول رفضت فكرة الحدود المؤسسية على الاحتلال أو الضم ، وهو موقف جوهرى للغاية فى موضوع الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، لما هو معروف لدى الكافة من ان اسرائيل فى حروبها الاربعة مع العرب منذ سنة ١٩٤٨ ، دائها تكرر واقعا جديدا ، وتدعى كذبا بأن حدودها لم تدخل بعد مرحلة التخطيط النهائى ، ولعلنا لم ننس بعد ، ما أطلقه الاسرائيليون بعد حرب سنة ١٩٦٧ من ان حدودهم تنتهى حيث يقف جنودهم ، وما دونوه على الكنيست من ان حدودهم من الفرات الى النيل ، أو ما يطلقونه من شعار حق الاستيطان الاسرائيلى فى أى مكان من أرض اسرائيل .. الخ .

من أجل هذه الادعاءات التى لا سند لها فى القانون الدولى ، فان قرار ٤ نوفمبر ١٩٧٠ حرص على التأكيد بأن اكتساب الاقاليم بالقوة غير مقبول وان الاقاليم التى تحتل بهذه الوسيلة يجب اعادتها الى الدول المعتدى عليها ، وهذا التعبير يعنى استعادة العرب سائر الاقاليم المحتلة بها فى ذلك مدينة القدس . ومن الاهمية ملاحظة انه خلال المناقشات التى سبقت صدور هذا القرار ، عبرت إنجلترا عن وجهة نظر مفادها أن أى اتفاق بخصوص مدينة القدس ، يجب ان يتضمن النص على حرية الوصول الى الاماكن المقدسة وحمايتها ، وأن يكون ذلك شرطا أساسيا لاي حل يتعلق بهذه المدينة . ولكن الوفد الاردنى رد على ذلك بأن الموقف البريطانى يشكل مناورا لجعل مدينة القدس مشكلة مستقلة عن المشكلة الام ، وكان هذا الرد الاردنى دحضا لادعاء اسرائيل بأن الوضع القانونى للقدس ليس محلا للتفاوض لانها عاصمتها الموحدة وللأبد ! .

وقد أعادت الجمعية العامة فى قرارها الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٧١ ادانة ادعاء اسرائيل السيادة أو أى حق اقليمى بمقتضى احتلالها . وضرورة جلاء اسرائيل عن هذه الاقاليم المحتلة واعتبار ذلك التفسير السليم للقرار رقم ٢٤٢ ، حيث ذكرت بأحكامه الأساسية ، كذلك اكدت على ان التطبيق السليم لهذا القرار يتضمن كشرط أساسى احترام حقوق الشعب الفلسطينى .

وفى عثم ١٩٧٢ اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات هامة ، مؤكدة القرارات التى اعتبرت مكملة لقرار التقسيم سنة ١٩٧٤ والمتضمنة : حق اللاجئين

من الاقاليم التي حددت لدولة اسرائيل في العودة أو التعويض ، وادانة سياسة اسرائيل تجاه الفلسطينيين في الاقاليم المحتلة سنة ١٩٦٧ من حيث الطرد ، ونقل السكان ، والتهجير ، واقامة المستوطنات ، مع التأكيد على ضرورة احترام احكام اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، وهو الامر الذي ترفضه اسرائيل ، بدعوى ان وجودها في الضفة وقطاع غزة ليس احتلالا بالمعنى الدولي المعروف في القانون الدولي ! ولقد دحضنا هذه الادعاءات المخالفة للقانون الدولي في بحثنا بعنوان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني .

وهناك القرار رقم ٢٥٣٥ (ب) بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ ، والقرار ٢٦٤٩ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠ ، والقرار ٢٧٩٢ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١ ، والقرار ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، والقرار ٢٩٦٣ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧٢ ، والقرار ٣٠٠٥ بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٧٢ ، وقرار لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان بتاريخ ١٣ مارس ١٩٧٣ ، والقرار ٣٢١٠ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٧٤ الذي اعطت به الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب ودعت رئيسها للاشتراك في مناقشات المشكلة الفلسطينية ، وهذا يعني الاعتراف بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني والاعتراف بمشروعية موقفها من القضية الفلسطينية عامة ، والوضع القانوني لمدينة القدس على وجه التحديد . بل يذهب البعض الى القول بأن هذا القرار يعتبر قبولا ضمنيًا من جانب الامم المتحدة لوجهة النظر الفلسطينية التي تشكك في مشروعية اسرائيل ، كدولة وكعضو في الامم المتحدة .

وبعد هذا التطور الهام في موقف الجمعية العامة من حقوق الشعب الفلسطيني ، أصدرت القرار ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ اكدت فيه ان هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها وان هذه الحقوق تقع في فلسطين وليس كما يدعى البعض كما جاء على لسان الرئيس فرانسوا ميتران بأن مكانها تحدده المفاوضات التي تسفر عن أنها في الاردن وهو ما تدعيه اسرائيل ، وان هذه الحقوق تشتمل على الحق في تقرير المصير بدون وصاية اجنبية ، والاستقلال والسيادة الوطنية .

وقد خرسنا على مراجعة عبارات القرار باللغة الفرنسية لدلالاتها القانونية القاطعة ، خاصة في الوقت الحاضر حيث تحاول اسرائيل فرض الادارة المدنية توطئة لمعاملة الفلسطينيين كأقلية تتمتع فقط بالادارة الذاتية الشخصية بدعوى ان الاقاليم الفلسطينية جزء من ارض اسرائيل ، وهو تلاعب لفظي يعني في جوهره الضم النهائي لهذه الاقاليم ، وهو ما افصح عنه التصريحات الاسرائيلية الرسمية في أول ابريل ١٩٨٢ ، حيث ان رئيس وزراءها ابلغ الرئيس ريجان عبر مبعوث خاص من رجال الدين اليهود ، بأن انشاء دولة فلسطينية يعني اعلان الحرب من جانب اسرائيل ! كذلك جاء في هذا القرار النص على

حق الشعب الفلسطيني الابدى فى : العودة الى مواطنهم ، وفى أموالهم التى جردوا منها ، وان الاحترام الكامل لسائر الحقوق التى جاءت بالقرار ، وتنفيذها ، شرط ضرورى ، لا غنى عنه لحل المشكلة الفلسطينية ، وذلك طبقا لاهداف ومبادئ الامم المتحدة ، كما طالبت الجمعية فى القرار سائر الدول والمنظمات الدولية بمساعدة الشعب الفلسطينى فى نضاله المشروع لاستعادة هذه الحقوق .

وكان التطور السابق فى نظرة الجمعية العامة للامم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطينى مؤديا بالضرورة والمنطق الى اعتمادها القرار رقم ٣٢٣٧ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب دائم ، الى الدورات وجميع المؤتمرات الدولية التى تعقدها أو ترعاها الجمعية العامة .

ولقد سعدت الجمعية العامة من مناهضتها لاساليب اسرائيل غير المشروعة فى مواجهة الشعب الفلسطينى وحقوقه ، باعتمادها القرار رقم ٣٣٧٩ فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، الذى اعتبرت فيه الصهيونية من الاساليب العنصرية والقرار رقم ٣٣٧٦ الذى انشأ لجنة حقوق الشعب الفلسطينى وتكليفها بوضع خطة لتحقيق حصوله عليها .

كذلك أصدرت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ القرار ٣٤١٤ الذى طالبت فيه مجلس الامن أن يتخذ — تنفيذا لمسئوليته طبقا ليثاق الامم المتحدة — الاجراءات الضرورية التى تكفل التنفيذ السريع والكامل لسائر القرارات التى أصدرتها ، فى نطاق حل شامل ، يتم التوصل اليه مع سائر الاطراف المعنية ، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وان يكون ذلك فى اطار منظمة الامم المتحدة ، بحيث يكفل الانسحاب الاسرائيلى الكامل من سائر ما احتلته من اقاليم دول المنطقة ، والحقوق والتطلعات المشروعة للفلسطينيين .

وقد حاول مجلس الامن ان يقتنى اثر الجمعية العامة فى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى بالمعنى الذى تفهمه الجمعية العامة ، والذى احطنا فى ايجاز بخطوطه الرئيسية ، اثناء المناقشات التى دارت فى المجلس فى الفترة ٦ — ١٤ يونيو ١٩٧٣ ، حيث عكف المجلس على مشروع قرار يدين الاحتلال الاسرائيلى للاقاليم العربية سنة ١٩٦٧ ، وان الحل العادل لمشكلة الشرق الاوسط يقتضى احترام السيادة الوطنية ، وسائر الحقوق الاقليمية لدول المنطقة ، والحقوق المشروعة للفلسطينيين .

ولكن هذا المشروع سقط فى الجلسة ١٧٣٥ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٧٣ باستعمال الولايات المتحدة الامريكية حق الفيتو ، وقد علل ممثلها موقفها من مشروع القرار ، بأنه متحيز وغير متوازن ويشكل عقبة امام مفاوضات جادة بين الاطراف ، وهذا الاسلوب الأمريكى ما زال قائما فى مجلس الامن حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

كذلك اسقطت الولايات المتحدة في يناير ١٩٧٦ مشروع قرار يدعو الى انشاء دولة فلسطينية ، كما اسقطت في ١٩٨٢/٤/٢ مشروع قرار يدين اسرائيل لاساليبها العنصرية في قمع ثورة الشعب الفلسطيني التي بدأت في الثلث الاخير من شهر مارس ومازالت مستمرة ، ومن قبل اسقطت الولايات المتحدة الامريكية في يناير ١٩٨٢ مشروع قرار بفرض جزاءات على اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية في نهاية شهر ديسمبر ١٩٨١ . الخ .

الفرع الخامس

الاهمية القانونية لقرارات الامم المتحدة بشأن اقليم الدولة الفلسطينية :

١ — وعندما نبحث عن الاثر القانوني لقرارات الامم المتحدة في تأكيد الحقوق المشروعية للشعب الفلسطيني ، نجد أن قرارات الجمعية العامة أكثر أهمية من حيث القيمة القانونية ، لأنها تصدر عن سائر أو الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، مما يزيد من قوتها وقيمتها من حيث الاعتراف بهذه الحقوق ، أي من حيث السند القانوني الدولي لهذه الحقوق . أما قرارات مجلس الامن فهي أقل أهمية من حيث الطابع التشريعي وان كانت أكثر أهمية من حيث القوة التنفيذية ، لكن عدم قيام مجلس الامن بمهمته الاساسية ، وهي تنفيذ قرارات الجمعية العامة — كما دعتة الى ذلك في مجال حقوق الشعب الفلسطيني — الجمعية العامة في أحد قراراتها التي أشرنا اليها ، يعد مجرد وضع أو موقف سياسي ، يرجع أساسا الى موقف الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم فانه لا يعد ذا قيمة تشريعية في مجال مشروعية حقوق الشعب الفلسطيني . ومما يؤكد صدق وجهة نظرنا هذه ، تبني موقف الجمعية العامة — باعتباره صدى صادق وأميناً لاحكام القانون الدولي — من قبل طائفة من قرارات المنظمات الدولية . ومن أمثلة ذلك نشر الى قرار النونسكو بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ الذي خلع على اسرائيل طابعا استعماريًا وبالمثل أدانت منظمة الصحة العالمية انتهاك اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني ، ومن أمثلة ذلك قرارها بتاريخ ١٧ مايو ١٩٧٦ ، وغيرهما من المنظمات الدولية العاملة المتخصصة .

كذلك أدانت منظمة العفو الدولية اسرائيل بسبب اوضاع المعتقلين والمسجونين العرب في سجون اسرائيل ، كما استنكرت لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان في دورة فبراير ١٩٨٢ مفاوضات الحكم الذاتي التي تديرها مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . وفي داخل اسرائيل ، استنكرت الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان التصرفات الاسرائيلية العنصرية . ويمكن الاشارة الى المظاهرات التي تزعمتها هذه الرابطة في ٢٠ فبراير ١٩٧٢ احتجاجا على قرار الحكومة الاسرائيلية اغلاق جامعة بيرزيت لمدة ثلاثة اشهر ،

المظاهرات التي قادتها في شهر مارس ١٩٨٢ مساندة وتضامنا مع ثورة الشعب الفلسطيني في أعقاب عزل السلطات الاسرائيلية بعض رؤساء بلديات الضفة الغربية بسبب عدم اعترافهم وامتناعهم عن التعامل مع الادارة المدنية التي نشأتها اسرائيل متجاوزة بذلك السلطات التي حولها اياها القانون الدولي باعتبارها سلطة احتلال . ودون الاسترسال في حصر القرارات التي تؤيد ادانة الامم المتحدة لاسرائيل لانها عديدة للغاية ، فاننا لا يمكن ان نغفل شهادة حق جاءت من حكومة صديقة للغاية لاسرائيل - ونعني بذلك تأكيد الطابع العنصري لاسرائيل الذي دمغتها به الجمعية العامة للامم المتحدة - على لسان وزير خارجية فرنسا السيد كلود شيسون ، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢ على اثر عمليات لقمع الاسرائيلية للشعب الفلسطيني ، حيث لم يتردد وزير خارجية فرنسا ووصف هذه الاجراءات بالعنصرية .

٢ - موقف الدول العربية من مفهوم الامم المتحدة للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني . ان الامانة العلمية تجعلنا نقرر ان المفهوم الرسمي للغالبية الساحقة من الدول العربية لهذه الحقوق اضيق مما تعنيه قرارات الامم المتحدة . وهذه النتيجة تستخلصها من مواقف هذه الدول خاصة بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث التزكير من جانبها على انسحاب اسرائيل من الاقاليم العربية التي احتلتها في هذه الحرب ، ويلاحظ ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ يعالج اثار هذه الحروب لكنه لا يلغى قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، ومن المعلوم ان هذا الاخير يضمن للشعب الفلسطيني السيادة على سائر الاقاليم التي حددها للدولة العربية ، وهذا القرار من الناحية القانونية أعلى قيمة من القرار رقم ٢٤٢ ، لانه منشىء لاسرائيل ، وعلى اساسه قبلت عضوا في الامم المتحدة ، وعليه تكون له ، كما تدل عليه عباراته ذاتها - قيمة دستورية ، ونتيجة لذلك فان الاقاليم التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٤٨ وما بعدها ، متجاوزة قرار التقسيم ، تبقى مشمولة بالسيادة الفلسطينية . وتكون يد اسرائيل عليها ، مجرد احتلال عسكري ، ويعكس الموقف العربي شواهد عديدة ، اكتفينا بالإشارة منها - لضيق الوقت - بمثلين مستفادين من قمة بغداد سنة ١٩٧٨ ، والمبادرة المسعودة ، التي كانت الاساس لقرارات قمة فاس الشهيرة .

٣ - الموقف الفلسطيني من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . يرفض الفلسطينيون هذا القرار منذ صدوره ، وقد ادى قبول مصر لهذا القرار ، ثم موافقتها في ١٩٧٠ على المبادرة الامريكية التي عرفت باسم وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية مستر روجرز ، الى تآزم العلاقات بين مصر والمنظمة الفلسطينية . كما ادى الموقف الفلسطيني من هذا القرار الى مبادرة مجموعة الدول العربية تؤيدها مجموعة دول عدم الانحياز في محاولة لتعديل هذا القرار ، ولكن هذه المحاولة فشلت بالفيتو الامريكي في صيف عام ١٩٧٩ ، ويرجع سبب الرفض الفلسطيني للقرار ٢٤٢ الى ان هذا القرار لا يشير الى حقوقهم المشروعة ، ويعتبرهم مجرد

لاجئين ، ونحن نعتقد ان الفهم السليم لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما سبق لنا بيانه ، والاخذ بعين الاعتبار كذلك حقيقة ان هذا القرار لا يمكن ان يمس قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، لا يبرر رفض الفلسطينيين للقرار رقم ٢٤٢ . **اما ان هذا القرار لم يشر الى حقوق الفلسطينيين فهو غير صحيح** ، لان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني . كما سبق ان شرحنا ذلك يجب التمييز فيها بين : ١ — المناطق التي تدخل في الدولة الفلسطينية المستقلة لا يمكن النيل منها حسب قرارات الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي موجود اسرائيل فيها انما هو احتلال عسكري . ٢ — الضفة الغربية ، وقد كانت سنة ١٩٦٧ جزءا من الاردن . وقد تم احتلالها في هذا التاريخ ، ومن ثم تكون اسرائيل ملزمة بالانسحاب منها طبقا للقرار ٢٤٢ . ٣ — قطاع غزة وقد كان تحت الادارة المصرية عندما احتلته اسرائيل سنة ١٩٦٧ ، وهو مشمول بالتزام اسرائيل بالانسحاب منه طبقا للقرار ٢٤٢ .

وهكذا ، فانه لم يكن مما يستقيم مع المنطق القانوني ان يشير القرار رقم ٢٤٢ صراحة الى الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني بسبب الوضع القانوني لهذه الحقوق عندما احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧ ، وأهم مظاهر هذا الموقف انضمام الضفة الى الاردن عندما احتلتها اسرائيل ١٩٦٧ ، وأهم مظاهر هذا الموقف ضم الضفة الى الاردن ١٩٥٠ ، ولعل هذا الوضع القانوني المعتقد الذي لا يتفق مع انشاء دولة فلسطينية بمقتضى قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، حمل مجلس الامن على الا يصف الاقاليم المحتلة سنة ١٩٦٧ بأنها مصرية وسورية وأردنية ، بل اكتفى بالنص على التزام اسرائيل بالانسحاب من الاقاليم التي احتلتها خلال نزاع ١٩٦٧ .

أما الإشارة الى « حل عادل لمشكلة اللاجئين » في القرار رقم ٢٤٢ ، فانها لها ما يبررها ، خاصة اذا ما أدركنا ان حرب ١٩٦٧ كسائر حالات العدوان الاسرائيلي ، قد نتج عنها نزوح عدد كبير من الفلسطينيين ، أما بارادتهم خوفا على مصيرهم ، وأما قصرا وإبعادا من جانب السلطات الاسرائيلية التي تسمى الى تفرغ فلسطين منهم .

٤ — كذلك نشير الى ان البعض قد يعتقد بأن هناك تضاربا بين القرار رقم ٢٤٢ ، وقرارات الجمعية العامة التي أشرنا اليها والتي رأينا انها تشير الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، والى حقوقه التي لا تقبل التنازل عنها ... الخ . والحقيقة ان الامم بتطورات القضية الفلسطينية تاريخيا وسياسيا وقانونيا ، يساعد على فهم مدلول كل من هاتين الطائفتين من قرارات الامم المتحدة ، لان الجمعية العامة عندما تشير الى حقوق لم ترد في القرار رقم ٢٤٢ تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات ، ومن بينها تشكيك المنظمات الفلسطينية في

شرعية ضم الضفة الى الاردن ، وتطلعاتهم المعاصرة في تكوين دولتهم المستقلة ، وفي هذا المعنى كان اصرارها في قراراتها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولكن ما نوجه النظر اليه هو ان تختلط الامور بها يضر بالقضية الفلسطينية ، كما نراه في بعض الكتابات التي ترى ان مشكلة الشعب الفلسطيني مع اسرائيل هي في نطاق حق الشعب في تقرير مصيره ، وليست احتلالا غير مشروع ، وهذا ما نبينه تفصيلا في الاجزاء التالية من هذه الدراسة .

٥ - الموقف الدولي من مفهوم الامم المتحدة للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني

نعرض هنا بايجاز شديد لموقف الدول من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الامم المتحدة بالصورة التي شرحناها في الاجزاء السابقة من دراستنا ، وفي هذا الصدد تجب التفرقة بين ما يلي :

موقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . يمكن القول هنا بان

الولايات المتحدة الامريكية اكثر هذه الدول الخمس تحيزا لاسرائيل وهذا ما يستفاد من موقفها من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، حيث مفهومها له بأنه لا يلزم اسرائيل بالانسحاب من سائر الاقاليم التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، ومن باب اولى فان الولايات المتحدة الامريكية لا تدعو اسرائيل الى الالتزام بقرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين والصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

اما الاتحاد السوفيتي والصين وانجلترا وفرنسا ، فانها تتمسك بأن يكون

القرار رقم ٢٤٢ شاملا لانسحاب اسرائيل من سائر الاقاليم التي احتلت في حرب ١٩٦٧ ، وعن موقفها من انسحاب اسرائيل من الاقاليم الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٤٨ فليس لدينا من الوثائق الرسمية ما يجعلنا نقف بجلاء على موقفها الحقيقي ، مع ملاحظة ان الاتحاد السوفيتي والصين ايدا سائر قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين .

الاتجاه العام للدول الاخرى . يمكن القول بأنه فيما عدا الدول المنحازة

لاسرائيل ، فان الغالبية الكبرى من الدول ، عندما توافق على القرارات التي تصدرها الجمعية العامة الداعية الى انسحاب اسرائيل من سائر الاقاليم التي تعترف بها الامم المتحدة للشعب الفلسطيني ، فانها بذلك تؤيد مفهوم المنظمة الدولية للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمة هذه الدول تقف مجموعة دول عدم الانحياز ، حيث نجد في وثائقها التميز الدقيق بين الانسحاب من الاقاليم الفلسطينية والانسحاب من الاقاليم المحتلة بحرب ١٩٦٧ ، مما يحمل في طياته انه بالنسبة للاقاليم الفلسطينية فان الامر لا يقف فقط عندما تم احتلاله منها في هذه الحرب ، أي القدس والضفة الغربية وغزة ، وهذا ما يفهم من سائر وثائق مجموعة دول عدم الانحياز . ونكتفي هنا بالاشارة الى البيان الصادر عن مكتب تنسيق هذه المجموعة في الكويت بتاريخ ٨/٤/١٩٨٢ ، في اجتماعه الذي خصصه لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني ، حيث جاء به ما يلي :

« انسحاب إسرائيل كاملاً وشاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بما فيها القدس ، وفقاً للمبادئ الأساسية التي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة .. » . وهذا الصيغة تتفق تماماً مع الفهم الصحيح لقرارات الأمم المتحدة بالمعنى الذي حددته عند دراستنا لها في الأجزاء السابقة . أي أن الأساس القانوني لهذه الحقوق مرجعه الأصلي والثابت ، هو قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، ولا يؤثر في ذلك ما تلاه من أوضاع قانونية نشأت عنها بسبب طمس معالم الدولة الفلسطينية أما بضم الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية لدولة الأردن ، وأما بوضع إقليم غزة تحت الإدارة المصرية ، كذلك لا يتأثر نطاق الحقوق الإقليمية بهذا المعنى الشامل بعدم الإشارة إليها صراحة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وذلك للأسباب التي شرحناها فيما سبق .

موقف دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، وهي ذات صلة وثيقة بدول عدم الانحياز ، وتنتمي إليها ، ولهذا كان موقفها في مؤتمر الطائف ، في القرار المتعلق بفلسطين والشرق الأوسط ، مسائراً لمفهوم الأمم المتحدة ، حيث يشير هذا القرار الصادر في ٢٣ يناير ١٩٨١ إلى أن « السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

الموقف العربي : هذا الموقف في جملة أدنى من مفهوم الأمم المتحدة للحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني ، لأن هذه الدول في القرارات التي صدرت عن مؤتمرات القمة بما في ذلك مؤتمر قمة بغداد سنة ١٩٨٧ ، وكذلك مما تعكسه مواقفها من المبادرة السعودية لا تطالب إلا بالانسحاب من جميع الأقاليم العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ وفي تفصيل ذلك نحيل على الفقرة ١٦ وهامش ٤٥ من دراسة سابقة لنا (١) . وقد عبر عن ذلك الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأعلام في كلمته التي القاها في افتتاح اجتماعات مكتب تنسيق دول عدم الانحياز بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ حيث أشار إلى « انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس .. » وهذا الموقف لا يشذ عنه بصورة رسمية معلنة إلا ما صرح به وزير خارجية العراق الدكتور سعدون حمادي في اجتماعات مكتب تنسيق مجموعة دول عدم الانحياز بتاريخ ١٩٨٢/٤/٧ من « أنه لا غرابة في أن يضم الكيان الصهيوني عداء خاصاً تجاه العراق . أن العراق هو البلد الوحيد الذي شارك في حرب ١٩٤٨ ، ورفض التوقيع على أية اتفاقية للهدنة .. كما رفض قرار مجلس الأمن رقم

(١) نقصد بذلك دراستنا بعنوان الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني .

٢٤٢ الجائر ويرفض الاعتراف بالدولة اليهودية . » وهذا الاعلان الصريح لا يمنعنا أيضا من التساؤل عن مدى اتساقه مع قرارات مؤتمر قمة بغداد الذي اشرنا اليه حرفيا في الاجزاء السابقة من دراستنا . والذي وافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية .

الفرع السادس

الطبيعة القانونية للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني في قرارات الامم المتحدة

١ - مع تزيف اسرائيل للمفاهيم القانونية الدولية ، نجدها تنكر على الشعب الفلسطيني سائر حقوقه القانونية ، متخفية وراء مسميات زائفة ولا سند لها من القانون والتاريخ ، ولكنها تحاول ان تصبغ عليها طابعا قانونيا محرفا مستهدفة بذلك تضليل الرأي العام الدولي ، مستعينة بسيطرتها على وسائل الاعلام الدولية ومتواطئة معه في ذلك ، وهي بذلك تخوض معركة قانونية ضد الحقوق العربية ، وهي معركة اعدت لها نفسها منذ كانت حلما تخطط له المؤتمرات والمؤامرات الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر . وعندما وجدت على الخريطة السياسية في العالم العربي ابتداء من ١٩٤٨ ، استمرت سادرة في تزيف الأوضاع القانونية ، واشتدت هذه المعركة بعد عدوانها عام ١٩٦٧ توطئة لفرض السياسات التي تطبقها الآن . من ذلك نشير الى انه غداة حرب ١٩٦٧ بدأت تظهر مصطلحات جديدة في علم القانون الدولي ، من ذلك ادعاء اسرائيل بأن الاقاليم العربية التي احتلتها بعد هذه الحرب انها هي اقاليم غير تابعة للعدو ، أي هي « اقاليم محررة » أو « مناطق مدارة » أو « مناطق الحكم الذاتي الاداري الشخصي » أو « الاقلية العربية في ارض اسرائيل » . الخ . وأمام هذا التزيف القانوني كان من الضروري لقرارات الامم المتحدة ان تكون واضحة في الكشف عن الطبيعة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني وهذا ما نعالجه بايجاز شديد .

٢ - الامم المتحدة في قراراتها تؤكد السيادة الفلسطينية وما يتفرع عنها من حقوق أهمها حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة .

« رأينا في الاجزاء السابقة ان الجمعية العامة للامم المتحدة خضعت منذ أوائل السبعينات حتى الآن على ان تشير في قراراتها الى « حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتنازل والتصرف فيها » . ويكفي هنا أن نشير الى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في ختام دورتها الخاصة التي استغرقت اسبوعا حول القضية الفلسطينية حيث صدر هذا القرار في تاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٠ ، فقد جاء في الفقرة الثانية منه ، الدعوة الى ان تنسحب اسرائيل من كافة الاقاليم الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس : والتأكيد في الفقرة الرابعة على « الحقوق الثابتة في فلسطين للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون

تدخل خارجى ، وفى الاستقلال والسيادة الوطنية ، والحق فى إقامة دولة مستقلة وذات سيادة » . وطالبت الجمعية العامة فى هذه الفقرة « اسرائيل بالانسحاب الكامل وبدون شرط من كافة الاقاليم الفلسطينية .. بما فيها القدس مع عدم المساس بالاملاكات والمرافق » .

وعندما قامت اسرائيل بضم القدس فى أغسطس ١٩٨٠ اذان مجلس الامن فى ٢٠ أغسطس هذا الاجراء « واعتبره انتهاكا للقانون الدولى ولا اثر له على استمرار تطبيق معاهدة جنيف لسنة ١٩٤٩ .. وان الاجراءات والاحكام التشريعية والادارية التى اتخذتها اسرائيل - القوة المحتلة - والتى تستهدف تغيير طابع ووضع مدينة القدس .. باطلا وعديمة الاثر القانونى ويلزم الغاؤها على الفور . وعدم الاعتراف بها ، ويطلب من سائر اعضاء الامم المتحدة التى اقامت بعثات دبلوماسية لها فى القدس سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة .. » ، ومع نهاية شهر أغسطس ١٩٨٠ ، كانت بعض الدول الاوربية مثل هولندا ودول أمريكا اللاتينية التى نقلت مقار سفاراتها من تل أبيب الى القدس ، قد انصاعت الى قرار مجلس الامن ، وقد بلغ مجموع هذه الدول ١٢ دولة ، وبذلك لم تبق القدس مقرا لاية بعثة دبلوماسية معتمدة لدى اسرائيل ، وهكذا يكون موقف الامم المتحدة صريحا فيما يتعلق برفض ضم أى جزء من اقليم الدولة الفلسطينية كما حدده قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، الى اقليم دولة اسرائيل ، ولكن نشاهد الآن عودة بعض هذه السفارات لمقارها فى القدس .

٣ - ادانة المشروعات الاسرائيلية لتهويد سائر اجزاء فلسطين : وهى مشروعات عديدة ، لعل أهمها مشروع ايجال لون وزير خارجية اسرائيل السابق الذى اعلنته بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٧٥ ، ومشروع منحيم بيجين المعلن بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧ وهى مشروعات ادانتها صراحة ، من حيث الموضوع ، قرارات الامم المتحدة التى اشرنا اليها ، مادامت هذه القرارات تدين سائر التغييرات التشريعية والادارية وطمس معالم السيادة الاقليمية للشعب الفلسطينى .

المستوطنات الاسرائيلية : لا تعترف قرارات الامم المتحدة ايضا بهذا الاجراء الذى يهدف الى تهويد الاقاليم الفلسطينية ، والذى بداته اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ، بحيث أصبح عددها الآن يتجاوز المائة بكثير ، والتى تشغل ما يقرب من ثلثى مساحة قطاع غزة والضفة الغربية . ولقد كشف صحيفة « ها ارتس » الاسرائيلية فى عددها الصادر ٧/٧/٧٧ ان الغاية من هذا المشروع الذى تقوم به اسرائيل « توفير الظروف الملائمة لكى يصبح عدد سكان اسرائيل فى نهاية القرن الحالى ثمانية ملايين » علما بأن عددهم الآن نحو ٣٣ مليون نسمة وهو ما يتفق مع الخطط الصهيونية المرسومة منذ ١٩٠٦ ، المداعية الى انشاء اسرائيل الكبرى ، من الفرات الى النيل !!

٤ — «ويمكن القول بان اسرائيل كظاهرة استيطانية تتضمن من حيث جوهرها التاريخي وتطوراتها المتلاحقة ، ثلاث ظواهر ، متداخلة فيما بينها : أولاها — ظاهرة الاستعمار الاستيطاني والتي تتمثل في اغتصاب اليهود لإراضى الغير وابادة سكانها ، وثانيتهما — ظاهرة التوسع الاقليمي وهو تعبير صهيوني عن مصطلح ابتدعته النازية واصبح يعرف في فقه القانون الدولي بنظرية المجال الحيوى ، وغايته النهائية انشاء دولة اقليمية عظمى ووسيلته العملية الاحتلال العسكري ثم الضم الفعلى ، كما هى الآن سياسة اسرائيل في الضفة الغربية وغزة ، أو الضم القانونى كما فعلت أولا في القدس ثم اخيرا في الجولان . وثالثتها — ظاهرة الوسيط الاستعماري ، التي تعد احد نماذج الاستعمار الجديد ، وجوهرها الاساسى ان يصبح الاستيطان اداة للسيطرة على العالم العربى بعد ان تنتهى الى ابدال مشكلة التشكيك في مشروعية الدولة الاسرائيلية ، وتبقيها الى غريمتها الشعب الفلسطينى ، رغم انه صاحب الحق الاصيل في فلسطين ، ووسيلتها الى ذلك الاصرار على اساليب قانونية مثل « التفاوض المباشر » والحوار الثنائى ، وابرار معاهدات الصلح . الخ ، كما عبر عن ذلك شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة في تصريحات ١٩/١٠/١٩٨٧ .

ومن هنا تبدو خطورة هذا الاسلوب الصهيونى الاستعماري ، ومن أجل ذلك كان الموقف الصلب الذى تبنته الامم المتحدة في قراراتها التي أشرنا اليها ، لان هذه السياسة الصهيونية لا تجد لها أى سند في القانون الدولي لعدة أسباب نوجزها للغاية فيما يلي :

أولا : اقامة المستوطنات ينطوى على انتهاك فادح للسلطات والاختصاصات التي يخولها القانون الدولي للدولة التي تحتل اقليةا تابعة لدولة أخرى ، لان هذه السلطات تدور اساسا حول مفهوم محدد للغاية ، وهو الا تتعدى بآية حال مجرد الادارة للاقاليم المحتلة ، بدون مساس بأوضاعها السياسية والقانونية واليدموجرافية والبشرية .

ثانيا : اثبت الواقع ان اسرائيل تتخذ من هذا الاجراء سنارا للضم الواقعي حتى تحين الفرصة للضم القانونى ، ومن ثم كان تلاعبها بالنظم القانونية الدولية ، وتزييفها ، كما أشرنا . ونعطى مثالين فقط من أمثلة لا حصر لها مستفادة من سلوك اسرائيل . فعندما مهدت لضم القدس كما أشرنا لذلك ، بدأت باستصدار قانون يعلن فقط عن « توحيد القدس » ، وهو الاسلوب الذى تبشره الآن في الضفة وغزة ، في صورة ما تسميه الادارة المدنية ، دون الانصاح صراحة عن الضم ، مع ان هذا الاجراء ، قاطع في الكشف عن هذا القصد ، والمثال الثانى : نأخذ من الموقف الاسرائيلى في ديسمبر ١٩٨١ من هضبة الجولان حيث اصدرت قانونا يقضى بـ « الانحصرات الاسرائيلية التشريعية والقضائية والادارية » وهي لا تسرى طبقا للقانون الدولي ، الاعلى

اعظم للدولة كقاعدة عامة وأساسية، ثم اشفعت اسرائيل اجراءها السابق بفرض جنسيتها على سكان الجولان العرب ، ولكن بعد فترة من الزمن ، بحيث سمحت لاصدقائها بأن يجدوا لانفسهم مخرجا قانونيا لمعارضة فرض الجزاءات عليها من مجلس الامن ، بدعوى ان اسرائيل لم تشر الى ضم الجولان ، وهكذا كان الموقف الامريكى صراحة ، والموقف الفرنسى على استحياء مزيف ، فى جلسات مجلس الامن فى يناير ١٩٨٢ وهذه المواقف المخالفة للقانون الدولى دفعت مناحيم بيغن فى أوائل مايو ١٩٨٢ بأن يذهب فى مغالطاته الجنوبية لحد لم يتوقعه أحد ، مدعيا « انه لا يعقل ان تظم الدولة اقاليمها تعد جزءا منها ؟ » .

ثالثا : ان إقامة المستوطنات يشكل اعتداء على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، المبدأ الذى لا يخلو من الاشارة اليه اى قرار من قرارات الامم المتحدة . لان الغرض الاساسى من هذه المستوطنات ان يصبح الفلسطينيون اقلية فى دولة اسرائيل ، وقد سبق ان اشرنا الى انه قبل نصف قرن تقريبا من وجود اسرائيل اى منذ سنة ١٩٠٦ ، والمؤتمرات الصهيونية تخطط لاسكان ثمانية ملايين يهودى فى فلسطين .

رابعا : كما ان وجود هذه المستوطنات يتنافى مع حقوق الانسان وهذا ما اثيرت اليه اللجنة الخاصة بالتحقيق فى التدابير الاسرائيلية التى تؤثر على حقوق الانسان لسكان الاقاليم العربية المحتلة ، وهى اللجنة التى انشأتها الجمعية العامة سنة ١٩٦٩ ، فقد حرصت اللجنة على ان تثبت فى تقريرها ان « حكومة اسرائيل تلجأ الى التعلل بالامن لتبرير ما تتخذ من اجراءات للسير فى تنفيذ سياسية الاستيطان وضم الاقاليم ومصادرة الممتلكات فضلا عن عمليات الطرد الجماعى للسكان العرب واجبارهم على الانتقال الى اقاليم اخرى .. » .

٥ - الحكم الإدارى الذاتى :

وتلك وسيلة اخرى من الوسائل التى لا تتفق مع الطبيعة القانونية لحقوق الشعب الفلسطينى . فالحكم الذاتى ابتكرته الدول الاستعمارية فى أوائل القرن العشرين لتطبيقه على مستعمراتها التى تطالب بالاستقلال فى أوائل القرن العشرين . وذلك لطمس حقوق هذه الشعوب بحيث تكون للسكان سلطة الادارة المحلية لبعض شئونهم ومرافقهم مثل الصحة والتعليم والخدمات العامة والشئون الدينية . اما المقومات الاساسية للسيادة التى تتعلق بالامن الداخلى والخارجى والسياسة الخارجية ، فتبقى للدولة المستعمرة . وبقرارة المشروعات الاسرائيلية المطروحة نجدها اسوأ من ذلك ، لانها تجرد الشعب الفلسطينى من سائر حقوقه بما فى ذلك موارد المياه . ونقتصر هنا على الاشارة الى بعض ما جاء فى الوثيقة الاسرائيلية التفصيلية للحكم الذاتى التى اعلنتها اسرائيل فى أول فبراير ١٩٨٢ والتى تعبر عن الفكر الصهيونى كما يلى :

١ - تشكيل سلطة حكومية ذاتية « مجلس ادارى يمثل عرب يهودا والمسيحية وغزة » .

٢ - حصر اختصاصات هذا المجلس الادارى فى الشئون القضائية (الاحوال الشخصية) والزراعية ، والمالية ، والاشغال العامة ، والتعليم ، والثقافية والصحة والسكان ، والنقل والمواصلات ، والمرور ، والبريد ، والبرق ، والهاتف ، والشئون الاجتماعية البلدية ، والجهات الدينية لكل الطوائف العربية .

٣ - مراعاة حرية التنقل بين الاقاليم المستقلة ذاتيا واسرائيل ، وسوف يتم الاتفاق على تسيويات فى بعض المجالات بين سلطة الحكم الذاتى واسرائيل من أجل التعاون وتنسيق الانشطة .

تلك هي الخطوط العريضة لما تنصده اسرائيل من الحكم الذاتى الادارى للشعب الفلسطينى ، وهذا يعنى انه خطوة من الخطوات أو المراحل الثلاث التى تكلمنا عنها فى هذا البحث فى السلوك والخطط الصهيونية ، ويمثل مرحلة أو خطوة على طريق الضيق القانونى للاقاليم الفلسطينية ، ولا يتردد حكام اسرائيل فى الإفصاح عن ذلك صراحة ، من ذلك ما أعلنه أرييل شارون وزير حزب اسرائيل بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٢ من عزم اسرائيل على « ضم الضفة الغربية اذا لم تسفر مفاوضات الحكم الذاتى عن نتائج ايجابية مع الاخذ بالمفهوم الايمرائبلى للحكم الذاتى الذى ترفضه بصر الآن ، كذلك كشف فى ذات التاريخ وتير خارجية اسرائيل اسحق شامير المفهوم الاسرائيلى ، حيث ابلغ لجنة الشئون الخارجية والامن فى الكنيست « ان اسرائيل لن توافق على التفاوض الى الابد حول مسائل الحكم الذاتى .. » .

ولقد جاءت الاشارة الى الحكم الذاتى فى « اطار السلام فى الشرق الاوسط » لجدي وثائق كامب دايفيد التى وقعت من مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٨ ، والذي نقتبس منها ما يلى :

١ - تتفق مصر واسرائيل .. على ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية ، وأدارتها المدنية تنسحبان منها بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان .

٢ - تجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية لنهر الاردن وغزة وعلاقتها مع جيرانها .. بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

كذلك اشارة الاتفاق التكميلي بين مصر واسرائيل بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة ، والملاحق باتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية الموقعة سنة ١٩٧٩ والتي بدأ في السريان منذ ٢٥ أبريل ١٩٧٩ ، الى موضوع الحكم الذاتي ، والى اشتراك الولايات المتحدة الامريكية اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات .

ويمكن أن توجه انتقادات قانونية جوهرية الى ما جاء في كل من اتفاقيتي كامب ديفيد ، واتفاقية الصلح المصرية الاسرائيلية المشار اليها سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع .

فمن حيث الشكل ، لا يمكن الاعتراف لكل من مصر والولايات المتحدة الامريكية ، ومن باب أولى لاسرائيل ، بحق التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني بدون تفويض من هذا الشعب . لهذا فاننا نرى ان ما جاء في الوثائق المشار اليها لا يولد التزامات قانونية دولية يلتزم بها الشعب الفلسطيني ، وانما نرى على اكثر الفروض انها تعد مبادرة مثل المبادرة الاوروبية والمبادرة السعودية ... الخ أى أنها مجرد خطة تعرضها الدول الثلاث الموقعة على وثائقها ، على من يملك سلطة التمثيل القانونية للشعب الفلسطيني ، طبقا لقواعد القانون الدولي ، ويكون له مطلق حرية الاختيار بين القبول ، فتنحول بنودها الى التزامات قانونية ، أو الرفض فتسقط نهائيا . ولما كان الممثل القانوني للشعب الفلسطيني الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اعلنا صراحة رفضهما الكامل ، فاننا نرى ان هذه الخطة قد سقطت واختفت كلية ولم يعد لها من اثار قانونية يمكن فرضها . على الشعب الفلسطيني كما تدعى اسرائيل . وهذا هو منطق القانون الدولي ، كما تعبر عنه العبارات الصريحة للمادتين ٣٤ و ٣٥ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لسنة ١٩٦٩ .

ولكن العيب الموضوعي والجوهري لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، يكمن من وجهة نظرنا في ان احكامها المتعلقة « بالحكم الذاتي » في التفسير المصري « والحكم الاداري الشخصى » بالمفهوم الاسرائيلي لهذه الاحكام - حتى لو سلمنا جدلا بتوافر الشكل - فان هذه الاحكام قد جاءت باطللة مطلقة لتعارضها مع النظام العام الدولي وقواعد القانون الدولي الامرة ، وذلك طبقا للمادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، والمادة ٦٤ من اتفاقية قانون المعاهدات الدولية المشار اليهما سابقا ، وذلك لان احكام الادارة الذاتية في وثائق كامب ديفيد بالمفهوم الاسرائيلي تعنى تعطيل احكام امرة في القانون الدولي نحرمة الاستيلاء بالقوة أو التهديد بها للاستيلاء على اقاليم الدول الاخرى وذلك بالمعنى الذى حددته قرارات الامم المتحدة بخصوص الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني ، فضلا عما تعطيه احكام الادارة الذاتية ، لاسرائيل من تحكم في تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره وهو حق لا يعطيها اياه القانون الدولي لان وجودها في الاقاليم المحتلة مجرد واقعة مادية لا يكسبها ايا

من حقوق السيادة ، وتلزمها قواعد هذا القانون بالانسحاب الكامل بدون شرط ، أو تغيير للأوضاع القانونية والسياسية للأقاليم المحتلة ، كما شرحنا ذلك تفصيلا .

ومع ذلك ، فإننا نرى في تمسك إسرائيل بمفهومها للإدارة الذاتية الشخصية ، ومحاولتها البحث عن أساس قانوني لهذا المفهوم في وثائق كامب ديفيد أو اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ، لا يختلف من وجهة نظرنا عن تمسكها في الماضي بتصريح بلفور سنة ١٩١٧ ، لاننا في الحالين نجد أنفسنا أمام عدوان صهيوني على حقوق الشعب الفلسطيني ، مؤسس على وثائق دولية لم تصدر عن الممثل القانوني لهذا الشعب .

ومن أجل ذلك ، فإن الوثائق الرسمية لمؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي ، ومجموعة دول عدم الانحياز التي أشرنا إليها سابقا ، قد تبنت وجهة نظر الأمم المتحدة ، التي عبرت عنها في العديد من قراراتها التي صدرت ابتداء من ١٩٧٨ حتى الآن ، ونكتفي بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٠ ، بموافقة ١١٢ دولة وامتناع ٢٤ ، ورفض إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة ، فيما عدا فرنسا التي كانت من الممتنعين ، وإن كان الموقف الفرنسي الآن مغايرا ، خاصة منذ ربيع ١٩٨١ في ظل الحكومة الاشتراكية ، برئاسة فرانسوا ميتران الموالية إلى حد كبير لإسرائيل . ولقد أكد قرار الجمعية العامة رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ، وإن كان لم يذكرها بالاسم ، بل عناها بالإشارة إلى رفض الاتفاقيات التي تنتهك أو تنكر الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . لأنه لا يحق لاية دولة اتخاذ إجراءات أو الشروع في إجراءات أو مفاوضات قد تؤثر على مستقبل الشعب الفلسطيني دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف كامل . . . » .

٥ - الأمم المتحدة تدين قرار إسرائيل بالسماح لليهود بشراء الأرض العربية:

نجد أنفسنا هنا أمام ظاهرة استعمارية لجأت إليها الصهيونية العالمية في فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنها كثفت منها بعد حرب ١٩٦٧ ، خاصة في مناطق القدس والضفة الغربية وغزة ، كى تتحكم في المستقبل السياسي والقانوني لهذه المناطق بما يتفق وخططها المرسومة منذ ١٩٠٦ ، أى تهويد مسائر أجزاء فلسطين وتطريفها من السكان العرب . وجاءت الادانة في قرار اصدرته بتاريخ ٢٠/٩/١٩٧٩ ، لجنة الأمم المتحدة من أجل ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وطالبت اللجنة بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات فعالة ، ودراسة الوسائل الكفيلة باجبار حكومة العدو على إلغاء قرارها بالسماح للإسرائيليين بشراء الاراضى في الضفة وقطاع غزة المحتلين . ووصفت هذا الاجراء الاسرائيلى بأنه يهدف الى احكام السيطرة

الامم ائيلية على الاقاليم العربية وانكار لحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني،
ومحو الطابع العربى فى تلك المناطق .

٦ — وهكذا فان الامم المتحدة تمسكت بالسيادة الفلسطينية وجميع الحقوق

الاساسية المتفرعة عنها . ومما سبق يتضح بجلاء مدى الاهمية القانونية لموقف
الامم المتحدة من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، وذلك فى مواجهة النية
المبيتة لاسرائيل لضم سائر الاقاليم التى تعترف الامم المتحدة للشعب الفلسطينى
بالسيادة عليها . وليست هذه النية وليدة اليوم كما شرحنا ذلك ، كما انها
ليست ايضا راجعة الى الاختلاف بين اسرائيل ومصر فى تحديد طبيعة الحكم
الذاتى بالمعنى المشار اليه فى اتفاقيات كامب ديفيد ، لان اصطلاح الحكم الذاتى
من اختراع العقلية الاسرائيلية الاستعمارية ، بدأ بمشروع رئيس وزرائها
مناحيم بيغن قبل ابرام هذه الاتفاقيات ، حتى اذا ما سجلته هذه الاتفاقيات ،
اغرقت اسرائيل مفاوضات للحكم الذاتى فى ماتهات قانونية ، اعدت بعناية
ودقة، ولذا كان اصرار اسرائيل على تولى رئاسة وفدها فى هذه المفاوضات وزير
داخليتها يوسف بورج ، وبالرغم من اعتراض وزير خارجيتها السابق موشى
ديان ، ووزير حربيتها السابق عزرا وايزمان لمطالبة كل منهما برئاسة وفد دولته
الى هذه المفاوضات ، الاول على أساس مسئوليته عن العلاقات الخارجية ،
والثانى على أساس مسئوليته عن الاقاليم المحتلة عسكريا ، ولكن لان اسرائيل
لم تكن تنظر الى مستقبل الاقاليم المحتلة باعتبارها مشكلة بين دولتين هما الدولة
المحتلة (اسرائيل) والدولة صاحبة السيادة على هذه الاقاليم ، ولا تعد كذلك
هذه الاقاليم موجودة تحت ادارتها بفعل الاحتلال العسكرى وبذلك تخضع
لاختصاص وزارة الحربية ، وانما تعامل هذه الاقاليم فعلا على انها جزء من
اسرائيل ، وان الامر يتعلق بنوع من الادارة المحلية ، فى داخل دولتها ، ومن
ثم فانه من الناحية القانونية يكون الاختصاص لوزير الداخلية ، وليس لوزارة
الخارجية أو وزارة الحربية وهو يعنى الضم الفعلى للاقاليم الفلسطينية ، بدون
اشارة صريحة لذلك . وهو اسلوب تتبعه دائما اسرائيل فى علاقاتها بالدول
العربية ، ويدخل فى مجال احكامها الدقيق لمعركتها القانونية ، ولذلك منذ
بدايتها ومفاوضات اتفاقيات كامب ديفيد تدور بين اطرافها الثلاثة بصورة غير
متجانسة ، حيث تدخل فى مسئولية وزارة الخارجية بالنسبة لكل من مصر
والولايات المتحدة الامريكية ، وتعد من مسئولية وزارة الداخلية الاسرائيلية ،
ومن هنا ايضا كانت هذه المفاوضات اشبه بحوار الصم ، لان كلا من هذه
الاطراف الثلاثة ، كما يقول المثل العربى — يغنى على ليله ، فمصر ترى الحكم
الذاتى الكامل مرحلة انتقالية يقرر بعدها الشعب الفلسطينى مصيره بما فى ذلك
حقه فى انشاء دولته ، بينما اسرائيل ترفض ذلك لانها قررت نهائيا ضم الضفة
العربية وقطاع غزة ، بينما يبقى الموقف الامريكى غامضا بل وغير حاسم ، وقد
مودتنا الولايات المتحدة الامريكية على الانحياز الكامل لمصلحة ادعاءات اسرائيل

غير المشروعة في الاقاليم العربية المحتلة ، ولهذا يعزى السبب الرئيسى في الفشل الذى أصاب مفاوضات الحكم الذاتى الثلاثية خلال السنوات ١٩٨٠ حتى الآن ، ونعتقد انها لن تحقق أية نتائج في المستقبل ، لان اسرائيل قد قررت نهائيا مصرى الاقاليم الفلسطينية المحتلة ، وضمتها فعليا بانشاء الادارة المدنية ، وهو أمر غير مشروع في القانون الدولى ، كما شرحنا ذلك ، وهنا يكمن العيب الجوهرى لاتفاقيات كامب ديفيد فيها يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى كما حددتها قرارات الامم المتحدة .

الاهمية القانونية : تعد هذه القرارات السند القانونى الصحيح لحقوق الشعب الفلسطينى لانها صادرة عن الامم المتحدة ، المنظمة العالمية التى تضم الغالبية العظمى لسائر دول العالم ، ويسرى ميثاقها في المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلام والامن الدوليين على سائر دول العالم ، حتى غير الاعضاء في المنظمة ، كما تنص على ذلك الفقرة السادسة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة . ولقد حرصت سائر قرارات الجمعية العامة على ان تضع حقوق الشعب الفلسطينى في إطار هذا النص ، بالاشارة الصريحة فيها الى ان احترامها يعد شرطا اساسيا ولازما لاحلال السلام العادل في الشرق الاوسط .

ويكفى للدلالة على الاهمية القانونية لموقف الامم المتحدة ، ان نتذكر جيدا ، ان اسرائيل تمسكت بوثيقة دولية باطلة قانونا لاقناع العالم بحقها في الوجود ، ونقصد بذلك وعد بلغور سنة ١٩١٧ ، ثم انها ذاتها نشأت بقرار من الجمعية العامة ١٩٤٧ ، من ذات الطبيعة القانونية لقرارات ذات الجهاز بخصوص حقوق السيادة للشعب الفلسطينى .

ثم ان قرارات الامم المتحدة لها دلالتها القانونية الهامة من حيث اغلاق الباب امام اسرائيل لاثارة بعض النظم القانونية الدولية ، مثل التقادم ، أو تبرير اتفاقيات دولية تبرمها اسرائيل لاثارة بعض النظم القانونية الدولية ، مثل التقادم ، أو تبرير اتفاقيات دولية تبرمها مع أى طرف حتى ولو كانوا ممن حاولت اسرائيل في الماضى اعدادهم لهذه المهمة ، مثل روابط القرى ، لانها تكون من حيث الموضوع ، فضلا عن عيوب الشكل ، باطلة بطلانا مطلقا ، كما شرحنا ذلك في هذه الدراسة .

الفرع السابع

القيمة التنفيذية لقرارات الأمم المتحدة (١)

يجرى التساؤل في العالم العربي على المستويين الرسمي والشعبي عن جدوى قرارات الأمم المتحدة من الناحية العملية . وبدون الخوض في الأعماق القانونية لهذه المشكلة ، نكتفى بالإشارة إلى أن النظام القانوني للأمم المتحدة لا يجرد هذه القرارات من قيمتها التنفيذية ، ولكن علينا أن ندرك أن الأمم المتحدة تجعل الوسائل التنفيذية أساساً من اختصاص مجلس الأمن ، وأن التصويت في هذا المجلس تتحكم فيه مواقف الدول الأعضاء الدائمين الخمسة ، وأن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، تحيط إسرائيل بحمايتها الكاملة ضد فرض الجزاءات التي تستحقها لعدوانها على الدول العربية ، وهي الجزاءات المنصوص عليها في مواد : ٤٢، ٤١، ٦٤، ٥ ، من ميثاق الأمم المتحدة ، وبذلك تكون هذه الدول المساندة لإسرائيل في الأمم المتحدة ، شريكة لها في عدوانها على الحقوق العربية ، على أقل تقدير من الناحية القانونية ، أن لم يكن الوضع من الناحية الواقعية يجعل بعضها الفاعل الأصلي ، وما الإجراءات الإسرائيلية سوى أداة لتنفيذ خطة رسمت بدقة لها من قبل الدول التي أنشأت إسرائيل ، ويمكن هنا مقارنة مواقف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من قراره رقم ٥٩٨ بشأن الحرب العراقية الإيرانية .

كما أن الدول العربية توجد في حالة دفاع شرعي طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن حقها أن تتخذ سائر الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ضد إسرائيل والدول التي تساعد على اغتصابها للحقوق العربية سياسياً أو عسكرياً ، لأن من واجب سائر الدول طبقاً للمفهوم الصحيح للمادة ٥/٢ من الميثاق أن تمتنع عن مساعدة الدولة المعتدية . وفي اعتقادنا أن الدول العربية لم تحسن إدارة معركتها القانونية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها المشروعة ، لأنها وإن كانت قد حاولت ذلك في مواجهة إسرائيل ، إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار موقف الدول المساندة لإسرائيل ، وبالرغم من وسائل الضغط التي تملكها الدول العربية ، في المجالات السياسية والاقتصادية ، ضد هذه الدول . ولقد ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلاً رائعا للدول العربية ، في الأزمة البولندية ، عندما وقعت جزاءات على الاتحاد السوفيتي بدعوى مساندته لحملة انتهاك حقوق الإنسان في بولندا ، وساندت الدول الغربية بما

(١) بشأن القيمة القانونية لهذه القرارات بصورة عامة نحيل على مؤلفائنا في التنظيم الدولي ، وخاصة : النظرية العامة للتنظيم الدولي ١٩٨٩ ، لأننا هنا نقتصر على ما يخص إقليم الدولة الفلسطينية .

في ذلك اليابان ، وجهة النظر الأمريكية ! كذلك كان الموقف الأمريكي وموقف الدول الأوروبية في الازمة البريطانية الأرجنتينية بخصوص جزر فوكلاند ، في مجلس الأمن عندما اصدر قراره رقم ٥٠٢ بتاريخ ٨٢/٤/٣ ، كذلك لا يمكن ان ننسى الجزاءات التي وقعت عليها الولايات المتحدة الأمريكية ، ضد ليبيا سنة ١٩٨٢ ، ولا تلك التي اتخذتها ضد الاتحاد السوفيتي بسبب تدخله في أفغانستان في أول يناير ١٩٨٠ ، ودعوتها لتوقيع جزاءات الفصل السابع من الميثاق على إيران لعدم احترامها قرار ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ ، ولا موقفها من ليبيا سنة ١٩٨٦ بدعوى الارهاب ، وموقفها منها في ديسمبر ١٩٨٨ بادعاء تشييد مصنع للأسلحة الكيماوية؟ كذلك تجب الإشارة الى ان الموقف العربي بانه ساهماته ، وكذلك حروبه الداخلية ، وتساهله أو تغاضيه عن انتهاك حقوق الانسان ، يضعف من فعاليته على المستوى العالمي ، كما انه يخجله احيانا عندما يتصدى أمام الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الانسان في الاقاليم المحتلة .

نلاحظ أيضا الأخطاء القانونية في مجال الدفاع عن الحقوق العربية ، من ذلك طمس الشخصية الدولية الفلسطينية بانهاء حكومة عموم فلسطين ، وأيضا عس. تعرض مشكلة الشعب الفلسطيني في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها ، لانه اذا كان هذا الطرح صحيحا في علاقة الشعب الفلسطيني بالدول العربية ، الا أنه غير سليم من الناحية القانونية في مواجهة اسرائيل ، لان الوضع الصحيح للمشكلة من هذه الزاوية ، هو علاقة احتلال عسكري ، وهو وضع أكثر اخلايا بقواعد القانون الدولي ، والذي يعده جريمة دولية ، في حين ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وان كان من المبادئ الأساسية للقانون الدولي في الوقت المعاصر ، الا أنه يهدف الى تصفية الأوضاع الاستعمارية المتخلفة عن القانون الدولي التقليدي ، التي كانت مشروعة طبقا للمفاهيم التقليدية في القانون الدولي التي كانت تجيز الاستعمار الناتج عن السيطرة العسكرية ، وهي وان كانت قد أصبحت الان غير مشروعة الا أنها تسير في اجراءات معقدة للغاية ، لما استقر من روابط عبر قرون ، مثل الأوضاع السابقة لدول عديدة في افريقيا ، وفي آسيا ، بل وفي الخليج العربي ، في حين أن التركيز على الوجود الاسرائيلي في الاقاليم العربية المحتلة بأنه مجرد احتلال عسكري غير مشروع ، يجرّد اسرائيل من اللعب بالنظم القانونية واستعمالها في غير موضعها ، مثل « الادارة الذاتية الشخصية » ، أو اعطاء « عرب اسرائيل الوضع القانوني للاقلية .. » والى غير ذلك مما أشرنا اليه في هذه الدراسة .

نلاحظ اننا اذا ما قارنا الموقف الفلسطيني والموقف الاسرائيلي بمفهوم الامم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني لوجدنا الاسرائيليين ينكرون جوهر هذه الحقوق ، في حين أن الفلسطينيين بدأوا بالدعوة الى « دولة فلسطين العلمية الديمقراطية الموحدة » التي يعيش فيها جميع من ينتمى الى فلسطين من يهود ومسيحيين ومسلمين ، واذا استرجعنا قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، نجده انه

أنشأ دولتين مع رابطة اتحاد اقتصادي بينهما ، وإذا راعينا ان ما تدعو اليه منظمة التحرير الفلسطينية من قبول انشاء دولة على جزء يتم تحريره من فلسطين وكلنا يذكر تصريح « دولة أريحا » وكذلك فان احد زعماء منظمة التحرير الفلسطينية وهو السيد شفيق الحوت ، في عدة مقالات في جريدة الانباء الكويتية في ١٩٨١/١١/٥ و ١٩٨١/١١/٢٦ ، يؤكد مثلاً في مقال ١٩٨٢/١١/١٢ « على اقامة دولة فلسطين على اى جزء من فلسطين يتم تحريره او تنسحب منه قوات الاحتلال الصهيونية بالضغط السياسى » . ويشير الى ان هذه « الدولة محطة على الطريق » وفي مقاله بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩ يشير الى ان مفهوم الدولة الفلسطينية الموحدة « ليس في حقيقته وجوهره سوى رد فعل استراتيجى ضد الاساليب والاهداف الصهيونية ، وأن اى مراجعة لاهداف الحركة الصهيونية تكشف ان الهدف النهائى لهذه الحركة هو اسرائيل الكبرى ، اى تهويد وصهينة ما بين النيل والفرات من الارض العربية » وهذا يعنى انه لا مانع لدى الفلسطينيين من التخلّى عن هدفهم الاستراتيجى اذا ما تخلّى الاسرائيليون عن ذات الهدف كذلك ، مما يؤدى عملاً الى التسليم من الجانبين بدولتين في فلسطين ، أحدها عربية والاخرى يهودية ، وبذلك نعود مرة ثانية الى ما اتجهت اليه الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، وهو ما انتهى اليه الفلسطينيون في مؤتمر الجزائر ، وأعلنوه أمام الجمعية العامة في جنيف في نهاية عام ١٩٨٨ ، كما شرحنا ذلك .

٤ — لا يمكن أن نختتم هذا الفرع بدون الإشارة الى الاهداف المعاصرة

لاسرائيل، فهي تخطط لبسط سيطرتها الاستراتيجية على المدى الطويل، على سائر الدول العربية حتى الوجود على شواطئ البحر الابيض المتوسط والاحمر وتجاوزها لتشمل تركيا وايران وباكستان .

كذلك تصر اسرائيل على ان تقاوم الجهود العربية لبناء قوتها العسكرية واعلان اسرائيل بعد تدميرها المنشآت النووية العراقية في اغسطس ١٩٨١ بأنها ستقوم بذلك ايضا اذا ما حاولت اية دولة عربية اخرى الحصول على هذه المنشآت . وعزمها ان تقاوم بالقوة اى تحرك للقوات العربية ، في اتجاه كل من الاردن والعراق ، ورسماً لحدود متعددة الالوان داخل لبنان لا يمكن تجاوزها والا قاومتها بالقوة ، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار محاولتها محو الاسماء العربية للاقاليم التى تحتلها مثل اليهود والسامرة في فلسطين ، واوفسيرا وياميت في سبنا ، ثم تشكيكها في الحدود الدولية العربية ، مثل المشكلة التى آثارتها في منطقة طابا واقامة فندق عليها ، ورفضها اللجوء لمحكمة العدل الدولية ، مدعية ان قضاء هذه المحكمة لن يكون الا متحيزاً ضد اسرائيل، وأن الامم المتحدة متحيزة ضدها أيضاً ، كما ان اسرائيل عندما تتحدث عن معاهدات الصلح مع الدول العربية ، تقصد مفهومها التقليدى . . . (١) .

(١) انظر بحثنا بشأن وظيفة معاهدات الصلح في القانون الدولي التقليدي والمعاصر .

الفصل الثاني

الاعتراف بدولة فلسطين

١ — أحطنا في الفصل الأول بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باقليم الدولة الفلسطينية وشعبها ، وطبقا لمبادئ القانون الدولي المستقرة فإن قيام الدولة يستلزم توافر ركنين آخرين هما **الحكومة** أي السلطة السياسية الوطنية التي تبأشر سيادتها على الاقليم والشعب ، ثم الاعتراف بهذه الحقائق السياسية والقانونية من جانب المجتمع الدولي بصورة **ارادية ومنفردة** من جانب كل دولة على حدة أو بقرار **اجماعي** يعبر عن **ارادة الجماعة الدولية بأكملها** . وليس هنا مجال الدراسة التفصيلية لهذين الركنين من أركان الدولة والخوض في نظريات فقه القانون الدولي العام بشأنهما ، لذلك نقتصر على بعض الملاحظات العامة التي يقتضيها المقام ، والخصوصية التي نحن الآن بشأنها ، وهي اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة ، أما ما عدا ذلك فنحيل بشأنه على مؤلفاتنا العامة في القانون الدولي .

٢ — فيما يتعلق بركن **الحكومة** ، فأننا نلاحظ أن الفكر السياسي الفلسطيني قد نذبذب بين فكرتي **اعلان حكومة في المنفى** و**اعلان حكومة مؤقتة** . والفكرة الأولى وجدت تطبيقا لها من جانب الدول الاوربية خلال الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ، حيث ترتب على غزو ألمانيا اعلان حكومات لبعض الدول التي شملها الاحتلال الالماني وقيام حكومات عميلة وتابعة لالمانيا ، تأسيس حكومات في المنفى ، وأهم أمثلة ذلك حكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول ، بحيث يمكن القول بأن هذا الاجراء قد لقي قبول المجتمع الدولي ، وأصبح من مبادئ القانون الدولي العام الوضعية والمستقرة . **كذلك فإن الفكرة الثانية** لجأت إليها كثير من الثورات قبل تحريرها لكامل أقليمها ، بل ان بعضها سلك الطريقين معا ، كما فعلت الثورة الجزائرية ، ولقى هذا الاتجاه قبولا عاما من المجتمع الدولي ، وصار أيضا جزءا من المبادئ الوضعية في القانون الدولي . ويستفاد من اعلان الدولة الفلسطينية بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، أن الثورة الفلسطينية على الاحتلال الاسرائيلي قد فضلت **أسلوب الحكومة المؤقتة** ، وقد أكد ذلك صراحة السيد / ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في دورة خاصة بالمقرر الاوربي للأمم المتحدة في جنيف بسويسرا ، عندما ألقى بيان فلسطين ، وخاطب الجمعية العامة بصفته رئيسا لحكومة فلسطين بجانب رئاسته للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك بناء على قرار من المجلس الوطني الصادر في دورة الجزائر التي بدأت بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٨ .

كما لوحظ أن إجراءات استقباله وترتيبات القاء بيانته ، اتبعت بشأنهما ، **القواعد البروتوكولية** التي تسير عليها الجمعية العامة عند استقبالها لرؤساء الدول والحكومات . كذلك حرص السيد / ياسر عرفات على أن يعلن أن تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين المستقلة سيتم قريبا . ومن الملاحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية من الناحية التنظيمية قد تطورت لدرجة أنها تماثل من هذه الزاوية الصورة الواقعية والفعلية للحكومة بالمعنى الكامل ، سواء من الناحية الإدارية أو المالية ، بل وأيضا من زاوية العلاقات الخارجية حيث أجهزة العلاقات الدولية ، ومسئول عنها يماثل وزير الخارجية أو العلاقات الخارجية الى غير ذلك من المسميات التي تلجأ اليها الدول بشأن وزارة الخارجية والمسئول عنها ، بل ان الثورة الفلسطينية لها محاكمها وأحيانا سجونها ، وكذلك استقلالها المالي وميزانيتها وخزانتها العامة ، والضرائب التي تحصلها .. الخ من مقومات السلطة العامة ومظاهر السيادة الوطنية ، وبرلمانها وهو المجلس الوطني الفلسطيني ، مما يعطى صورة واضحة المعالم عن قيام السلطات العامة الثلاث المعروفة ، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهذا **المقدر من التنظيم السياسي للدولة الفلسطينية ، يشبه ان لم يتجاوز فعلا ، ما توافر عند اعلان الاستقلال لغالبية الثورات أو عند قيام دول جديدة متحررة من الاستعمار التقليدي بعد الحرب العالمية الثانية ، في أفريقيا وآسيا ، بل ان هذا التنظيم السياسي للثورة الفلسطينية لا يقل عما توافر لاسرائيل ذاتها لحظة اعلان دولتها سنة ١٩٤٨ !**

٣ — ولا يمكن **الاعتراض على توافر السلطة الوطنية الفلسطينية** بأنها لا تباشر فعلا وواقعا على ما لهذه الدولة من اقليم وشعب كما حددنا معالمها في الفصل الأول من هذه الدراسة ، وذلك لسببين **هامين لهما سندهما القانوني المؤكد في القانون الدولي ، أولهما** يكمن في نظام الحكومة المؤقتة أو حكومة المنفى ، كما سبق لنا عرضه بإيجاز ، **وثانيهما** يرجع الى خصوصية الوضع القائم في اقليم الدولة الفلسطينية كما حددناه في الفصل الاول من هذه الدراسة . ونقصد بذلك الوجود الاسرائيلي على هذا الاقليم بجميع أجزائه واحتلاله ، الذي بدأ ببعض أجزائه سنة ١٩٤٨ ثم شمله بأكمله بعد عدوانها في يونيو ١٩٦٧ . فهذا الوجود الفعلي المتمثل في الاحتلال يعد عملا غير مشروع مخالف للقانون الدولي ، كان نتيجة لسلوك يرقى الى مرتبة الجريمة الدولية . اذا ما نظرنا اليه من زاوية القانون الدولي الجنائي ، أدانه المجتمع الدولي بأسره ، بغض النظر عن تواطؤ بعض الدول مع اسرائيل بتبنيها لسياساتها بشأن انتهاء وجودها غير المشروع في التنظيم الفلسطيني ، ومشاريعها الخادعة والمخالفة للقانون الدولي فيما يتعلق بحل المشكلة ، وان تستمرت بعض الدول — خاصة الولايات المتحدة الأمريكية — تحت شعارات ظاهرها الشرعية وباطنها العدوان على المشروعية الدولية ، مثل انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاعتراف له

فقط ببعض الحقوق السياسية ، او الادعاء بأن المشكلة لا يمكن حلها بقرار من جانب واحد .. الخ ! لأن مثل هذه الادعاءات الهدف منها القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية ، وتمهيد السبيل لاسرائيل لفرض هيمنتها على المدينة النهائية لحل المشكلة بما يخدم أهدافها التوسعية !

٤ — فيما يتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ، فأننا نلاحظ أن هذا الأمر له خصوصيته التي ينفرد بها عن الأوضاع العادية للاعتراف بصورة عامة بالدول والحكومات ، وذلك للاعتبارات الآتية : **أولاً** : خصوصية المشكلة منذ نشأتها . وذلك لأن الامم المتحدة عندما قررت بقرارها رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ تقسيم فلسطين لدولتين ، اعترفت بهما المنظمة ممثلة للمجتمع الدولي ، وقد قامت اسرائيل كدولة بمقتضى هذا القرار ، ونشأ في فقه القانون الدولي تيار يدافع عن مشروعية قيامها باعتبار أن هذه النشأة استندت على قرار مسبق من المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمة العالمية التي نعبر عن ارادته وهي منظمة الامم المتحدة ، بل لقد أهملت نظرية الاعتراف المنشىء وأهيل عليها التراب من جانب فقه القانون الدولي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : خدمة لاسرائيل ، وذلك للشعور الحقيقي بقيام شبهة النواطئ من جانب الدول التي ساندت قرار التقسيم . وعندما يعلن المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٥/١١/١٩٨٨ قيام دولة فلسطين المستقلة لا يحق لأية دولة وعلى وجه الخصوص اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، المجادلة فى مشروعية دولة فلسطين ، لأنها موجودة ومُعترف بها فى ذات الوثيقة التى استمدت منها اسرائيل وجودها ، وليس هنا مجال تفصيل الموضوع ونحيل بشأنه الى مؤلفنا النظرية العامة للتنظيم الدولي ، فيما يتعلق بالمشاكل القانونية للاعتراف ، الصفحات ٢٣١ — ٢٥١ . **ثانياً** — لاحظنا فى الفصل الأول بايجاز تطور الشخصية القانونية الدولية لفلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، واستخلصنا أن هذه الشخصية القانونية الدولية ، شبه الكاملة ، كانت قائمة عند صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، وعند اعلان قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الشخصية بقيت تعبر عنها حكومة عموم فلسطين ، ثم كان قرار الاندماج بين فلسطين والاردن ، فإذا ما انفصلت أو اصر هذا الاندماج باعلان انتهاء العلاقات القانونية والادارية من جانب الاردن فى يوليو سنة ١٩٨٨ ، استعادت فلسطين شخصيتها القانونية بصورة تلقائية طبقاً للمبادئ المستقرة فى نظرية الاتحادات الدولية ، كما حصل بشأن الاندماج ثم الانفصال بين مصر وسوريا ١٩٥٨ . — ١٩٦١ . ولا يؤثر فى ذلك قيام اسرائيل لأنها عملية تشبه حالات الانفصال كما حدث مثلاً بين باكستان وبنجلاديش ، فالدولة المنفصلة هى التى تكون فى حاجة الى الاعتراف ، أما الدولة الأم فشخصيتها القانونية مستمرة وأن كانت رقعة اقليمها قد نقصت بقدر ما تسمح به الشرعية الدولية للدولة الجديدة التى انفصلت عنها ، ولا يؤثر فى ذلك بناتنا ، كون هذه الدولة المنفصلة والمشكوك فى

شرعيتها قد اغتصبت بعض أو كل ما تبقى من إقليم الدولة الأم عن طريق استعمال القوة غير المشروع ، ثم بسطت احتلالها ، والادعاء بشعوزة لها مسحة مزيفة بطلاء ديني أو مزاعم تاريخية .. الى غير ذلك مما تدعيه اسرائيل واشرنا اليه في الفصل الأول موجزا ، وفصلناه في دراسات سابقة لنا حول مشكلة الشرق الاوسط أو النزاع العربي الاسرائيلي وهى التسمية الاصح . ثالثا — نلاحظ أن عدد الدول المعترفة بالثورة الفلسطينية يفوق عدد الدول التي اعترفت حتى الآن باسرائيل ، وأن لفلسطين الثورة تمثيل يرقى لدى بعض الدول غير العربية لمرتبة السفارات والسفراء ، كما أنها منذ ١٩٧٤ عضو مراقب بالامم المتحدة ، كذلك فإنه منذ تاريخ اعلان دولة فلسطين المستقلة ، وفي خلال اسبوعين اعترف بها أكثر من ٧٧ دولة اعترافا قانونيا صريحا وكاملا فيما عدا قلة من الدول العربية ، بل ان بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وهى الصين قد اعترفت اعترافا صريحا وكاملا بدولة فلسطين ، كذلك اعلن الاتحاد السوفيتى في ١٨/١١/١٩٨٨ اعترافه باعلان قيام الدولة الفلسطينية ، وذلك في مؤتمر صحفى عاجل دعا اليه النائب الاول لوزير الخارجية السوفيتية أعلن فيه « أن الاتحاد السوفيتى يعترف باعلان قيام دولة فلسطينية انطلاقا من مبدأ حرية الاختيار .. » كذلك أعلنت مصادر الرئاسة فى فرنسا ووزارة الخارجية الفرنسية فى ١٩/١١/١٩٨٨ « أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى قيد البحث وسيعمل عن موقف فرنسا منها ، ثم أكد وزير الخارجية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أنه لا توجد أى مشكلة مبدئية لاعتراف فرنسا بالدولة الفلسطينية الا أنه مما يتعارض مع أحكام القانون الفرنسى الاعتراف بدولة ليست لها إقليم محدد .. » كذلك اتجهت الانتظار الى قمة المجموعة الاوربية التى عقدت فى اليونان وانتهت أعمالها بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٨ ، الا أنها اقتضت على الإشارة الى أن « قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى تحتوى على خطوات ايجابية تجاه تسوية سلمية » وعلى وجه الخصوص نبذ الارهاب والاعتراف بقرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يتضمنه ذلك من اعتراف بوجود اسرائيل وأن المجموعة ترى أن المبدأ المتعلق بحق اسرائيل فى الوجود يمثل الشرط الاساسى لقيام السلام .. » وقد قيل أن رئيسة وزراء انجلترا عارضت بشدة اعتراف الجماعة الاوربية بدولة فلسطين المستقلة ، التى كانت قد سبق لها التصريح خلال زيارة الوداع التى قامت بها للرئيس رولاند ريجان فى ١٨/١١/١٩٨٨ بأن « قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى خطوة متواضعة فى الطريق الى التوصل للسلام .. » ، أما الولايات المتحدة الامريكية فقد أعربت بلسان الرئيس ريجان والرئيس المنتخب بوش عن الترحيب بالانباء التى حملت اتحاد منظمة التحرير الفلسطينية لقبول قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يتضمنهما من اعتراف بوجود اسرائيل » ، وقد صدر هذا البيان فى ١٥/١١/١٩٨٨ ، أما عن الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة فإن الولايات المتحدة ، تمسها مع منطقتها

وسياستها ، فلا توافق عليه ، لانه قرار من جانب واحد ، وقد نعود في أجزاء تالية لمناقشة الامر عندما نتعرض للخطوط العامة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية من النزاع العربي الاسرائيلي ، وقد سبق لنا أن سبرنا أعماق هذه السياسة في دراسات سابقة . ولقد أيدت مصر لحظة اعلان قيام الدولة الفلسطينية في بيان لوزارة الخارجية بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨ حيث بعد الاشادة بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى أكد أن « قيام الدولة الفلسطينية خطوة هامة نحو التوصل الى تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط . » ولقد أثارت هذه الصيغة لغطا لدى بعض الدول مما حمل مصر على الاعلان في ٢٠/١١/١٩٨٨ **اعترافها الرسمى والصريح بدولة فلسطين المستقلة** اعتبارا من ١٥/١١/١٩٨٨ تاريخ اعلان قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى . وقد صيغ الاعتراف كما يلى : « أنه رغم وضوح البيان الذى أصدرته جمهورية مصر العربية في ١٥ نوفمبر بتأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية حسب القرار الصادر من المجلس الوطنى الفلسطينى في نفس اليوم ورغم أن السيد الرئيس . . قد صرح أكثر من مرة وبالتحديد يومى ١٧ و ١٩ نوفمبر الحالى بأن التأييد المصرى لقيام الدولة الفلسطينية هو أقوى من الاعتراف . . . فقد دأبت بعض الدوائر العمل على إثارة التساؤلات اللفظية حول موقف مصر وما اذا كان يتضمن الاعتراف بالدولة الفلسطينية الوليدة . وحسباً لهذا الموقف وعلماً بأن التأييد هو أقوى من الاعتراف لانه موقف أكبر تقدماً وإيجابية فإن جمهورية مصر العربية — التى كانت فى طليعة القوى التى أخذت على عاتقها بالتضامن والتنسيق مع شقيقاتها العربيات الدعوية فى كافة المحافل لمنصرة الشعب الفلسطينى وتمكينه من ممارسة حقوقه المشروعة وفى مقدمتها حقبة فى تقرير مصيره وإقامة دولته على « أرضه » — تؤكد اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقاً للنقاط التى وردت فى البيان السياسى الصادر من المجلس الوطنى الفلسطينى ، **وتعتبر هذا الاعتراف سارياً اعتباراً من ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . . »** ولقد كانت النمسا أول دولة أوروبية غربية اعترفت باعلان الدولة الفلسطينية . **رابعاً — نلاحظ أن هناك شبه اجماع من جانب دول منظمة الأمم المتحدة على مباركة قرار اعلان دولة فلسطين المستقلة .** وقد تجلى هذا الاتجاه عندما رفضت الولايات المتحدة الامريكية منح السيد / ياسر عرفات تأشيرة دخول لاقليها حتى يتسنى له مخاطبة الجمعية العامة عند مناقشة المشكلة الفلسطينية **بدعوى انغماسه فى أعمال إرهابية .** حيث وافقت الجمعية فى أول ديسمبر ١٩٨٨ بأغلبية ١٥١ دولة — ضد صوتين هما الولايات المتحدة واسرائيل ، وامتناع انجلترا ، على قرار يؤكد حق رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الاشتراك فى مناقشات الجمعية العامة ، ويندد بقرار الحكومة الامريكية بعدم منحه تأشيرة دخول ، ويؤكد انتهاك الولايات المتحدة لالتزاماتها القانونية التى تحملها بمقتضى اتفاقية المقر . . » ، وقد تزعم الامين العام ورئيس الجمعية العامة والمستشار القانونى

للامم المتحدة شجب موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيث جاء في فتوى
المستشار القانوني أنه « باختصار يرى أن الدولة المضيفة كانت وما زالت
تخضع للالتزام منح التأشيرة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
وهي المنظمة التي منحها الجمعية العامة صفة المراقب » ، ثم وافقت الجمعية
العامة في ١٩٨٨/١٢/٣ بالإجماع على نقل المناقشة الى المقر الأوروبي خلال
المدة ١٣ - ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ ولم تعارض سوى الولايات المتحدة واسرائيل .
**وهكذا فيما يخصنا الآن ببيان الاعتراف ، فإن هذا الإجماع الدولي يعد اعترافا
صريحا وجماعيا بالدولة الفلسطينية المستقلة ، خاصة اذا تذكرنا أن هذه الدولة
كما بينا كانت قائمة حتى قبل نشأة الأمم المتحدة ، وأن القرار رقم ١٨١ لسنة
١٩٤٧ قد أشار إليها ، وأن جميع الدول التي وافقت على هذا القرار ملزمة
بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة لأنه كما أشرنا في الفصل الاول من هذه
الدراسة يعد القرار الدستوري المنفرد لدولتين من فلسطين ، فلا يمكن الغاؤه
أو تعديله أو إلغاؤه من نطاقه الاقليمي اكلا الدولتين ، كما يتبنى ذلك البعض ،
لان الغاءه يترتب عليه تلقائيا سحب قرار انشاء اسرائيل وزوالها ، وهو مبدأ
مستقر في القانون العام ، الذي يعد القانون الدولي العام أقرب النظم القانونية
اليه وأكثرها تأثيرا به ، فسحب القرار الإداري أو أنعدامه يترتب عليه آثار
قانونية هامة وجسيمة ، وهذا ما يتفق مع ما أعلنه السيد / فرانسوا هولاني
المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٨٨/١١/١٥ من أن
« القرار ١٨١ لا يزال قائما وسارى المفعول ٠٠ » فالغائه — وإن كان غير ممكن ،
كما أن محاولة تحجيمه بدعوى تفسيره على ضوء قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يعطى
لاسرائيل أقاليم ليست لها — يؤدي الى زوال السند القانوني لاسرائيل ويؤثر
في شخصيتها القانونية بل وشرعية وجودها ، لكنه لا يؤثر من الناحية القانونية
البحثة على الشخصية القانونية الدولية لفلسطين العربية التي كانت ثابتة قبل
صدوره ، بل كل ما يترتب على ذلك هو العودة الى الأوضاع السابقة على
صدور هذا القرار . **خامسا —** بقيت ملاحظة **أوجبها الموقف الفرنسي** المبني على
أن القانون الفرنسي لا يسمح للحكومة الفرنسية بالاعتراف بدولة ليست لها إقليم
محدد ، وهذا الموقف في نظري غير صحيح لان إقليم دولة فلسطين المستقلة مجدد
بطريقة تفصيلية كما شرحنا في الفصل الاول ، ومرسوم على خرائط رسمية
للأمم المتحدة ، وكل ما فى الأمر — لو كانت اسرائيل حقا ترعى المشروعية
الدولية — أن يتم رسم الحدود على الطبيعة وهي **عملية مادية** ، لا أثر لها في
الحقوق الثابتة بقرار التقسيم ، والا لو طبقنا هذا المبدأ على اسرائيل لما وجب
الاعتراف بها ، لانها حتى الآن تدعى أن تلك الحدود من الفرات الى النيل طبقا
لواهاها الدينية . كذلك فإن بعض الدول مثل السويد على لسان وزير خارجيتها
قد تمحك بعدم الاعتراف بأن الدولة الفلسطينية لا تباشر فعلا سلطتها على
إقليم معين ، ومع ذلك فإنه في نفس الحديث أشار الى أن دولته تسبق لها
الاعتراف بالصين الشعبية عند إعلانها !**

هـ — الاعتراف المتبادل بين فلسطين واسرائيل . كان هذا بمثابة شرح لا غنى عنه للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ، وبصورة عامة الدول الغربية . وعندما صدر اعلان الدولة الفلسطينية في ١٥/١١/١٩٨٨ لم تكتف به الدولتان المشار اليهما هنا بالاسم ، وعندما فسر ياسر عرفات هذا الاعلان بأنه اعتراف بإسرائيل غداة لقائه في السويد في ٧/١٢/١٩٨٨ مع مجموعة من يهود أمريكا قبلته بريطانيا وعقدت لأول مرة لقاء مع وزير الدولة بوزارة الخارجية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الولايات المتحدة رفضته بدعوى الحاجة الى اعتراف صريح . وعندما القى ياسر عرفات بيان فلسطين أمام الجمعية العامة في جنيف ، استمر الموقف الأمريكي ، حق كان مؤتمره الصحفي في ١٤/١٢/١٩٨٨ حيث اعترف صراحة بإسرائيل ، أعلنت الخارجية الأمريكية فوراً أنها كلفت سفيرها في تونس — حيث مقر منظمة التحرير الفلسطينية — بالاتصال بالمنظمة ، مع حرص الولايات المتحدة الأمريكية على توضيح أنها لا تعترف بالدولة الفلسطينية . ونحن نعتقد أن اعتراف اعلان دولة فلسطين بالقرار ١٨١/١٩٤٧ يتضمن اعترافاً صريحاً وكاملاً بوجود دولة إسرائيل الى جانب دولة فلسطين العربية ، وأنه لم يكن هناك ما يدعو الى هذا الابتزاز السياسي الذي باشرته بعض الدول ، خاصة أن هذه الدول ذاتها لم تطالب إسرائيل بموقف مماثل ، لأن إسرائيل يعد جميع التطورات السابقة تصر حتى الآن ، وفي رأيي الى الابد ، على عدم الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ، وأعلنت صراحة أن هذا هو موقفها النهائي حتى ولو اعترف الفلسطينيون بإسرائيل !

هـ — الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . أيضاً هذا الاعتراف كان مطلوباً بالحاح من جانب دول المعسكر الغربي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كان الفلسطينيون يعارضون هذين القرارين بدعوى أنها يعالجان قضيتهم باعتبارها مشكلة لاجئين وينكران عليهم حقهم في تقرير المصير . وكنت في مؤلفاتي السابقة المتصلة بالموضوع لا أقرهم على موقفهم وأدعوهم الى الاعتراف بهذين القرارين ، على أساس أن قرار ٢٤٢ وهو الهم يعالج العدوان الاسرائيلي لسنة ١٩٦٧ وإزالة آثاره . وعندما قبلت مصر هذا القرار حرصت على تأكيد هذا المعنى ، لأن حقوق الشعب الفلسطيني ثابتة في القرار ١٨١ ، وعندما قبلت مصر مبادرة روجرز التي اذاعتها القاهرة في ٢١ يوليو ١٩٧٠ عارضت منظمة التحرير الفلسطينية الموقف المصري ، وقامت أزمة جادة بين الطرفين . ولقد تطور الموقف الفلسطيني خلال الثمانينات ، حيث اعترفت المنظمة بجميع القرارات الصادرة عن الامم المتحدة ، لكن الولايات المتحدة أصرت ومعها إسرائيل وجانب من دول المعسكر الغربي على الاعتراف الصريح بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، حتى كان بيان اعلان الدولة الفلسطينية ، وبيان ياسر عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف ، حيث اشتتلا على الاعتراف

بهذين القرارين ، لكن الولايات المتحدة الامريكية ، اصرت على أن يفتقر الاعتراف بهما بالاعتراف باسرائيل صراحة ، وهذا ما أعلنه ياسر عرفات في جنيف في مؤتمره الصحفي بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨ . ولعل هذا الاصرار على الاعتراف بهذين القرارين يثين تساؤلا قانونيا عن هسدفه من جانب الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ودول غربية أخرى ؟ الواقع أنهم يريدون بذلك ضمان اقليم اسرائيل بسائر الاجزاء التي حصلت عليها بالمخالفة للقرار ١٨١/١٩٤٧ ، وقد جاء هذا المفهوم على لسان بعض المسئولين العرب مثل الدكتور عصمت عبد المجيد — الاهرام ص ٢ عدد الاحد ٩/١٢/١٩٨٨ ، كما أشار اليه تصريح الرئيس حسنى مبارك — الاهرام ص الاولى عدد الخميس ١٤/١٢/١٩٨٨ ، حيث جاء به « ان المؤتمر الدولى يقوم على القرارين اللذين لا يشويهما شائبة كما تكلم عن اسرائيل كدولة تعيش في حدود آمنة وهى حدود ١٩٦٧ » ، ونحن نعتقد أن هذا المفهوم الذى تنتزعه الولايات المتحدة الامريكية منذ امد بعيد ، الى جانب تفسيرها للقرار ٢٤٢ بأنه يتضمن انسحابا جزئيا ، واصرارها على انكار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة ، لا يستقيم أبدا مع القرار ١٨١ ، ولا مع ميثاق الامم المتحدة ، ولا أحكام القانون الدولى ، ولقد سبق لنا تفصيل ذلك فى مؤلفاتنا السابقة ، ولا نجد مبررا للعدول عنه لسببين : اولهما مخالفته لقرار التقسيم حيث يؤدى عملا الى انتزاع ما يقرب من ٨٠٪ من اقليم الدولة الفلسطينية . وثانيهما — لانه يعد مكافأة لاسرائيل على اخلالها الجسيم بأحكام القانون الدولى ، وهى دولة تستحق العقاب لا الجزاء .

عند قبول مصر مبادرة روجرز سنة ١٩٧٠ صدر فى الوقت نفسه بيان رسمى يشرح الاسباب التى دعت ج.ع.م الى اتخاذ هذا القرار (١) .

(١) وكانت ج.ع.م قد اوضحت وجهة نظرها لمنظمات المقاومة تفصيليا منها :

ان المبادرة الامريكية وعلى فرض تنفيذها — لا تشكل أى وضع جديد بالنسبة لمنظمات المقاومة الفلسطينية لسبب واضح هو أن الاردن لم يلغ قرار وقف اطلاق النار مع اسرائيل ، ومع ذلك تقوم المقاومة بدورها بدون أى عائق . أن نصوص المبادرة الامريكية ، لا تشير الى وقف اطلاق النار الا على الجبهة المصرية فقط باعتبار أن مصر هى التى ألغت قرار وقف اطلاق النار غير المحدود وأعلنت حرب الاستنزاف فى يوليو ١٩٦٩ .

أن ج.ع.م أكدت منذ نوفمبر ١٩٦٧ عندما صدر قرار مجلس الامن ان للمقاومة الفلسطينية حق رفضه وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن وجهة نظر القاهرة فى بيانه فى مجلس الامة يوم ٢٠ يناير ١٩٦٩ ، وأكد أنه من حق

منظمات المقاومة الفلسطينية أن ترفض هذا القرار لأنه قد يكون كافيا لمواجهة
ازالة آثار العدوان الذي تم في يونيو ١٩٦٧ ، لكن هذا القرار قد لا يكون كافيا
لمطالب الثورة الفلسطينية .

إن الرئيس جمال عبد الناصر أوضح كل شيء يتصل بهذا الموضوع في
خطابه وبياناته أمام المؤتمر القومي .

ولذلك حرصت مصر على أن توضح وجهة نظرها لمنظمات المقاومة ، وقد
اجتمع الدكتور حسن صبر الخولي في عمان بممثلي المقاومة لهذا الغرض . ومع
ذلك وقد استمرت مهاجمة بعض المنظمات للجمهورية العربية . وقد اذاع
متحدث رسمي البيان الذي صدر في شأن قرار ج.ع.م. وفيما يلي نصه :
« اتخذت السلطات المختصة في ج.ع.م. قرارا يقضى بأن يوقف مؤقتا إرسال
الاذاعات التي توجهها بعض المنظمات الفلسطينية على موجات اذاعة ج.ع.م. » .
وقد تقرر ذلك بقصد الموقف الذي اتخذته بعض هذه المنظمات الفلسطينية
أزاء قبول مصر بما سعى بالمبادرة الامريكية .

إن ج.ع.م. شرحت وجهة نظرها في هذا الامر على كل المستويات وبكافة
الوسائل وبكل قطاعات الرأي العام رسمية وشعبية .
ومن هذه الوسائل اتصالات وايضاحات وضمانات مباشرة قدمت للمنظمات
الفلسطينية المسؤولة .

أن الجمهورية العربية المتحدة وضعت موجات اذاعية في خدمة بعض
المنظمات الفلسطينية ، وكان ذلك تسهلا للدعوة عن فكرة المقاومة ولكنه من
الخطأ أن تترك هذه الوسائل تحت رحمة أي مناورة مجلبة في علاقات القوى
بين المنظمات الفلسطينية .

أن الجمهورية العربية المتحدة أبدت وسوف تؤيد دائما حركة المقاومة
الفلسطينية ووضعت تحت تصرفها وسوف تضع تحت تصرفها دائما كل ما يتسع
له جهودها من الامكانيات .

وهي ما زالت تعتبر أن خركة المقاومة الفلسطينية هي في جوهرها ائبل
الظواهر التي أجازتها الأمة العربية كرد فعل لنكسة عام ١٩٦٧ وكل ما تنهيه
ج.ع.م. هي أن توفق منظمات المقاومة الى اقامة علاقة صحية تسمح لها باداء
دورها العظيم المنتظر بما يجعلها طليعة من طلائع النصر في الحرب الشعبية
والمتمدة الجبهات التي تخوضها الأمة العربية الآن لتحرير الارض .

وفي مساء أول أغسطس ١٩٧٠ ، درست اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد
الاشتراكي العربي برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر مجموعة من التقارير

الهامة من كل العواصم العربية شارك في وضعها سفراء ج.ع.م ومبعوثوها وعدد من المسؤولين الذين كلفوا بمهام خاصة تتصل بالعمل في الفترة الأخيرة وقد أسفرت هذه الدراسة عما يلي :

١ — أن هناك محاولة تجرى الآن في العالم العربي لظهاره بمظهر الانقسام ، وهناك فيما يبدو الآن عناصر عربية تبذل جهودها لاجداث بل لافتماع دواعى الانقسام في حين تتولى جهات اجنبية مهمة الترويج لذلك وتضخيمه .

٢ — أن هناك على وجه التأكيد عناصر في العالم العربي تتحرك في الموقف ، بطريقة لا توحى بأن قصدها هو خدمة المصلحة القومية بقدر ما أن قصدها هو أن تكسب لنفسها ولأغراضها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

٣ — أن دواعى الشك في بعض ما يجرى الآن تزداد عندما يتساءل أى مراقب : ما هو سبب محاولة الضجيج على موقف ج.ع.م الآن . أن قبول ج.ع.م لقرار مجلس الأمن والذي لا تفعل المقترحات الأمريكية الجديدة شيئاً أكثر من محاولة العودة اليه ليس شيئاً جديداً ، وإنما تاريخه يرجع الى صدور القرار نفسه سنة ١٩٦٧ ، وأسباب ج.ع.م في قبوله معروفة لأنها حددت لنفسها هدفاً واضحاً أعطت لنفسها حق التحرك نحوه بكل القوة المتاحة لوسائلها العسكرية والسياسية والدولية ، وكان هذا التحرك هو الذى أنشأ تغييرات كبيرة في الموقف دفعت الولايات المتحدة الى تذكر قرار مجلس الأمن بعد أن حاولت طويلاً — تحت النفوذ الاسرائيلى — تناسيه .

وهذا القرار وأية اجراءات مقترحة للعودة اليه لا تنشئ وضعاً جديداً بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ولا يؤثر في عملها ، وهذا ما أوضحته القاهرة صراحة لكن الأطراف العربية بما بينهم المقاومة الفلسطينية ذاتها ، وقبول مضر لموقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً ريثما تتضح امكانيات نجاح المحاولة الحديثة — وهو نجاح مشكوك فيه بسبب مطامع اسرائيل التوسعية — تقع في مسئولية مصر ، فقد كانت مصر — وليس غيرها من الدول العربية — التى ألغت وقف اطلاق النار غير المحدود الذى تلتزم به كل الجبهات العربية ما عدا الجبهة المصرية عندما أعلنت مصر حرب الاسنزاف في يوليو السابق .

واذا قيل بأن اسرائيل قد تنتهز هذه الفرصة لتعزيز قواتها فان ذلك سوف يحدث على الجبهة المصرية فقط لأن بقية الجبهات العربية ما زالت ملتزمة حتى الآن بقرار وقف اطلاق النار — ومنذ يوليو ١٩٦٧ — وبالتالي فان ذلك أمر يدخل في حساب الاستراتيجية المصرية وهى أدري بها .

وببقى انه من دواعى العجب أن الذين يتحدثون عن وقف إطلاق النار ١٩٠ يوما هم الذين يطلقون النار فعلا ، وأن الذين ترتفع أصواتهم بمعارضة وقف إطلاق النار هم الذين لم يمارسوا اطلاق النار واكتفوا في حربهم بالكلمات .

٤ — أن القاهرة لا تريد المساعدة على اظهار صورة الانقسام ولا تريد أن تقوم بأى تصرف من شأنه أن يساعد على تحقيقه أو تكديسه لكنها في مسئوليتها القوية مطالبة بالتصدي لكل محاولات الاستغلال وهي تعتبر أن بعض ما يجري الآن من مزايدات تصرف في حق قومي . . لأن الذين لا يحاربون يريدون الآن أن يتاجروا بدماء الشهداء الذين أطلقوا النار وتلقوها في صدورهم ولم يكتفوا باطلاق الشعارات أو ترديدها .

٥ — إذا كان بعض ما يجري الآن يهدف ابعاد مصر عن مسئوليتها العربية فان القاهرة تعتبر أن مسئوليتها العربية قدر تاريخي وأن الدول الاستعمارية واسرائيل لا تتبنى أكثر من ابعاد مصر وانهاء مسئولياتها العربية . ويلاحظ أن كل وسائل الدعاية الاستعمارية قد انتقلت فجأة الى الترويج لمواقف الذين يتظاهرون بالتطرف ومعارضة موقف مصر .

وقد تدهورت الاحوال في الاردن بسبب الخلاف الخطير الذي نشب بين الاردن والمقاومة الفلسطينية في النصف الثاني من شهر سبتمبر عام ١٩٧٠ ، أدى الى نشوب القتال بصورة خطيرة ، اقتضت عقد مؤتمر قمة عربى في القاهرة ، انتهى بعد جهود شاقة ومضنية ، بالتوصل الى الموافقة على اتفاقية القاهرة بين حكومة الاردن والمقاومة الفلسطينية ، والموقع عليها في ٢٧ أغسطس عام ١٩٧٠ ، صيغت على النحو الآتى :

وصولا الى حقن الدماء العربية نتيجة لما حدث في المملكة الاردنية الهاشمية خلال العشرة الايام السابقة لهذا الاتفاق ، وصونا لأمن وسلامة الامة العربية لما تتعرض له من مؤامرات استعمارية وتحقيقا للاستقرار في الاردن الشقيق الذى يتعرض للتمزق والالام ، تم الاتفاق التام في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٧٠ بين المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب على ما يلى :

أولا : انتهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الاردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فورا ، مع انتهاء كافة التحركات العسكرية التى لا نحتجها مقتضيات النشاط المعتاد وايقاف كافة الحملات الاعلامية التى تتنافى مع أغراض هذا الاتفاق .

ثانيا : السحب السريع لكافة القوات المسلحة الاردنية من عمان وارجاعها

.

الى قواعدها الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزتها في أماكن تلائم العمل الفدائي .

ثالثا : فيما يتعلق بمدينة أريد وغيرها من المدن تعود الاوضاع العسكرية والمدنية الى ما كانت عليه من قبل الحوادث الأخيرة .

رابعا : تتحمل سلطات الامن الداخلى حفظ الامن تحت الادارة المدنية .

خامسا : اطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فورا .

سادسا : تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الاساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية ، مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الاردنية والمقاومة الفلسطينية ، حتى يستتب الامن وترجع الامور الى حالتها الطبيعية ، كما ان لهذه اللجنة الحق ومسئولية الايضاء باتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية واجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق بين الاطراف المعنية وعودة الحياة الى حالتها الطبيعية .

سابعا : تكون للجنة المتابعة العليا ثلاثة مكاتب فرعية تابعة لها وتاثر بأمرها على النحو الآتى :

١ — مكتب عسكري يمارس جميع الشؤون العسكرية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية .

٢ — مكتب مدنى يعنى بالشؤون المدنية التى تهم العلاقات الاخرى غير العسكرية بين الطرفين .

٣ — مكتب الاغاثة والاسعافات يتولى الاشراف على توزيع المؤن والمساعدات التى تصل اليها من الدول العربية وغيرها — على الضحايا والمصابين والمحتاجين .

ثامنا : تقوم اللجنة العليا للمتابعة باعداد و ابرام اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائى واحترام سيادة البلاد فى حدود القانون فيما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائى .

تاسعا : القرارات التى تتخذها اللجنة العليا للمتابعة تنفيذا لهذه الاتفاقية ، تكون ملزمة الزاما نهائيا وتاما من الطرفين .

عاشرا : تمارس اللجنة العليا للمتابعة مسئوليتها المشار اليها سلفا فورا ، على أن ترفع تقارير عنها الى الملوك والرؤساء العرب من وقت لآخر حول ما تقوم به من مهام وما تتخذه من مقررات ، وعن مدى سير هذه الاتفاقية وتفيد الاطراف المعنية بها .

جادی عشر : تتألف اللجنة العليا للمتابعة برئاسة السيد الباهي الأدهم رئيس وزراء جمهورية تونس وعضوين آخرين أحدهما يمثل السلطة الأردنية يعينه جلالة الملك حسين والثاني يمثل المقاومة الفلسطينية يعينه السيد ياسر عرفات ، ولجنة العليا أن تستعين بمن تراهم .

ثاني عشر : تهيئة الجو المناسب لتنفيذ هذه الاتفاقية مما يجعل الوصول الى ما رمت اليه من أهداف سامية ممكنا وشرعيا ويلتزم الطرفان بانهاء كافة الاوضاع الاستثنائية والحكم العسكري .

ثالث عشر : في حالة اخلال أى من الطرفين الاردني والمقاومة الفلسطينية بأى من بنود الاتفاقية او عرقلة تنفيذها ، ستقوم كل الدول العربية الموقعة ، باتخاذ اجراءات موحدة وجماعية ضده .

رابع عشر : دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تحقق أهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الاسرائيلي الغاصب .

وقد وقع الاتفاقية كل من الملك فيصل والأمير صباح السالم الصباح والرئيس جمال عبد الناصر والسيد ياسر عرفات والعقيد معمر القذافي واللواء جعفر نمري ، والملك حسين بن طلال والسيد رئيس وزراء تونس ، والرئيس اللبناني سليمان فرنجيه والسيد أحمد الشامي عضو المجلس الجمهوري اليمني .

وقد باشرت لجنة المراقبة العسكرية أعمالها في عمان بعد التوقيع على الاتفاقية بساعات قليلة في مساء ٢٧/١٠/١٩٧٠ ، ويجب ملاحظة أنه قبل التوقيع على الاتفاقية بيوم واحد أي في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٠ كان قد صدر قرار بادانة من مؤتمر الملوك والرؤساء للاردن وذلك بعد أن استمع المؤتمر الى تقرير من الرئيس جعفر نمري الذي شاهد الوضع على الطبيعة خلال رئاسته لوفد يمثل المؤتمر ، كان قد سافر الى عمان ، وقد كلف المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر بمهمة تبليغ القرار الى الملك حسين ، الذي صيغ على الوجه الآتي :

باسم رؤساء الدول العربية المجتمعين في القاهرة ، يؤسفني أن ابليكم تلقنا الشديد بعد التقرير الذي استمعنا اليه من الأخ الرئيس جعفر نمري وبقية أعضاء الوفد الممثل لنا ، الذين عادوا من عمان الليلة . أن التقرير الذي استمعنا اليه منهم جميعا يؤكد لنا ما لا ندع مجالاً للشك من حقائق :

١ — أن هناك اصرارا من جانب السلطة الاردنية على مواصلة اطلاق النار برغم كل المحاولات التي بذلت .

• • • • •

٢ — أن كل الوعود التي قطعت لنا اهدرت اهدارا كاملا وافرغت من
أى قيمة حقيقية لها .

٣ — أن هناك خططا لتصفية المقاومة الفلسطينية برغم كل ادعاء بغير
ذلك .

٤ — أن هناك مذبحه مروعة تجرى في الاردن منافية لكل القيم العربية
والانسانية .

٥ — ان وفد الرؤساء الذى عاد من عمان يشعر أنه قد تعرض لمراوغات
لم يكن يجب أن يتعرض لها .

وتنفيذا لاتفاقية القاهرة ، عقدت عدة اتفاقات بين السلطات الاردنية
والمقاومة الفلسطينية لوضع الاجراءات الخاصة بتطبيق الاحكام التى تضمنتها
اتفاقية القاهرة ، ومن هذه الاتفاقيات نشير الى الاتفاق الذى تم التوقيع عليه
يوم ١٣ اكتوبر ١٩٧٠ الذى تضمن القواعد التالية :

١ — الشعب الفلسطينى وحده متمثلا فى الثورة الفلسطينية هو صاحب
الحق فى تقرير مصيره .

٢ — ان الثورة الفلسطينية قوة وطنية ونضالية ، وهى من المستلزمات
الاساسية للمعركة ضد العدوان من أجل التحرير ولهذا ينبغى تعضيدها
وتصعيدها .

٣ — تتعهد الحكومة الاردنية بالا يقوم او يعمل أى جهاز أو تنظيم أو أى
جهة فى الاردن ضد مصلحة الثورة الفلسطينية والوحدة .

٤ — تعتبر عمان المقر الرئيسى للجنة المركزية بجميع فروعها السياسية
والعسكرية والاجتماعية وغيرها .

٥ — تتولى اللجنة المركزية تنظيم الحراسة لمكاتبها فى العاصمة والاماكن
الاخرى ، وهى أيضا المسيطرة والملتزمة عن الثورة سياسيا وعسكريا فى كل
الميادين الاخرى .

٦ — حرية وحماية العمل الفدائى وتأمين سلامته وحقه فى التعبئة الشعبية
والوطنية تضمنه الحكومة الاردنية بما لا يمس سيادة البلاد فى حدود القانون .
وحدد الفصل الثالث من الاتفاق موقع العمل الفدائى فى الاردن ، وقد احتفظ
بسرية مواده ، الذى كفل حرية التنقل للفدائيين وسياراتهم على أن تتولى قيادة
الكفاح مستولية انضباط قوات الثورة ، ويقدم الفدائى المخالف للقانون أمام
المحاكم الاردنية المدنية .

٦ - اعتراف صريح للأمم المتحدة باعلان الدولة الفلسطينية المستقلة :

اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ختام اجتماعاتها بجنيف والتي خصصت لبحث القضية الفلسطينية قرارا باغلبية ساحقة بضرورة تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربى الاسرائيلى وجوهره قضية فلسطين .

وصدر القرار باغلبية ١٣٨ صوتا ضد صوتين هما امريكا واسرائيل وامتناع اثنين هما كندا وكوستاريكا .

ونص القرار على الدعوة لعقد المؤتمر الدولى للسلام برعاية الامم المتحدة وبحضور الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن وبمشاركة جميع اطراف النزاع بها فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وعلى أساس قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير .

واكدت الجمعية العامة فى بيانها على المبادئ التالية لتحقيق السلام الشامل والعاقل .

أولا : انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ومن الاراضى العربية المحتلة الاخرى .

ثانيا : ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة .

ثالثا : حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

رابعا : تصفية المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة منذ عام ٦٧ .

خامسا : تطلب الجمعية العامة من مجلس الامن النظر فى التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولى للسلام وتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد له .

ونص الفصل الرابع الخاص بالالتزامات المتبادلة بين الجانبين ، على أن تعامل قوات الثورة نفس معاملة قوات الجيش الاردنى ويكون لها نفس الحقوق والتسهيلات المعطاة للجيش . وقد حظر الاتفاق حمل الفدائيين للسلاح فى المدن الا فى الحالات المستثناة ، كما منع المظاهرات العسكرية واطلاق الرصاص والمناورات بالذخيرة الحية فى المناطق المأهولة بالسكان . ونص أيضا على عدم التعرض لآى فرد من قوات الجيش من جانب أى فدائى مقابل عدم التعرض من جانب السلطة للفدائيين . كذلك نص الفصل السادس من الاتفاق على تكوين لجنة مشتركة دائمة مهمتها استمرار المحافظة على تنفيذ اتفاق القاهرة وكذلك الاتفاقية الحالية وكافة ملحقاتها ، وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة السيد الباهى الأدهم أو من ينييه وعضوية مندوب للحكومة وآخر للمقاومة .

كما قررت الجمعية العامة في قرارها الخاص بفلسطين اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان دولة فلسطين الصادر من المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٥ نوفمبر وتؤكد الجمعية العامة الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة سيادته على اراضيه المحتلة منذ عام ٦٧ .

وتقرر الجمعية العامة ان يستخدم اسم فلسطين اعتبارا من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٨ بدلا من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير ووظائفها فى الامم المتحدة .

وجاء القرار بأغلبية ١٠٤ دول واعتراض دولتين هما أمريكا وإسرائيل وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت هم دول المجموعة الأوروبية وبعض الدول الأخرى .

وفي تعليقه على رفض الولايات المتحدة للقرارين قال جوزيف بيترون رئيس الوفد الأمريكى فى المؤتمر الأوروبى للمنظمة الدولية انها لا يساعدان فى الجهود المبذولة فى عملية السلام ولا يتفقان معها . وقال ان اقتراح وضع الاراضى المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة غير عملى وغير واقعى ولا يمكن لأمريكا ان تؤيد مثل هذا المفهوم .

واضاف رئيس الوفد الأمريكى ان كلمة فلسطين التى ستستخدمها الامم المتحدة من الآن فصاعدا يمكن ان تكون لها تأويلات عديدة بالاضافة الى ان أمريكا لا تؤيد محاولات اضعاف أى قدر من الشرعية على اعلان قيام الدولة الفلسطينية(١) .

(١) صدرت القرارات المشار اليها فى الفقرة ٧ من الفصل الثانى من دراستنا فى جلسة الجمعية العامة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٨ وذلك فى نهاية الدورة غير العادية للجمعية العامة بمدينة جنيف فى سويسرا .

الفصل الثالث

الدولة الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها

أشارت وثيقة إعلان الدولة الفلسطينية وكذلك قرارات الأمم المتحدة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وهو ما تنكره إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك نعالج هذا الموضوع في إيجاد شديد في المباحث الآتية :

المبحث الأول

المساواة بين الشعوب

« حق الشعوب في تقرير مصيرها »

النصوص : اهتمت الاتفاقيتان الدوليتان لحقوق الإنسان لسنة ١٩٦٦ بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، حيث كرست كلاهما القسم الأول منها والذي يتكون من المادة الأولى في كل منهما لهذا الحق ، ولقد وردت الإشارة إلى هذا الحق في هاتين الاتفاقيتين الدوليتين في عبارات موحدة على الوجه التالي :

١ - **لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ، ولها ، استنادا إلى هذا الحق أن تقرر بحرية كيائها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .**

٢ - **ولجميع الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة ، أن تتصرف بحرية في ثروتها ، ومواردها الطبيعية دون اخلال بأى من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي ، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة ، والقانون الدولي . ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة .**

٣ - « على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية ، بما فيها المسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية ، أن تعمل من أجل تحقيق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق تمثيا مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة . . . » .

ونظرا لأهمية هذا الحق — الذي يتميز دون سائر حقوق الإنسان ، بأنه حق مقرر للجماعة وليس للفرد — من الناحيتين السياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية ، فضلا عن أن الجانب السياسي منه يهم القضية الأساسية للدول العربية وهي قضية فلسطين ، كما أن جانبه الاقتصادي يهم هذه الدول أيضا في تصميمها على المحافظة على ثرواتها ومواردها الطبيعية واستقلالها الاقتصادي ، فإننا نعالجه وفقا لأحكام القانون الدولي بشيء من التفصيل .

الفرع الأول

موقف ميثاق الأمم المتحدة من حق الشعوب

في تقرير مصيرها

أولاً — تشير إليه الفقرة الخامسة من مقدمة الميثاق ، والمادة ٢/١ منه ،
التي تبين أن من مقاصد الأمم المتحدة « إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على
أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون
لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم
العالم » .

وهذا النص لم يكن وارداً في مقترحات دومبارتون أوكس ، التي اقتضت
على الإشارة إلى تقوية العلاقات الودية فقط ، أما النص على المساواة في
الحقوق وعلى الحق في تقرير المصير المشار إليهما في م ٢/١ من الميثاق ، فقد
أضيف في مؤتمر سان فرانسيسكو . وتعد المساواة بين الدول من الأفكار
الأساسية والتقليدية في القانون الدولي ، ولكن هذا المبدأ لا يعنى أن تكون
جميع الدول متساوية من جميع الوجوه ، بل يقصد بذلك المساواة بين الدول
أمام القانون الدولي ، ومن هذه الناحية يتطابق معنى المساواة في القانون
الدولي مع المعنى المستقر في القوانين الداخلية لقاعدة المساواة بين الأفراد
أمام القانون .

ولذلك فليس هناك شك في أنه بمقتضى المعاهدات الدولية يمكن تقرير
حقوق والتزامات تختلف من دولة لأخرى . ولكن لما كانت المعاهدات يجب أن
تفسر على ضوء المبادئ العامة للقانون الدولي ، فإن كل نص في حالة الشك
يجب أن يفسر طبقاً لمبدأ المساواة بين الدول ، أي أنه لا يمكن افتراض التنازل
عن السيادة أو الحد منها .

**وحق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسن
في خطابه المشهور بتاريخ ٤ يوليو ١٩١٨ ، الذي جاء به ، أن « كل
المشاكل الاقليمية يجب حلها طبقاً لإرادة سكان الاقليم » ، ولكن اعلان الاطلنطى
الصادر عن الحلفاء في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، كان أكثر تقدماً لأنه يشير
إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها .**

ويعد هذا المبدأ من الأسس الديمقراطية في العلاقات الدولية ، لأنه
يرتكز على المساعدة التي تقضى بأن الدول — وحدودها ونظامها السياسى
والدستورى — يجب أن تقوم على الإرادة الحرة للشعوب .

**ثانياً : حق الشعوب في تقرير مصيرها شرط جوهرى للتمتع بجميع حقوق
الانسان والحريات الأساسية :**

لم ينطرق الاعلان العالمى لحقوق الانسان الى حق الشعوب فى تطوير مصيرها فتداركت الأمم المتحدة هذا النقص فيها بعد فى العديد من قراراتها .

١ — ففى ١٦/١٢/١٩٥١ أصدرت الجمعية العامة قرار رقم ٦٣٧ (٧) ، اعتبرت فيه حق الشعوب فى تقرير مصيرها شرطا سابقا وجوهريا لممارسة حقوق الانسان والحريات الاساسية . وجاءت الاتفاقيتان الدوليتان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدعمان موقف الجمعية العامة .

٢ — وفى ١٤/١٢/١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ١٥١٤/١٥ الذى تضمن اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان الراضة تحت الاستعمار ، وأعتبر القرار خطوة مهمة لمناهضة الاستعمار وتحرير الشعوب المستعمرة .

٣ — وصدرت بعد ذلك مجموعة من القرارات المتعلقة بحقوق الانسان « أو المتعلقة بالتنمية أو اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ، فأكدت على أهمية حق الشعوب فى تقرير المصير ونذكر على سبيل المثال :

(أ) المادة الثالثة من الاعلان الخاص بالتقدم والتنمية فى المجال الاجتماعى التى تعتبر الاستقلال الوطنى المبني على حق الشعوب فى تقرير المصير شرطا اوليا للتقدم والتنمية فى المجال الاجتماعى .

(ب) المادة الرابعة من قرار الجمعية العامة ، رقم ٣٢٠١ الصادر فى الدورة السادسة عشرة الاستثنائية بتاريخ ١٩٧٥/٥/١ الخاص باعلان اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد * فهذه المادة تعتبر أن هذا النظام الاقتصادى ينبج أن يؤسس على الاعتراف الكامل لمبادئ « المساواة بين الدول » وحق الشعوب فى تقرير المصير وعدم قبول حيازة الاراضى بالقوة ... » .

(ج) مقدمة الفصل الاول من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الصادر ، بقرار من الجمعية العامة فى ١٢/١٢/١٩٧٤ ، فهذه المقدمة تحدد الاركان الاساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن بينها المساواة بين الشعوب وحق الشعوب فى تقرير المصير واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

٤ — الحلقات الدراسية الخاصة بأوضاع حقوق الانسان فى الدول النامية ، التى دعت اليها أو نظمتها الأمم المتحدة ، وقد ركزت هذه الحلقات على أهمية حق الشعوب فى تقرير المصير كأساس لحقوق الانسان وعلى اعتبار الحق فى التنمية حقا من حقوق الانسان .

ونخص بالذكر آخر الحلقات الدراسية التى عقدت فى باريس فى حزيران (يونيو ١٩٧٧) بدعوة من منظمة اليونسكو .

ونشير الى ان حق الشعوب فى تقرير المصير لا يقتصر على الجوانب السياسية والثقافية ، بل يشمل كذلك النواحي الاقتصادية ، مثل حق الشعوب فى السيطرة على ثرواتها الطبيعية ومواردها القومية ، وقد اكدت الامم المتحدة على هذا الحق عندما اصدرت اعلانها المعروف باسم « اعلان السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية » . فى عام ١٩٦٢ . ولحق تقرير المصير أهمية خاصة فى الوطن العربى بسبب حرمان الشعب العربى فى بعض الاقطار العربية ولا سيما فى فلسطين المحتلة ، من ممارسة هذا الحق وتعرضه للتشرد والافناء ويكفيها الاستشهاد بما ورد فى ديباجة قرار الجمعية العامة رقم ١٣٠٠/٣٢ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٧ ، التى اعتبرت أن رفض الاعتراف بالحقوق الاساسية لجميع الشعوب فى تقرير المصير ، وبحق كل امة فى ممارسة السيادة الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، يشكل حالات تعتبر فى حد ذاتها انتهاكات لجماعات لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية للشعوب والافراد ،

الفرع الثانى

الطبيعة القانونية لحق الشعوب فى تقرير مصيرها ونطاقها

اولا : معظم المؤلفات التقليدية فى فقه القانون الدولى اما انها لا تعالج هذا الموضوع او انها تعالجه بايجاز مكتفية بالاشارة الى أن الامر يتعلق بمبدأ سياسى ، وتقصّد بذلك الاشارة الى أن هذا المبدأ يمكن أن يباشر تأثيره على سلوك الحكومات ، الا أنه لا يولد على عاتق الدول أى التزام قانونى وأنه بالتالى لا يتعلق بالدراسات القانونية . وهذا الاتجاه السلبي كان مبررا حتى الماضى القريب ، الا أنه الآن لم يعد يعبر عن الوضع الراهن للقانون الدولى ، وذلك على ضوء حركة تصفية الاستعمار .

ثانيا : التطور التاريخى للمبدأ

(١) الميثاق : يشير الميثاق الى هذا المبدأ ، كما سبق أن راينا فى موضوعين — هما المادة الأولى التى تجعل منه أحد أهداف الامم المتحدة وكذلك المادة ٥٥ التى تجعل منه شرطا لقيام العلاقات السلمية والودية بين الامم .

واعتماد هذا المبدأ من جانب الميثاق يخلع عليه الصفة القانونية وذلك على الرغم من أن المادتين المشار اليهما قد صيغتتا فى عبارات عامة مما يجعل من الضرورى تحديد المضمون الحقيقى لهذا المبدأ ، وذلك لأن حق الشعوب فى تقرير مصيرها كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين أمور قد تبدو متناقضة معه .

ثالثا : من ذلك الخلط بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين السيادة

أو الاستقلال السياسي للدول ، فالسيادة تعنى في القانون الدولي جميع الحقوق التي تملكها الدول طبقا للقانون الدولي ، أما الاستقلال السياسي الذي تشير اليه م ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، فإنه يتعلق بالحرية التي تملكها الدول فيما يتعلق باختيار نظامها ، في حين ان حق الشعوب في تقرير مصيرها يتعلق بان شعوب وليست الدول .

وفي مفهوم القانون الداخلي ، فان الديمقراطية يمكن اعتبارها تعبيراً عن

حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعلى العكس ، فان القانون الدولي يجيز تعدد النظم السياسية والاجتماعية ، وعليه فان حق الشعوب في تقرير مصيرها يتعلق بالنظم الداخلية كما يتصل بالوضع الدولي للجماعات .

ومع ذلك ، فان حق الشعوب في تقرير مصيرها يمكن النظر اليه من هذه الناحية بصورتين مختلفتين هما : **النظر اليه كمبدأ ديموقراطي** يحتم ان تكون التغييرات الاقليمية خاضعة للموافقة الحرة للسكان الذين يخصهم الأمر ، أو النظر اليه على انه ثوري يطلب من السكان أنفسهم تقرير الوضع الدولي ، **والمفهوم الأول** يتطلب لاعمال مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها اللجوء الى الاستفتاء الشعبي وغيره من وسائل الاستشارة الشعبية عندما يتعلق الأمر بالتنازل عن الاقليم أو تكوين دولة جديدة . **والمفهوم الثاني** فان حق الشعوب في تقرير مصيرها يقتضى من الجماعات الوطنية أن تحدد بحرية وضعها الدولي وأن يكون لها حق تكوين دولة ، بما في ذلك امكانية الانفصال بالنسبة للشعوب التي تتكون منها احدى الدول . من هذه الزاوية ، فان حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يتعلق بشروط التغييرات الاقليمية والسياسية ، بل يهتم بتذرة الشعوب على احداث هذه التغييرات .

رابعا : التطورات التي تلت ميثاق الأمم المتحدة : الخطوات الاساسية

للتطور الذي مر به حق الشعوب في تقرير مصيرها من زاوية تصفية الاستعمار يمكن حصرها فيما يلي :

(أ) منذ عام ١٩٥٤ عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أن تدرج في مشروعات المواثيق الدولية لحقوق الانسسان التي لم يتم اعتمادها نهائيا الا في سنة ١٩٦٦ نصين متطابقين يتعلقان بحق الشعوب في تقرير مصيرها وقد اثير هذا المبدأ في الحالتين الأوليين لتصفية الاستعمار وهما حالة اندونيسيا وتونس .

(ب) الخطوة الحاسمة كانت سنة ١٩٦٠ عندما تمت الموافقة بالاجماع مع امتناع تسع دول على قرار الجمعية العامة رقم (١٥) ١٥١٤ في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الذي يعرف باسم اعلان منح الاستقلال للاقليم والشعوب المستعمرة .

خامسا : مضمون المبدأ : من المسلم به أن هذا المبدأ يتضمن بالنسبة لمضمونه جزءا كبيرا من عدم الوضوح كان محلا لتفسيرات متعارضة مثل سائر مبادئ القانون الدولي. كمبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، ومع ذلك يمكن محاولة تحديد المخاطبين به ، والالتزامات المترتبة عليه والقيود التي ترد عليه .

(١) المخاطبون بحق التقرير «فكرة الشعوب وأشخاص القانون الدولي»:

يختلف مبدأ حق تقرير المصير عن سائر مبادئ القانون الدولي مثل تحريم استعمال القوة ، والحل السلمي للنزاعات ، وعدم التدخل ، واحترام حقوق الإنسان . لأن هذه المبادئ الأخيرة تتعلق بالدول بحيث تقرر لهم حقوقا وتفرض عليهم التزامات . في حين أن حق الشعوب في تقرير مصيرها يتعلق بالجماعات التي لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، أو على الأقل التي لا تتمتع منها إلا بما يعترف لها هذا الحق من عناصر هذه الشخصية وأن تكون هذه الجماعات غير مستقلة أو بعبارة أدق خاضعة لسيطرة أو استغلال أجنبي .

وهكذا فانه من الواجب توافر عنصرين مميزين : عنصر الخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال La subjugation, domination ou exploitation ومن ناحية أخرى لابد من أن يتوافر العنصر الأجنبي للخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال ويخضع تقدير كل من العنصرين باعتبارهما من الوقائع du fait في كل حالة على حدة ، إلى الدول والأجهزة الدولية المناطة بها مراقبة احترام وتنفيذ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

فالخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال يمكن استنتاجها مثلا من خضوع الشعب لدولة ذات نظام يقوم على أساس التفرقة أو التمييز في المعاملة بين الطوائف المختلفة التي تتكون منها هذه الدولة . وهذا ما اعتدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل من قرارها رقم ٨/٧٤٢ الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٣ ، والقرار رقم ١٥/١٥٤١ الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ومع ذلك فإن هذا الاعتبار ليس بكاف بذاته . من ذلك أن المستعمرات البرتغالية مثلا اعتبرت إقليم تابعة desiteritoires non autonomes مع أنها لم تكن خاضعة كقاعدة عامة لنظام متميز عن سائر المقاطعات البرتغالية الأوروبية .

ويقتضى الطابع الأجنبي لعنصر الخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال للجماعة توافر الشخصية الوطنية لهذه الجماعة ، وفي تحديد صفة عدم الاستقلال ، فلقد اعتبرت الجمعية العامة أنه يستخلص لأول وهلة من الطابع الجغرافي والعرقى والثقافي المتميز للأقاليم محل الاعتبار . وهذا ما يستفاد من قرار الجمعية العامة رقم ١٥/١٥٤١ . ويمكن أن يستعان في هذا النطاق بالعوامل الشخصية ، مثل الشعور الوطني وإرادة النضال لدى الجماهير .

والتطور القانوني لحق الشعوب في تقرير مصيرها يرجع أساسا لحركة

تصفية الاستعمار ، ويستفاد من قرارات الأمم المتحدة كقريئة على الخسوع الأجنبي ، فيما يتعلق بشعوب الأقاليم الخاضعة للوصاية .

٣ — الالتزامات والحقوق :

حق الشعوب في تقرير مصيرها يترتب عليه التزامات على عاتق الدول وحقوق لمصلحة الشعوب التي يخصها الأمر .

الالتزامات الدول :

يقع على عاتق سائر الدول الالتزام باحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وأن تساعد الأمم المتحدة بأن تنهض بمسئوليتها التي حددها ميثاقها كما يقع على عاتق الدول أن تمكن الشعوب التي تخضع لسيطرتها من مباشرة حقها في تقرير مصيرها .

ومن باب أولى ، يجب على الدول الامتناع عن كل إجراء يحرم الشعوب من حقها في تقرير مصيرها واستقلالها .

٣ — حقوق الشعوب الخاضعة :

(أ) حق المقاومة ومعارضة الإجراءات التي تهدف الى حرمانها من حقها في تقرير مصيرها ، وهذه المقاومة لا تستبعد اللجوء الى القوة . ويعد ذلك استثناء على قاعدة تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

(ب) ومن ناحية ثانية ، فإن الشعوب يكون من حقها أن تحدد وضعها السياسي بحرية وبدون تدخل أجنبي ، وأن تهتم هذه الشعوب بمواصلة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وبذلك يكون الشعب أمام عدة اختيارات تشير اليها عبارات قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٥/٢٦٢ ، أهمها انشاء دولة ذات سيادة مستقلة ، أو الاتحاد مع دولة مستقلة أخرى .

(ج) وفيما يتعلق بشروط الاختيار ، فإن قرارات الأمم المتحدة تقتصر على الإشارة الى ضرورة مباشرة الشعوب حقها في تقرير مصيرها وبحرية ، كما يستفاد من قرار الجمعية رقم ١٥١٤/١٥ ، أو بكل حرية دون تدخل أجنبي ، كما يعبر عن ذلك en toute liberté et sans ingérence extérieure القرار رقم ٢٠٥/٢٦٢٥ .

وإذا كان ليس من المستبعد أن يتم حق الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق الاستفتاء أو غيره من طرق الاستشارة الديمقراطية ، إلا أن ذلك ليس أمراً مفروضاً ، كما يستفاد مما تجرى عليه الدول في هذا الصدد .

٤ — حدود حق الشعوب في تقرير مصيرها :

قد يكون لاساءة حق الشعوب في تقرير مصيرها أحياناً أثر هدام في النظام الدولي ، وذلك عندما ييسر بواسطة شعوب تعد جزءاً من دول ، وبالتالي يهدد وحدتها الوطنية ، وبالتالي يدخل في تنازع مع سيادة هذه الدول .

الفصل الرابع

الدولة الفلسطينية في القانون الدولي ومشكلة الأقليات

الغاية من هذا الفصل : مشكلة الأقليات من مشاكل القانون الدولي التي ترجع الى بدء نشأة القانون الدولي . وقد تجسدت بعض أحكام حلولها في ظل منظمة عصبة الأمم المتحدة ، وبالنسبة للدولة الفلسطينية لها أهميتها نظرا للتركيبة البشرية لركن الشعب في هذه الدولة ، كما أن الدولة الفلسطينية لابد وأن تكون نقطة يلتصق بها الأقلية العربية الموجودة في اسرائيل حسب قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بكامل حقوقهم ، ومن هنا كان لابد أن نتعرض لحلول القانون لمشكلة الأقليات بإيجاز في هذا الفصل .

نتيجة للحروب والهجرة ، وتوالي الديانات ، وغير ذلك من الأسباب ، توجد في غالبية الدول مشكلة احترام حقوق الأقليات ، ولا تختفى هذه المشكلة إذا توحدت الدين في الدولة ، فقد أدى اختلاف المذاهب ، لدى اليهود والمسيحيين والمسلمين الى وجود أقليات ، **والأوضاع العرقية** ، أن تشكو الأقلية من جور أو تحكم الأغلبية العرقية أو الدينية أو غيرها من صور الأقليات ، وهذا ما حاول القانون الدولي رده عنهم بتقرير حمايتهم ، وقد وضعت بعد الحرب العالمية الأولى ضوابط هامة في اتفاقيات السلام لحل هذه المشكلة ، أشرنا إليها بإيجاز عند دراستنا لدور منظمة عصبة الأمم في حماية حقوق الإنسان ، وراينا أن أهم وجوه النقد التي صوبت إليها أنها جاءت قاصرة على طائفة أو طوائف معينة من الأقليات ، ولم تتضمن حماية للأقليات على مستوى العالم .

ولذلك أهتمت بالمشكلة **المادة السابعة والعشرون** من اتفاقية الحقوق المدنية ، والسياسية ، فنصت على أنه « لا يجوز انكار حق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما ، في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين من جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو الاعلان عن ديانتهم ، واتباع تعاليمها ، واستعمال لغتهم » .

ونلاحظ على هذا النص أنه يهتم بحماية حق الأقليات في المحافظة على ثقافتهم ولغتهم ، ودياناتهم أو مذاهبهم الدينية ، دون التطريق الى غير ذلك من حقوق الإنسان . ولا يعد هذا الوضع في رأينا نقصا في النص ، لأن ما عدا ذلك من **الحقوق المدنية والسياسية** ، أو **الاقتصادية والاجتماعية** ، اذا ما جرى التمييز بشأنها في حق الأقليات بأنواعها المختلفة ، يقع تحت طائلة عدم احترام مبدأ المساواة ، أو التمييز العنصري .

وإذا ارتفعت الدولة الى مستوى مسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان كما جاء في الاتفاقيات الدولية ، تلاشت مشكلة الوضع القانوني للأقليات . ومن الأمثلة النادرة لدول من هذا القبيل بوجوسلافيا التي تضم ست جمهوريات ،

وخمسة قوميات ، وأربع لغات ، وثلاث ديانات ، ويتمتع الجميع بحرية التعيين وممارسة العبادات الدينية ، وصون الحرية الشخصية ، وينعم المسلمون بذلك ، ولهم مدارسهم وصحفهم ، ويدوى صوت المؤذن معلنا ميقات الصلوات في علانية وبدون قيود .

ولمشكلة الأقليات أهميتها في العالمين العربى والإسلامى ، منذ فجر الإسلام ، لذا حرصت الدولة الإسلامية على حماية الأقليات غير الإسلامية ، ووفرت لهم حرية العبادة ، والحماية القانونية ، وفرص التعليم والثقافة بما يتفق وأصولهم ، وهذا التسامح وجد أصوله في أحكام أهل الذمة ، ولو أخذنا مثلا لذلك تطور الأوضاع السياسية في مصر منذ الفتح العربى الإسلامى ، نجد أن عمرو بن العاص استدعى بطريق الأقباط « بنيامين » من مخبئه في أحد الأديرة بالصحراء حيث كان هاربا من الاضطهاد المذهبى البيزنطى ، وترك لاتباعه حرباتهم الدينية الكاملة نظير دفع الجزية التى كان قدرها دينارين في السنة من كل رجل بالغ مع اعفاء النساء والأطفال والشيوخ ، كما شملت رعاية الدولة الإسلامية في مضر اليهود ، وتقلدوا المناصب الإدارية الهامة ، واشتغلوا بالتجارة ، خاصة تجارة الجواهرات ، وأعمال الصيرفة ، وكانوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصرى في العصور الوسطى ، وهذا الموقف المتسامح لا يمكن أن يقارن بما لقبه اليهود في العصور الوسطى من اضطهاد دينى ومذهبى في غرب أوروبا ، خاصة وأن روح القوة هى التى ميزت تلك العصور ، يدل على ذلك ما لا قاه مسلمو ويهود الأندلس من اضطهاد وقمع .

١٢٣ — وبعد الحرب العالمية الأولى تزايدت مقتضيات حماية الأقليات

بسبب إنشاء دول جديدة ، وإعادة تخطيط الحدود ، في أوروبا ، خاصة في بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، واليونان ، ورومانيا ، ويوغسلافيا ، والبنانيا ، وفنلندا . الخ وقد شملت الحماية طائفة من الحقوق ، منها الحق في الجنسية ، وحق استعمال لغتهم سواء في العلاقات الخاصة أو التجارية أو في طقوس العبادات ، أو الصحف والنشر ، والحق في التعليم بهذه اللغة ، وحق الملكية الخاصة ، والحق في المساواة القانونية المماثلة لما تتمتع به الأغلبية ، وما يستتبع ذلك من تحريم كل تفرقة أو تمييز لاعتبارات تعزى الى الأصل أو الدين ، وقد اعترف للأقليات بحق التظلم لجلس عصبة الأمم كما أعطيت محكمة العدل اختصاصا في هذا الموضوع ، لضمان احترام هذه الحقوق التى قررتها الاتفاقيات الدولية للأقليات .

ولم يهتم القانون الدولى الاتفاقي بهذه المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية . مما يعيد في رأى بعض شراح القانون الدولى خطوة الى الخلف ، وترك الأمر للاتفاق الذى تتوصل اليه الدول التى تهمها المشكلة ، ومن أمثلة ذلك الاعلان الألمانى الدانمركى في ٢٩ مارس ١٩٥٥ ، والاعلان الايطالى النمساوى في ٥ سبتمبر ١٩٤٦ . والاتفاق الايطالى اليوغسلافى لسنة ١٩٧٦ .

— ١٢٠ —

ويمكن الاهتداء في ذلك برأى اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية ، لحقوق الإنسان في ٩ فبراير ١٩٦٧ و ٢٣ يوليو ١٩٦٨ في قضية النزاع حول بعض المشاكل اللغوية والتعليمية في بلجيكا .

١٢٣ — ولقد تبني مؤتمر حقوق الإنسان في الاسلام ، الذي عقد في ديسمبر ١٩٨٠ برعاية كلية الحقوق في جامعة الكويت في الفقرة الرابعة من توصياته أن الاسلام يحمي للأقليات ، ولغير المسلمين وللأجانب معاملة عادلة أساسها التسامح والاحترام الكامل ، بما في ذلك الحق في الأمن ، والثروة ، والدفاع عنهم ، وممارسة عقائدهم ، والرعاية الاقتصادية والاجتماعية ، وحدد حقوقهم بصورة تمنع تعدي الحكومات عليها .

١٢٥ — وأخيرا نشير الى أن الدراسة التفصيلية للمركز القانوني للأقليات تتعدى نطاق هذا البحث وتجد مكانها الطبيعي في مقرر القانون الدولي ، وقد بكف طلاب مقرر حقوق الإنسان بأعداد أبحاث تحت رعاية أستاذهم اذا كانت أوضاعهم العلمية تسمح بذلك . كما أن هذا الموضوع سيكون محل إشارة بمناسبة دراسة بعض حقوق الإنسان ، في الأبحاث التالية من دراساتها .

ولا يمكن أن نففل عن الإشارة الى ظاهرة معاصرة غير عادية في بعض الدول ، وهي ظاهرة تسلط الأقلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا — على مصير الأغلبية ، وقد نتج ذلك عن طريق السيطرة على القوات المسلحة ، أو على التشكيلات الحزبية . وهذا الوضع المعكوس يعد نتيجة مباشرة وطبيعية لغياب الأساس الأول الذي ينبى عليه فلسفة حقوق الإنسان في القانون الدولي ، وأحكامه الوضعية ونعنى بذلك مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبهذا نفهم جيدا ، لماذا كرس ميثاقا الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة ١٩٦٦ ، القسم الأول منهما ، لهذا المبدأ .

١٦٩ — خامسا — احترام حقوق الأقليات الثقافية والفكرية بصورة عامة . في القرنين السابع عشر والثامن عشر أبرمت طائفة من المعاهدات الدولية بين الدول الأوروبية ، تحتوي أحكاما تهدف تحقيق نوع من المساواة في المعاملة ، وقد بدأ الاهتمام بحقوق الأقليات الدينية Religious minority ثم اتسعت هذه الحماية لتشمل اللغة والثقافة . وابتداء من القرن التاسع عشر ظهر الاهتمام بالوضع العام للأقليات في المعاهدات الدولية متعددة الأطراف . وأصبحت تشمل الى جانب ما سبق ، المساواة في الحقوق المدنية والسياسية ، ومن أمثلة ذلك نشر الى الاعلان الختامى لمؤتمر فيينا في ٩ يونيو ١٨١٥ الموقع عليه من النمسا وفرنسا وبريطانيا والبرتغال وبروسيا وروسيا والسويد . ومع بداية القرن العشرين ارتسمت ملامح قانون موحد للأقليات ، ويرى بعض الشراح أن الفضل في ذلك يرجع الى دول الديموقراطيات الاشتراكية الأوروبية . كذلك أهتم مجلس عصبة الأمم بالوضع القانوني للأقليات عامة ، بما في ذلك الحقوق الثقافية ، وذلك عن طريق حق التظلم الذي عهدت به اليه اتفاقيات

السلام التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى ، وأيضاً ساهمت محكمة العدل الدولية الدائمة عن طريق الاختصاص الذي آل إليها منصوصاً عليه في ذات الوثائق المشار إليها ، ومن أهم ما يمكن الرجوع إليه في هذا الصدد ، رأيها الاستشاري بتاريخ ٦ أبريل ١٩٣٥ . ويمكن كذلك الإشارة إلى الأثر الذي تركه ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بالنص على احترام حقوق الإنسان ، وتحقيق العدالة والنهي عن التمييز في ذلك لأي سبب . وعند التحضير لصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اقترح الاتحاد السوفيتي أن يتضمن النص على أن لكل شعب ولكل القوميات التي تتكون منها الدولة ، حقوقاً متساوية . ولا يجوز أن يسمح القانون الوطني بأية تفرقة . ويجب أن يضمن هذا القانون للأقليات الوطنية الحق في استخدام لغتها القومية Native Language ، وإنشاء وإدارة مدارسها الوطنية ، ومكتباتها أو متاحفها وغير ذلك من المؤسسات التعليمية والثقافية . . . « ولكن هذا المشروع حذف في الجمعية العامة بأغلبية الأصوات . ولقد سبقت دراسة المادة ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وصلتها بالموضع العام لحقوق الأقليات ، ونكتفى هنا بحالة (١) . وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة العامة لحماية حقوق الأقليات تثير مشكلتين قانونيتين هامتين ، الأولى الطبيعة القانونية للالتزامات الناشئة على عاتق الدولة الملزمة باحترام الوضع الدولي للأقليات The Igel nature of the obligations imposed in Sta tes وبحقوق الأقلية Problems of Holders of minority وليس هنا مجال تفصيل شرح هاتين المسألتين ، ونكتفى بالإحالة إلى أحد المراجع المتاحة ، إذا سمحت ظروف المقرر في أي من فصول الدراسة ، من حيث مستوى الطلاب العلمي وتخصصاتهم . ونكتفى بالإشارة إلى أن المشكلة الأولى تعنى الفصل فيما إذا كانت الدولة ملزمة فعلاً بتمكين الأقليات التي توجد بها من مباشرة هذه الحقوق ، أم يقع على عاتقها فقط مجرد الالتزام بالامتناع عن كل ما يهوقهم من التمتع بها ، وبعبارة أخرى ، المفاضلة بين فكرتي الالتزامات الإيجابية ، والسلبية ، وهو ما نشير فيه إلى موقف اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (٢) .

(٢) نحيل إلى المرجع السابق بخصوص هذا الموضوع .

القاهرة ١٩٨٧ .

(١) نحيل في هذا الصدد إلى مؤلفنا : الإطار القانوني لحقوق الإنسان . . .

الفصل الخامس

الدولة الفلسطينية والارهاب الدولي

الغاية من هذا الفصل : هناك اتهام من جانب بعض الدول للشعب الفلسطيني ومثلته منظمة التحرير الفلسطينية بأنهم يباشرون الارهاب الدولي ، وقد تزعمت هذا الاتجاه الولايات المتحدة الامريكية وجعلت آدائنه شرطا للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . كما ان بيان السيد ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اشرنا اليه في الفصول السابقة قد حرص على ادانة الارهاب الدولي . وقد أكد في مؤتمره الذي عقده في جنيف على هذه الادانة - كما أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما قررت الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية الذي بدت أول حلقاته في تونس يوم ١٦/١٢/١٩٨٨ قد اشترطت أن تتخلى الثورة الفلسطينية عن الارهاب وأكدت أن استمرار هذا الاتصال مرهون بالوفاء بهذا الالتزام .

١ - يتعرض حق الانسان في الحياة لخطر جسيم ، مرجعه الارهاب الذي يقوم به شخص أو جماعة لأهداف متنوعة ، قد تكون لمجرد الابتزاز المالى ، وقد تكون من وسائل العنف التى يلجأ اليها لتوجيه النظر الى ظلم يتعرض اليه شعب ما . وإذا كان الارهاب فى مثل الحالة الأولى جريمة فى القانون الدولى وسائر القوانين ، فأن الأمر فى مثل الحالة الثانية يتطلب التفرقة بين حالاته المشروعة وغير المشروعة طبقاً للقانون الدولى ، وهذا ما نوجزه فى الملاحظات الآتية(....) :

(....) انظر البحث المقدم منا الى اللجنة التى شكلتها جامعة الدول العربية لدراسة الموضوع فى صيف عام ١٩٧٣ ، وايضا بحثنا المنشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى حول هذا الموضوع .

مشكلة الارهاب الدولى وعلاقتها بحقوق الانسان مع بيان موقف الشريعة :

على الرغم من أن مشكلة الارهاب الدولى لم تكن من الموضوعات المطروحة بصورة مباشرة فى صدر الاسلام ، فأنها بسبب حوادث خطف الطائرات العديدة ، ولصلتها بحقوق الانسان عامة ، ولاهتمام الأمم المتحدة بها منذ دورة ١٩٦٢ وعودتها لدراستها خلال الدورة التى بدأت فى الأسبوع الثالث من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، فأنه على ضوء ذلك يجب أن نتساءل عن موقف الشريعة الاسلامية منها . وفى هذا النطاق يمكن القول بأن الشريعة الاسلامية ضد الارهاب اذا كان المقصد منه مجرد الاعتداء على الممتلكات والأرواح ، ويمكن فى هذا الصدد الاشارة الى ما جاء فى سور الآية ٩١ من قوله تعالى « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنه

ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وأن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبة مؤمنة » . فالآية تجرم القتل العمد وتفرض الجزاء في حالة القتل الخطأ كما هو واضح من صياغتها ، كذلك يمكن الإشارة الى قوله تعالى « ومن قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ... » فهذه الآية نرفع العقاب عن قتل النفس في حالة الفساد الذي يعم الأرض ، ولعل من اشد سور الفساد في الأرض وجود المحتل الغاصب واحتلاله لها بالقوة ، فتكون مقاومته واجبا ، وهى بهذا المعنى تبرز المفهوم الحقيقي للارهاب الدولى ، وتخرج من دائرته حالات مقاومة العدو وانزال الخسائر به ، سواء في عقر داره ، أو في الأقاليم المحتلة ، أو في أى مكان آخر . ولذلك فاننا نرى ان الشريعة الاسلامية تتفق مع الاتجاهات الحديثة في تقرير الرابطة بين الارهاب الدولى وحقوق الانسان ، وفي تعريف وتحديد مفهوم الارهاب الدولى . وسوف نخص هاتين المسألتين بالتحليل السريع على الوجه الآتى : —

(١) **الارهاب وحقوق الانسان** . يمكن القول بأن الاعلان العالمى لحقوق الانسان يدين في مادته الثلاثين الارهاب الدولى ، لانها تقرر أن أى حكم فى الاعلان لا يمكن تفسيره على انه يعطى لاية دولة أو فرد أو مجموعة من الأفراد أى حق فى القيام بنشاطا أو عمل يهدف الى تحطيم الحقوق والحريات الواردة فى الاعلان ... » وهذا الحكم تتضمنه المادة الخامسة من كل من ميثاق الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، ومن ميثاق الحقوق المدنية ، اللتين أقرتهما الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، والمادة ١٧ من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان والمادة ٢٩ (١) من الاتفاق الأمريكى لحقوق الانسان .

والأمر هنا يتعلق بادانة سائر أشكال الارهاب ، بما فى ذلك الارهاب الذى تقوم به الدول كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل ضد الدول العربية ، كما أنه يشمل كذلك الارهاب الذى تقوم به الدول ضد رعاياها .

ولكن الارهاب الفردى كوسيلة للرد على ارهاب الدولة ، وهو الوضع الذى توجد فيه حركات التحرير ، مثل منظمات المقاومة الفلسطينية ، لا يدخل فى نطاق الارهاب الدولى غير المشروع ، لانه فى جميع الازمنة ، تم التسليم من جانب المجتمع الدولى، والاعتراف، بقيام حالات للعنف المشروع ، مثل العصيان الثورى وقد لمست مقدمة الاعلان العالمى لحقوق الانسان هذا الوضع بالإشارة الى انه من الضرورى ان يكون هناك ضمان قانونى لحقوق الانسان ، حتى لا يكون الفرد فى النهاية مضطرا الى الثورة ضد التحكم والتعسف .

ومن ذلك أيضا مقاومة النظم الاستبدادية والاستعمارية ، ويستند ذلك الى الحق فى تقرير المصير ، سواء اعتبرنا هذا الحق جزءا من حقوق الانسان

أو مجرد مبدأ سياسى كما يرى البعض لأن التمتع بحق تقرير المصير يعد شرطاً ضرورياً لضمان احترام حقوق الإنسان فى مجموعها ، مادام أن الإنسان لا يمكن أن يكون حراً اذا كان ينتهى لشعب لا يستطيع تحرير نفسه . ويجب ملاحظة الوضع الهام الذى يستأثر به حق تقرير المصير فى مواثيق حقوق الإنسان ، فهو مقرر فى المادة الأولى التى تكون بمفردها الجزء الأول من ميثاقى حقوق الإنسان الذين اصدرتهما الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، كما أنه يحتل مكان الصدارة فى القرار رقم ١٥١٤ الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وعندما يصبح الارهاب الوسيلة الوحيدة لمقاومة ارهاب الدولة فإنه على الرغم من أن الارهاب الفردى يؤدى الى المساس بحقوق الإنسان ، أو الحد منها بصورة واضحة ، فإنه عندها يعرض الأمر على القاضي ، يكون من الواجب عليه أن يقارن بين هذين الوضعين المتناقضين أساساً للنشاط الارهابى ، وقد تؤدى هذه المقارنة الى الاعتراف بمشروعية النشاط الارهابى المسند للفرد طبقاً لقواعد القانون الدولى اذا لم يتجاوز الحدود التى رسمتها هذه القواعد ، واما الى تقرير ظروف مخففة اذا لم تتوافر شروط الاعفاء المطلق من العقاب فى حالة تجاوز الحدود التى رسمها القانون الدولى ، ويجب للتمتع بهذا الوضع فى هاتين الحالتين توافر عدة شروط أهمها : —

- ١ — أن يكون مرتكب العمل المجرم منتمياً الى حركة منظمة .
 - ٢ — وأن يكون هذا الفعل متناسباً مع الغرض المراد تحقيقه مما يؤدى الى استبعاد حالات الارهاب التى ترتكب لذاتها مثل ابتزاز الأموال .
 - ٣ — يجب ألا يكون الفعل قد انصب أساساً على الأفراد الأبرياء عمداً .
 - ٤ — وألا يكون قد ارتكب بسبب المسؤولية الدولية للدولة الغير ، والتى لا علاقتها لها بالبتة بالأوضاع الدولية التى ارتكبت فى سبيلها أعمال ارهاب .
- (ب) ولكى نزيد هذا الموضوع وضوحاً فإننا نرى من الضروري الاطاحة السريعة بتعريف الارهاب الدولى ، لأن هذه التعريف هو الذى يبرز مفهومه فى الشريعة الاسلامية و فى القانون الدولى (انظر الوثيقة رقم ٨٦٦) .
- ١ — حول تعريف الارهاب الدولى وتحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولى وقرارات المنظمات الدولية : —

أضحى من الضرورى التعرض لتعريف الارهاب الدولى ، بعد أن قررت الجمعية العامة فى قرارها رقم ٣٠٣٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢ القيام بدراسة فى دوراتها القادمة . ولقد كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الوفود متعلقة بتعريف وتوضيح معنى الارهاب الدولى ، كذلك استشعرت اللجنة السادسة أهمية التركيز على تعريف وتوضيح معنى الارهاب .

وترتكز فكرة الارهاب على استعمال القوة غير المشروع ، ومن ثم تلزم التفرقة بين حالات الاستعمال المشروع للقوة ، وحالاتها غير المشروعة ، وبهذا المدلول لا يكون الأمر جديداً على الفكر القانوني سواء القانون الدولي أو القانون الداخلي ، وفي نطاق هذا القانون الأخير هناك حالات لاستعمال القوة لا تعد مصدراً للمسؤولية المدنية أو العقاب الجزائي ، مثل حالة الدفاع عن النفس أو المال ، كما أن القانون الجنائي والدستوري يعرفان أيضاً التفرقة بين الجرائم السياسية وغيرها من الجرائم ، وهذا ما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في القانون الدولي عند تعريف الارهاب الدولي وتقنين أحكامه ، وهذا المعنى لم يغيب عن فكرة الأمين العام للأمم المتحدة عندما ذكر أنه « ليس للارهاب الدولي صلة باستعمال القوة لاغراض مشروعة في الحياة الدولية ، وأن الميثاق وسائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بخصوص حركات التحرير لا يمكن المساس بها تحت غطاء الارهاب الدولي » وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف الارهاب الدولي بأنه كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة ، وكذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي تحدده المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي ، لأنها كذلك تقع تحت طائلة العقاب طبقاً لقوانين سائر الدول وهو ما سبق أن استندت إليه الأحكام التي أصدرتها محكمة نورمبرج ومحكمة طوكيو ، بخصوص معاقبة مجرمي الحرب العالمية الثانية . وبعد الفعل أرباباً دولياً ، وبالتالي جريمة دولية ، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة ، كما يشمل أيضاً أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول .

ولكن لا يعد أرباباً ، وبالتالي لا يعاقب عليه القانون الدولي ، إذا كان الباعث عليه الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد — حقوق الإنسان — أو الشعوب — حق تقرير المصير — ، والحق في تحرير الأرض المحتلة ، ومقاومة الاحتلال ، لأن هذه الأفعال تقابل حقوقاً يقرها القانون الدولي للأفراد والدول ، بحيث يكون الأمر هنا متعلقاً باستعمال مشروع للقوة طبقاً لأحكام القانون الدولي الاتفاقية والعرفية يؤيد هذا التصور الذي عرضناه ما يلي : —

(أولاً) : الفقرات رقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من قرار الجمعية رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨/١٢/١٩٧٢ وهو القرار المتعلق بإجراءات مكافحة الارهاب الدولي .
(ثانياً) : قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، والمعروف بقرار تصفية الاستعمار .

(ثالثا) : قرار الجمعية العامة رقم ١٤١ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٦٥ ، وقرارها الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٦ اللذان اكدا حق الشعوب في تقرير مصيرها .

(رابعا) : القرارات التي اصدرها المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي انعقد في طهران ، في مايو ١٩٦٨ .

(خامسا) قرارات عديدة وهامة اصدرتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ، تذكر على سبيل المثال منها ما يأتي :

(١) القرارات ذات الطابع العام : وتشمل :

١ — قرار ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٠ والذي طالب شباب العام بالوقوف ضد أى عمل عسكري يهدف الى القضاء على حركات التحرير .

٢ — قرار ٢ ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي قرر حق اعضاء حركات المقاومة والتحرير في افريقيا والمناطق المستعمرة في أن يعاملوا كاسرى حرب طبقا لاتفاقيات جنيف ، وأن استخدام الفازات ضد المدنيين وغيرها من الاسلحة الكيماوية والبيولوجية يعد انتهاكا للوضع القانوني للمدنيين ، كما حدثه اتفاقيات لاهاى . ومما لا شك فيه ان هذا القرار يجب ان يطبق على سائر حركات المقاومة والتحرير في أى جزء من العالم لان أية تفرقة لا يمكن تبريرها من الناحية القانونية والمنطقية .

٣ — ما قرره اللجنة الاجتماعية في ٥ نوفمبر ١٩٧٠ ، من أن الدولة التي تقوم سياستها على التفرقة العنصرية ، والتمييز العنصرى لا مكان لها في الابعام المتحدة .

٤ — قرار الجمعية العامة في ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ بسحب الاعتراف بأوراق الاعتماد الخاصة بوفد جنوب افريقيا العنصرية .

(ب) القرارات التي أدانت اسرائيل : وهذه القرارات لا حصر لها نذكر على سبيل الامثلة لها ما يلي :

١ — تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للامم المتحدة ، الذي اذيع في ٢ نوفمبر ١٩٧٠ الذي تضمن ادانة اسرائيل بانتهاك حقوق الانسان في الاقاليم العربية المحتلة .

٢ — قرار الجمعية العامة في ١٧ ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي قرر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بأية وسيلة ، وان الاستيلاء على الاراضى بالقوة والاحتفاظ بها يعد اعتداء على حق هذا الشعب في تقرير مصيره ، ونقضا لميثاق الامم المتحدة .

٣ — قرار اللجنة السياسية في ٤ ديسمبر ١٩٧٠ بالاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

٤ — قرار الجمعية العامة في ٥ ديسمبر ١٩٧٠ الذي قرر ان الاعتراف الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني يعد عنصرا لا غنى عنه لاقرار السلام في المنطقة .

٥ — قرار اللجنة السياسية في ١١ ديسمبر ١٩٧٠ ، والذي أدانت فيه الاجزاء الجماعية ، التي تقوم بها اسرائيل ضد سكان الاقاليم العربية المحتلة .

٦ — التركيز على ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني في سائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بعد مناقشة مشكلة النزاع الاسرائيلي (مشكلة الشرق الاوسط) في دوراتها المختلفة ، ابتداء من قرار ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، ثم قرار عام ١٩٧١ ، وقرار عام ١٩٧٢ .

٧ — قرارات الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين ومن أهمها :

(١) قرارات ٧ ديسمبر ١٩٧١ بخصوص تدمير مساكن اللاجئين في غزة وعدم السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة ، وحقه في تقرير مصيره ، وضرورة احترام قرارات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني .

(ب) قرار ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، الذي قرر الغاء اجراءات ضم الاراضي العربية المحتلة واقامة المستعمرات الاسرائيلية ، ونقل المدنيين ، وتدمير القرى ومصادرة الاراضي والإملاك لعقارية ، وطرده وترحيل لسكان ، وعدم السماح بعودة اللاجئين والمطرودين ، والتوقف عن عمليات التعذيب ، واجراءات العقاب الجماعي .

(سادسا) المادة الاولى من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي احدى اتفاقيات حقوق الانسان التي أقرتها الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، التي أكدت بصورة قاطعة حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويجب ان تقرن قراءة هذه المادة بالمادة الخامسة الفقرة الثانية من نفس الاتفاقية ، التي تحظر التحلل من أحكام الاتفاقية بحجة عدم الانضمام اليها .

(سابعاً) المادة الاولى من الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ .

(ثامناً) اعلان اللجوء الاقليمي الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٧ ، الذي حث الدول على ايواء اللاجئين فرارا من تعسف سلطات الاحتلال وسلطات الاستعمار الاستيطاني ، واعتبارهم من الاشخاص الذين لا يجوز تسليمهم أو طردهم .

٢ — وتشمل جريمة الارهاب لادولى الاعمال التى يقوم بها الافراد او الهيئات التابعة للدول ضد الوضع القانونى المقرر للتوظيف الدولية ، مثل رؤساء الدول والسلك الدبلوماسى والموظفين الدوليين ، وممثلى الدول لدى المنظمات الدولية ... الخ . وهنا يجب ان نركز من جانبنا — الدول العربية — على الاعمال التى قامت بها اسرائيل ضد وفود الدول العربية لدى الامم المتحدة ، وضد رؤساء الدول الصديقة المؤيدة للحق العربى ، مثل أعمال الارهاب التى قام بها يهود الولايات المتحدة الامريكية ، بتدبير مع اسرائيل وتحريض من جانبها ضد الرئيس السابق المؤسوف عليه الجنرال شارل ديغول خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية ، مما حمله على قطع الزيارة ، وايضا المظاهرات التى قابل بها هؤلاء اليهود السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى بريجنينيف ، خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية فى يونيو سنة ١٩٧٢ .

ويجب ان تشمل جريمة الارهاب الدولى ايضا الاجراءات التى تقوم بها الدول ضد مواطنى الدول الاخرى بالمخالفة لقواعد القانون الدولى المحددة لحقوق الانسان ، ولركز الاجانب ، ومن المهم ان يركز الجانب العربى فى مناقشات الجمعية العامة عند نظر موضوع الارهاب الدولى على امثلة لذلك ، تشير منها الى موقف المانيا الفيدرالية من المواطنين العرب فى عام ١٩٦٧ وطردهم بصورة مهينة بعد عملية ميونخ ، كذلك موقف الولايات المتحدة مقارنا بموقفها وموقف محاكمها العنيف من أى تصرف يصدر عن عربى ، من ذلك الحكم بالحبس لمدة ثلاث سنوات على بشارة سرحان لانه ارسل خطاب تهديد الى رئيسة وزراء اسرائيل اثناء زيارتها الرسمية للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٧٣ .

٣ — واذا كان العدوان واستعمال القوة المسلحة من الجرائم الدولية المستقرة الآن ، فان الانار التى تترتب عليها لا تدخل بدون شك فى اطار المفهوم الذى يجب ان يعطى للارهاب الدولى ، بمعنى ان قيام هذا الظرف يؤدى الى ان ترفع عن سائر الاعمال التى يقوم بها الافراد او الجماعات ، بقصد مقاومة العدوان والجرائم الدولية الاخرى مثل جريمة ابادة الجنس البشرى ، صفة الارهاب الدولى ، لانها تكون من قبيل استعمال القوة المشروعة فى القانون الدولى .

٤ — ومما سبق يمكن ان نركز على ما يلى :

(١) انه مع غياب تعريف الارهاب الدولى ، وما يخرج من نطاقه فان الاهتداء بقواعد القانون الدولى وقرارات المنظمات الدولية التى اشرفنا الى امثلة لها ، يساعد على وضع ضوابط محددة لجريمة الارهاب الدولى ، وان من اهم هذه المعايير النظر الى مشروعية الفعل أو عدم مشروعيته ،

.

وبمعنى آخر ، مشروعية استعمال القوة أو عدم مشروعيتها ، طبقا لقواعد القانون الدولي ، ويرفع عنه وصف الجريمة ، في حين يكون الأمر على عكس ذلك في الفرض الثانى ، ولا يعد ذلك بدعا ، لان القانون المدنى والقانون الجزائى فى سائر الدول منذ عهد بعيد جدا ، قد اتجاها ذات الاتجاه فى مسائل المسؤولية المدنية والجنائية فلا عجب أن يكون الأمر كذلك فى القانون الدولي .

فى تفصيل سائر المسائل التى أشرنا إليها فى الصفحات من ١٠٣ الى ١١٠ فحيل القارئ الى التقرير المقدم لجامعة عين شمس عن مشاركتنا فى المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذى عقد فى استاسبورج سنة ١٩٧٣ .

(ثامنا) : نوجه النظر الى اننا هنا أشرنا الى الارهاب الدولي الذى يقوم به أفراد ، أو هيئات لا يصدق عليها وصف الدولة فى القانون الدولي ، ولم نتعرض من قريب أو بعيد الى مشكلة الارهاب الدولي الذى تقوم به الدول مباشرة أو عن طريق آخر ، سواء ضد مواطنيها ، أو مواطنى الدول الأخرى أو ضد المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية ، أو مؤسساتها العسكرية والعلمية ، أو وسائل المواصلات البحرية أو الجوية ، أو ضد أعضاء التمثيل الدبلوماسى والقنصرى الخ لان هذه المسائل ، وإن كانت تمس حقوق الانسان ، لما يتفرع عنها من عدوان عن حق الانسان فى الحياة وغيره من الحقوق ، الا أن مجال دراستها فى القانون الدولي العام .

الفصل السادس

الجرائم الدولية التي ارتكبتها إسرائيل في الاقاليم العربية المحتلة

الغاية من هذا الفصل : ارتكبت إسرائيل منذ نشأتها في سنة ١٩٤٨ جميع الجرائم الدولية في حق الشعب الفلسطيني ، ووثائق الأمم المتحدة تضم هذه الجرائم في مجلدات كاملة . ونظرا لأن جميع الدول ملزمة بعدم ارتكاب هذه الجرائم الدولية ، التي ارتكبتها النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، ولأن الاعتراف من جانب الفلسطينيين بدولة إسرائيل يعطيهم الحق في أن يطالبوا إسرائيل بكل ما يعطيهم القانون الدولي من حقوق مرتبطة بهذه الجرائم ، كان لابد أن نعرض في هذا الفصل بإيجاز لاحكام القانون الدولي المتعلقة بالجرائم الدولية .

((التطور التاريخي ونظرة عامة)) : نخص هذا الموضوع لأهميته في مجال دراسة حقوق الانسان بالملاحظات الآتية :

١٠٢ — نشير الى هذه الجرائم وعلاقتها بحقوق الانسان في ايجاز شديد : —

اولا : جريمة الحرب

(ا) **الحرب تصيب في المكان الأول حياة الانسان** . ولقد بدأ الاهتمام بجرائم الاعتداء ، بصورة جدية ، بعد الحرب العالمية الاولى ، حيث ابرمت عدة اتفاقيات دولية ، حاولت تحديد الأفعال التي يتكون منها الاعتداء ، مثل اعلان الحرب والغزو والهجوم ، والحصار البحري المدعم بوحدات مسلحة ، كما جاء في بعض الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها روسيا في يوليو ١٩٣٣ ، مع بعض الدول الأخرى .

(ب) ولقد أهتمت عصبة الأمم أيضا بهذه المسألة ، وذلك عندما أصدرت جمعيتها قرارا في ١٩٣٧ يصف حرب الاعتداء بأنها جريمة دولية . ومنذ الحرب العالمية الثانية اهتمت الدول بهذه المسألة في معاهدات التحالف ، من ذلك معاهدة بروكسل ١٩٤٨ ، المعدلة باتفاقيات باريس ١٩٥٤ ، ومعاهدة شمال الاطلس في ١٩٤٩ ، التي حاولت تعريف العدوان .

(ج) ولقد بذلت المحاولات في نطاق الأمم المتحدة لوضع تعريف شامل للعدوان ، وذلك لأهمية هذه المسألة لتطبيق المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة . ولقد عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المهمة الى لجنة القانون الدولي ، التي بدأت دراستها لفكرة الاعتداء وعناصرها ، ومحاولة تعريفها ، في دورتها الثالثة (١٩٥٠) واتخذت اللجنة أساسا لدراساتها السابقة قاعدة لا جريمة بدون نص «Nullum crimen sine lege»

ولقد أصيبت أعمال لجنة القانون الدولي بجهود ، نظرا لاختلاف وجهات

النظر بخصوص تعريف جريمة الاعتداء ، حيث وجد في هذا السبيل اتجاهان :
الأول دافع عنه الأستاذ جورج سل ، والذي لم يكن يرى أن يقوم
التعريف على مجرد التعداد للأفعال التي يتكون منها الركن المادى لهذه
الجريمة ، بل دافع عن وضع تعريف عام يمكن أن يواجه كل تطور مستقبل ،
 ولذلك اقترح تعريفا وقف الى جانبه عدد من أعضاء لجنة القانون الدولى ،
 خاليا من أى تعداد ، وهذا التعريف صيغ على النحو التالى :

« الاعتداء هو كل جريمة ضد الانسان وأمن الانسانية ، هذه الجريمة
 تتكون من كل التجاء الى القوة مخالف لاحكام ميثاق الأمم المتحدة ، يهدف الى
 تعديل القانون الدولى الوضعى السارى ، أو يؤدى الى الاخلال بالنظام العام » .
والاتجان الثانى الذى جذب اليه فريقا آخر من أعضاء لجنة القانون

الدولى ، الذين دافعوا عن فكرة التعريف التحليلى للعدوان
Une définition analytique de l'agression وذلك عن طريق حصر أكبر عدد من الوقائع
 التى يمكن أن تشكل أركان الاعتداء .

ولقد حال هذا الاختلاف دون الوصول الى تعريف لفكرة الاعتداء . ثم
 عرض الأمر على الجمعية العامة خلال دورة (١٩٥١ - ١٩٥٢) ، ولكن
 اللجنة السادسة للجمعية العامة لم تستطيع التغلب هى الاخرى ، على
 الخلاف السابق ، الخاص بطريقة التعريف ، واقررت أخيرا ، اللجنة
 السادسة على الجمعية العامة بأن تكلف الأمين العام للمنظمة ، بأن يقدم
 تقريرا مفصلا خاصا بتعريف الاعتداء ، وعبرت عن أملها لمصلحة السلام
 والأمن والعدالة الجزائية *La Justice pénale* فى أن يتم تعريف الاعتداء
 على أساس عناصره الأساسية . (وفى تفصيل هذه المسألة انظر)

Louis cavaré: les sanctions dans le cadre de l, N.U. Recueil
des cours de I, ac. de la Haye, 1952, vol 2., وأنظر كذلك مؤلفنا فى
 القانون الدولى العام، المشار اليه سابقا بخصوص التطورات الاخيرة فى تعريف
 العدوان . وقد وافقت الجمعية العامة بعد جهود مضية فى ١٤ ديسمبر سنة
 ١٩٧٤ ، خلال دورتها التاسعة والعشرين على التوصية رقم ٣٣١٤ ، المتضمنة
 لتعريف العدوان ، فنصت فى المادة الاولى على أنه استخدام القوات المسلحة
 ضد سيادة ووحدة اقليم أو سيادة احدى الدول ، بأية طريقة لا تتفق مع ميثاق
 الأمم المتحدة وتعريف العدوان الوارد فى التوصية كما حددته المادة الثالثة من
 التوصية يشمل الأعمال الآتية :

١ - الغزو أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة من جانب احدى الدول
 لاقليم دولة أخرى ، والاحتلال العسكرى حتى ولو كان مؤقتا ، وما يترتب على
 ما سبق من ضم كل أو بعض اقاليم الدولة المعتدى عليها .

- ٢ — القصف بواسطة القوات المسلحة لأقليم دولة أخرى أيا كانت الأسلحة المستعملة .
- ٣ — فرض الحصار على الموانئ والسواحل بواسطة القوات المسلحة .
- ٤ — استخدام القوة المسلحة لأحدى الدول ضد القوات البحرية أو البرية أو الجوية لدولة أخرى .
- ٥ — استخدام القوات المسلحة لأحدى الدول الموجودة على إقليم دولة أخرى بشكل يتنافى مع الشروط المنظمة لوجودها ، أو استمرار هذا الوجود بعد إلغاء الاتفاقية المنظمة له بين هاتين الدولتين .
- ٦ — السماح من جانب الدولة لدولة أخرى بأن تستخدم إقليمها للعدوان على دولة ثالثة .

٧ — إرسال الدولة أو مساعدتها لمجموعات أو عصابات مسلحة أو جماعات غير منظمة أو مرتزقة ، للقيام بأعمال مسلحة ضد دولة أخرى ، إذا كانت هذه الأعمال من حيث الجسامة تصل إلى مستوى الأعمال السابقة .

وتنص المادة الرابعة من التوصية على حق مجلس الأمن في أن يعتبر أى تصرف عدواني بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، في غير الحالات التى ذكرتها صراحة المادة الثالثة من التوصية .

وهزمت المادة الخامسة من التوصية الاستناد إلى العوامل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، أو غيرها لتبرير الأعمال العدوانية ، واعتبرت الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولى ، تترتب عليها المسؤولية الدولية وعدم مشروعية اكتساب الأقاليم أو الحصول على وضع خاص ، إذا نشأ أيهما بسبب العدوان .

وقضت المادة السابعة من التوصية ، بأن تعزيف العدوان في المادة الثالثة منها ، لا ينتقص من حق تقرير المصير والاستقلال ، بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالى لمبادئ القانون الدولى لعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، وحق التحرر من السيطرة الاستعمارية والنظم العنصرية ، وحق الشعوب في الكفاح من أجل استقلالها وتحررها من التبعية الأجنبية وغير ذلك من صور مباشرة حق الدفاع الشرعى .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد وقعت خلال السنوات الثلاث الأولى من الثمانينات (١٩٨٠ — ١٩٨٣) أربعون حالة من الحروب التقليدية وحالات الثورة الداخلية ، منها عشر حروب في الشرق الأوسط ، وعشر في أفريقيا وعشر في آسيا ، وتسع في أمريكا اللاتينية وثلاث في أوروبا .

وقبل قيام عصبة الأمم المتحدة لم يكن القانون الدولى يهتم إلا بقليل من

الجرائم التي كانت توصف بأنها من الجرائم الدولية انظر Waldo; Recueil des cours, 1962 - 2,212 - 219.

(ثانيا) : جريمة القرصنة التي توجد جذورها في التطور الذي عاصر الملاحة الدولية ، وكانت تعد جريمة استثنائية يترك العقاب عليها لاية دولة تقبض على المجرم . ولقد نص على هذه الجريمة في المادة ١٩ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ الخاضعة بنظام أعالي البحار ، ، حيث جاء بها أنه « في أعالي البحار أو في أي مكان غير مشمول بسيادة اية دولة ، لكل دولة الحق في أن تقبض على السفينة أو الطائرة التي تقوم بأعمال القرصنة ، ولها أيضا أن تستولي على السفينة التي استحوذ عليها عن طريق القرصنة والتي توجد تحت سيطرة القراصنة ، ولها أن تقبض على الأشخاص وتصادر الأموال الموجودة على ظهر تلك السفينة . وتختص محاكم الدولة التي ألت القبض على القراصنة بتوقيع العقوبة على هؤلاء الأشخاص ، وتقرر أيضا مصير السفينة أو الطائرة أو الأموال التي تم الاستيلاء عليها ، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية » .

(ثالثا) : وتتكلم المادة ١٣ من الاتفاقية السابقة عن الجريمة ثابتة استقرت في القانون الدولي العام منذ قرون عديدة وهي جريمة الاتجار بالرقيق ، وذلك بنصها على أن « كل دولة تتعهد باتخاذ الاجراءات الكفيلة بغرض العقاب على نقل العبيد على ظهر سفينة تحمل عليها » .

(خامسا) : جريمة مخالفة قوانين الحرب . والصورة الثالثة للجرائم الدولية التي كانت معروفة قبل قيام عصبة الأمم ، تتعلق بالعقاب على مخالفة قوانين الحرب ، وذلك بمعاقبة افراد القوات المسلحة ، الذين ارتكبوا أثناء عمليات الحرب أعمالا تحرمها قواعد القانون الدولي العام ، الخاصة بالساوك الواجب اتباعه خلال الحرب .

وقبل الحرب العالمية الاولى كان هناك خلافا في الرأي حول مدى مشروعية محاكمة الاسرى من افراد القوات المسلحة المعادية ، أثناء قيام حالة الحرب ، عن جرائم الحرب التي ارتكبوها قبل وقوعهم في الاسر . ولكن العمل استقر خلال الحرب العالمية الاولى على مشروعية اجراء هذه المحاكمات حتى قبل انقضاء الحرب .

وظبقا للمادة ٢٢٧ من معاهدة فرساي كان من الواجب ان يقدم غلبوم الثاني رئيس الدولة الالمانية خلال الحرب العالمية الاولى ، لمحاكمة علنية امام محكمة خاصة ، عن الخيانة العظمى التي ارتكبها ضد الاداب الدولية وضد قدسية الاتفاقات الدولية . ولكن هذا النص لم ير التطبيق العملي ، نظرا لامتناع هولندا عن تسليم غلبوم الثاني الذي لجأ اليها بعد هزيمة المانسا في الحرب العالمية الاولى . وتذرعت هولندا في ذلك بأن الجرائم المطلوب محاكمة

غليوم الثانى عنها تعد حسب القانون الهولندى من الجرائم السياسية التى لا يجوز التسليم فيها .

وطبقا للمادة ٢٢٨ من معاهدة فرساي اجبرت حكومة المانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى على الاعتراف للحلفاء بحقهم فى محاكمة المواطنين الالمان ، امام المحاكم العسكرية للدول التى ارتكبت تلك الاعمال ضد افراد قواتها المسلحة . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ازداد الاتهام بمحاكمة مجرمى الحرب ، على اثر الاتفاقات التى أبرمت غداة هذه الحرب ، التى قررت انشاء محاكم عسكرية فى نورمبرج وطوكيو ، للقيام بمحاكمة مجرمى الحرب العالمية الثانية . وكانت تلك المحاكم تملك محاكمة الاشخاص الذين كانوا يقومون بأعمال فى خدمة قوات المحور سواء بصفتهم الشخصية أو باعتبارهم أعضاء فى منظمة ، والذين ارتكبوا احدى الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية ، التى انشأت محاكم نورمبرج أو طوكيو .

وقد وجد من الآراء من نادى بعدم مشروعية المحاكمات السابقة وانعدام اى اساس قانونى لها ، وذلك لان الحكومة الالمانية لم تكن طرفا فى الاتفاقات الدولية التى انشأت المحاكم العسكرية التى تولت تلك المحاكمات ، نظرا لأن الدول الاربعة الكبرى التى وقعت على تلك الاتفاقيات لم تحصل على تصريح الحكومة الالمانية بانشاء تلك المحاكم ، وراوا ان هذا الوضع يؤدى الى مخالفة أحد المبادئ الاساسية فى القانون الدولى العام ، الذى يقصر الولاية القضائية على محاكم الدول التى وقعت على اقليمها الاعمال غير المشروعة ، ولا يجوز مخالفة هذا المبدأ العام بالاتفاق صريح مع الدولة الاقليمية .

وقيل ايضا فى هذا الصدد ، بأن مباشرة الدول الاربعة الكبرى المهمة محاكمة مجرمى الحرب ، لا يتفق مع مبادئ القانون الدولى العام ، التى تحدد اختصاص وسلطات الدولة المحتلة لاقليم دولة مهزومة فى حرب قامت بينها ، لأن من المسلم به أن سلطات الاحتلال لا تملك مباشرة ولاية القضاء فى الاقليم الذى تحتله الا فى حالات استثنائية ، ليس من بينها الجرائم التى ارتكبتها مواطنو الدول المحتلة خلال عمليات الحرب .

ولقد حاولت محكمة نورمبرج العسكرية أن ترد على الدفوع السابقة فى أحد أحكامها بقولها :

« بأن الاتفاق الدولى المبرم بين الدول الاربعة بخصوص محاكمات نورمبرج أدى الى أن تباشر هذه الدول حق التشريع بعد استسلام المانيا غير المشروط . وتمنع الدول الاربعة بالاختصاص التشريعى السابق فى داخل الدولة المحتلة قد تم الاعتراف به من جانب العالم المتمددين . والاتفاق الذى انشأ المحكمة حدد القانون الواجب تطبيقه من جانب تلك المحكمة وأيضا قواعد

الاجراءات الواجب عليها ان تراعيها في سير المحاكمات . وعندما فعلت الدول الكبرى السابقة ذلك لم تفعل اكثر من أنها استعملت مجتمعة حقا كان من المسلم لاي منها ان تقوم به بمفردها ، وذلك لانه من الامور التي لا يرقى اليها الشك ان كل دولة تملك الحق في انشاء محاكم من هذا النوع للقيام بذات المهمة » .

ويرى الاستاذ والدوك أنه في حالة ابرام الهدنة والتسليم بدون شرط فان ما ذكرته المحكمة في حكمها السابق ، اى تأسيسها سلطة الدولة المنفردة في القبض على الاشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية ارتكبت اثناء الحرب ، يتفق مع احكام القانون الدولي العام ، الخاصة بالعقاب على جرائم الحرب .

(سادسا) الجرائم ضد الانسانية :

ولكن يدق الوضع ويثور الخلاف بصدد ما جاء في ميثاق نورمبرج — بخصوص ما اطلق عليه اصطلاح الجرائم ضد السلام Crimes Contre La Paix وايضا النوع الآخر من الجرائم التي اطلق عليها تعبير الجرائم ضد الانسانية Crimes Contre L'humanité وهما طائفتان من الجرائم لم يكن قد استقر لهما الوجود القانوني قبل ١٩٤٦ في نطاق القانون الدولي العام . ومن ثم يثور التساؤل عن اهلية الدول الاربع الموقعة على ميثاق نورمبرج في خلق هاتين الجريمتين ، ويثور الشك ايضا في مشروعية المحاكمات التي اجريت بقصد العقاب عليها .

ولقد عرفت المادة السادسة من ميثاق نورمبرج الجرائم ضد السلام بانها تتكون من اى من الاعمال المادية الآتية : التخطيط للحرب ، الاعداد لها ، التهديد لها ، الشروع فيها ، بشرط أن يكون الامر متعلقا بحرب عدوانية ، والاخلال بالمعاهدات أو التوكيدات أو الاشتراك في خطة عامية ، أو التآمر بقصد القيام باى حرب عدوانية . . . » .

ولقد دفعت هيئة الدفاع عن المتهمين بعدم مشروعية تلك الجرائم ، على اساس انها لم تكن قائمة قبل ابرام ميثاق نورمبرج ، اى على اساس تخلف الركن الشرعي للجريمة ، وايضا لعدم تحديد العقوبة الواجب تطبيقها على من يرتكب ايا من الافعال السابقة . وكانت حجة الدفاع في ذلك ، قاعدة من القواعد الراسخة في جميع قوانين العقوبات في العالم التي تقضى بأنه « لا جريمة ولا عقوبة الا بنص » . والمقصود بذلك عدم وجود مثل هذا النص في القانون الدولي العام . وحجة الدفاع هذه ليست عديمة الاهمية من الناحية القانونية ، الا انه اذا كان القانون الدولي العام لا يتضمن نصا مماثلا ، اى نصا يقضى بأنه ، لا جريمة ولا عقوبة الا بنص « فان هذه القاعدة مسلمة من جانب جميع القوانين الداخلية ، بحيث لا يمكن لاي أن يشك في انها تعد من المبادئ

الاساسية للقانون المعترف بها من جميع النظم القانونية الداخلية ، وهى بهذا المعنى — وبالرغم من عدم النص عليها فى أى قاعدة قانونية دولية اتفاقية أو عرفية — واجبة الاحترام فى القانون الدولى العام ، وذلك حسب ما جاء فى المادة ٣٨ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية .

ولكن محكمة نورمبرج رأت أن الركن الشرعى ، وكذا ركن العقوبة للجرائم ضد السلام ، يعد مستقرا فى القانون الدولى العام حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والنص على تلك الجرائم فى ميثاق نورمبرج . وذهبت الى أن تلك الجرائم قد رسخت فى القانون الدولى العام فى فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى ، مستندة فى ذلك على ميثاق ١٩٢٨ الذى قضى بعدم مشروعية الحرب وهو الذى يعرف باتفاق كيلوج بريان ، وأيضا أعتدت المحكمة على مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة بتاريخ ١٩٢٣ ، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٤ الخاص بالحل السلمى للمنازعات الدولية الذى قضى صراحة بأن الحرب الهجومية تعد جريمة دولية ، وأيضا القرار الذى أصدرته الجمعية العامة لعصبة الأمم بالإجماع فى ١٩٢٧ ، والقرار الذى أصدره اتحاد الدول الأمريكية فى ١٩٢٨ ، اللذان يعتبر كل منهما الحرب الهجومية جريمة دولية ، وذهبت المحكمة أيضا الى القول بأن مخالفات اتفاق جنيف الخاص بالحرب الارضية جرت الدول على اعتبارها جرائم دولية يعاقب مرتكبوها أمام محكمة عسكرية . « راجع فى تفصيل هذه الحجج : محاضرات الاستاذ والدوك فى اكاديمية القانون الدولى يلاهاى ، المرجع السابق ص ٢١٩ — ٢٢٠ » .

وبخصوص الجرائم ضد الإنسانية ، فلقد عرفها ميثاق نورمبرج بأنها

تتكون من القتل ، الاغتصاب ، الاسترقاق ، التهجير أو النقل الاجبارى للسكان ، وأى عمل غير انساني آخر ، ترتكب ضد المدنيين قبل أو خلال الحرب أو المعاملة الشاذة أو المحاكمات التى تتم لأسباب سياسية ، أو راجعة الى الاصل أو العقيدة الدينية ، وتكون مرتبطة بأى جريمة تختص بها المحكمة (محكمة نورمبرج العسكرية) ، وسواء أكانت الافعال يعاقب عليها قانون الدولة التى ارتكب فيها أم لا .

سابعاً — مبادئ عامة مستخلصة من محاكمات نورمبرج . ولقد أرسيت

محاكمات نورمبرج مبادئ قانونية دولية هامة نشير إليها فى ايجاز :
اولا : عدم الاعتداد بالحصانة المقررة لأعضاء الحكومة بالنسبة لأعمال السيادة .

ثانيا : عدم قبول الدفع الذى يمكن أن يتقدم به الموظف العام مدعيا فيه بأنه لم يكن سوى آلة تنفيذ لأوامر رئيسه الادارى الاعلى — فى الحالة التى يقوم فيها بطاعة رئيسه الادارى — فى تنفيذه أعمال غير مشروعة طبقا للقانون الدولى العام . ولقد جاء فى أحكام محكمة نورمبرج فى هذا الصدد ما يلى : =

« الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقانون الدولي تتم عن طريق آدمين وليس بواسطة وحدات مجرّدة ، وبمعاينة الافراد الذين ارتكبوا تلك الجرائم ، يمكن احترام قواعد القانون الدولي العام ... ومبدأ القانون الدولي العام ، الذي في بعض الحالات يحمى مثلى الدولة ، لا يمكن تطبيقه ولا الاعتداد به ، بالنسبة للاعمال التي تعد جريمة في القانون الدولي العام .. » .

وبخصوص الحجة المتعلقة بأن الموظف الذي ينفذ أوامر رئيسه لا يمكن أن يسأل عن تنفيذه لهذه الاوامر لأنه ملزم بالقيام بها طبقا للقانون الداخلي لدولته ، ردت المحكمة على ذلك بقولها :

« بأن الافراد يتحملون بالتزامات دولية تجعلهم في حل من عدم التقيد بالالتزامات الخاصة بالطاعة التي تفرضها الدولة . والفرد الذي ينتهك قوانين الحرب لا تكون له أية حصانة ناشئة عن احترامه لسلطة دولته وذلك اذا كانت الدولة عندما صرحت بالقياس بهذا العمل قد تعدت اختصاصها طبقا للقانون الدولي » .

ويرى الشراح أن المبادئ التي أسفرت عنها محاكمات نورمبرج وطوكيو ، الخاصة بالمسؤولية الدولية الجنائية ، قد أصبحت جزءا مؤكدا من القانون الدولي المعاصر ، وذلك لأن الاتفاقيات التي قامت على أساسها محاكمات نورمبرج وطوكيو قد وافقت عليها أكثر من ١٩ دولة ، ولأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالاجماع أقرت بالمبادئ القانونية التي أسفرت عنها محاكمات مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية ، وطلبت من لجنة القانون الدولي المتفرعة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تضع تلك المبادئ نصب عينيها عند إعدادها لمشروع الاتفاق الدولي الخاص بالجرائم ضد السلام وضد سلامة الجنس البشري . وقد قامت اللجنة بذلك في ١٩٥٠ ووافقت الجمعية العامة عليها في دورتها العادية لنفس العام .

(ثامنا) جريمة إبادة الجنس البشري : احاطة سريعة باتفاقية

إبادة الجنس البشري Genocide Convention

هذه الاتفاقية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وبدأت ، في السريان منذ ١٢ يناير سنة ١٩٥١ . ونعالج أهم الاحكام الاساسية الواردة فيها . وكان الباعث الدافع لصدور هذه الاتفاقية ، سياسة المانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية ، لتي أدت الى فناء الملايين من البشر . حيث تجمعت القيادات الصهيونية للاستفادة من هذا الوضع ، على الرغم من أن سياسة الفناء للجماعات البشرية لم تكن قاصرة عليهم ، ومع ملاحظة هامة للغاية ، هي أنه ما أن تمكنت القيادات الصهيونية من الحصول على قرار تقسيم فلسطين ، ثم انشاء اسرائيل ، حتى باشرت هذه الدولة ضد العرب

جريمة إبادة الجنس البشرى ، بشتى الوسائل ، بهدف مدروس ومخطط له ، وهو إبادة الجنس العربى من فلسطين بأكملها .
وتتضمن هذه الاتفاقية بان الأفعال التى تتكون منها هذه الجريمة ، سواء وقعت وقت الحرب أو السلم تشكل جريمة دولية . وقد لوحظ أن الاكتفاء بعبارة الإخلال بالقانون الدولى فى تحديد طبيعة هذه الجريمة ، كما أن الوثوق أمام اصطلاح جريمة طبقا للقانون الدولى A Grime under international low لا يوضحان هذه الطبيعة والغاية منها ، وهى القضاء على حالات افناء الجماعات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية . . الخ ، لان هذين المصطلحين وان كانا يعنيان مسئولية الدولة طبقا للقانون الدولى الا أنهما لا يجرمان هذه الأفعال بالنسبة للأفراد . وهذا المعنى يؤكد الاستاذان توماس بورجنتال وجوديت تورنى فى دراستهما المشار إليها آنفا « أنظر مؤلفهما السابق الاشارة اليه ص ٥٦ — ٥٧ » .

وقد أخذت اتفاقية إبادة الجنس البشرى عند تعريفها لهذه الجريمة بذكر طائفة الأفعال التى يتكون منها الركن المادى للجريمة ، حيث يكون ارتكاب أى منها موجبا للعقوبة ، بشرط أن يتوافر قصد جنائى خاص لدى مرتكب الفعل ، هو نية التحطيم الكلى أو الجزئى لجماعة وطنية أو عرقية أو دينية . والمادة الثانية من الاتفاقية صريحة فى بيان الركنين المادى والمعنوى لجريمة إبادة الجنس البشرى على النحو السابق ، كما يتبين بجلاء من الرجوع إليها .
وهكذا فإن ارتكاب أى من الأفعال الخمسة المذكورة فى المادة الثانية من اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى لا يكفى بذاته لقيام هذه الجريمة ، بل لابد من توافر القصد الجنائى ، وهو هنا قصد خاص ، أى نية القضاء كليا أو جزئيا على إحدى الجماعات الوطنية أو العرقية أو الجنسية أو الدينية .
وبناء على ما سبق ، فإن قتل بعض أفراد إحدى الجماعات البشرية أو إبادتها كليا لا يشكل بذاته جريمة إبادة الجنس البشرى ، اذا كان هذا القتل أو هذه الإبادة قد جاءت لغرض غير الغرض الذى حددته المادة الثانية من الاتفاقية ، كأن يكون هذا الحدث قد وقع بسبب خلافات مالية أو اجتماعية . . . الخ . فأننا فى مثل هذه الحالات نكون فى دائرة التطبيق العادى لاحكام قانون العقوبات الوطنى فى الدولة التى وقعت فيها هذه الأفعال ، بعكس ما اذا كان الغرض من القتل أو الإبادة هو افناء هذه الجماعة البشرية ، فان مثل هذا القصد الجنائى الخاص يستبعد سريان قانون العقوبات الوطنى ، وتصبح الدولة ملزمة بأحكام الاتفاقية الدولية لإبادة الجنس البشرى ، مع ملاحظة أنه طبقا لقواعد القانون الدولى ، فان القانون الجنائى الوطنى لكل الدول يجب أن يكون منطبقا مع أحكام هذه الاتفاقية .

• • • • •

ويلاحظ أن الأمم المتحدة عند صياغة أحكام الجريمة لم تتمكن من اعتبار الإجراءات السياسية المستهدفة القضاء على الجماعات السياسية من بين الأفعال التي يتكون منها الركن المادي Political groups

جريمة إبادة الجنس البشري ، حيث فشلت المحاولات التي بذلت في هذا الاتجاه ، خلال أعداد اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشري ، وهذا أمر يؤسف له لأن ضمان احترام الحقوق السياسية للأفراد والجماعات ، يساعد على تحقيق الهدف الأساسي من تقنين هذه الجريمة .

ومما يعاب على هذه الاتفاقية أيضا ، أنها أوحى بانشاء محكمة جنائية دولية ولكن فشلت الجهود التي بذلت منذ الموافقة على هذه الاتفاقية حتى الآن ، كذلك لم تتضمن النص على عرض الخلاف الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ، بخصوص تفسير أحكامها ، على محكمة العدل الدولية .

وبذلك يكون العقاب على هذه الجريمة حتى الآن ، من اختصاص المحاكم الوطنية في الدولة التي يحمل المتهم جنسيتها ، وأيضا لمحاكم الدولة التي تم فيها اعتقال المتهم ، في حالة امتناع هذه الدولة عن تسليمه للدولة الأولى ، خاصة إذا كان يحمل جنسيتها ، وهنا يكمن القصور الشديد في الاتفاقية ، لأن أية دولة تمارس جريمة إبادة الجنس البشري — مثل إسرائيل حاليا — لن نوافق على محاكمة مرتكب الجريمة ، كما أنها سترفض تسليمه لمحاكمته أمام محاكم إحدى الدول الأخرى ، وبذلك تبدو أهمية الاختصاص القضائي الدولي في هذه الحالة .

(ناسعا) : مقارنة بين حماية حق الإنسان في الحياة في كل من الاتفاقيات الدولية ، لحقوق الإنسان واتفاقية منع إبادة الجنس البشري .

ويلاحظ أن الحق في الحياة تشير إليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة أن تكفل حماية هذا الحق في حالات القتل الجماعي ، فأعدت اتفاقية إبادة الجنس البشري La convention du Génocide وأيضا وضعت تعريفا للاعتداء La notion d'agression (قارن رينيه كاسان ، مجموعة محاضرات أكاديمية القانون الدولي بلاهاي (١٩٥١ جزء أول ص ٣٠٦ ، لويس كافاربه ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ١٩٦١ ، ص ٤٤٨ وما بعدها) .

ولقد قبل في تعريف جريمة إبادة الجنس البشري بأنها الفناء وجود الجماعات البشرية بالكامل ، كما أن القتل يؤدي الى عدم الاعتراف للفرد بحقه في الوجود .

وهذا التعريف ذكره الاستاذ لويس كافاربه في المرجع السابق ص ٤٤٨ ،

وهو يعزیه الى الاستاذ سيبر Sibert ، الذى عرف جريمة إبادة الجنس البشرى بأنها

«La refus de L'existence aux groupes humains entiers comme L, homicide est Le refus du droit à L'existence d'un individu».

ويرى الاستاذ كافاريه أن جميع صور إبادة الجنس البشرى لم تشملها بالحماية اتفاقية إبادة الجنس البشرى التى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ ، لان إبادة الجنس البشرى من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية Les groupes ethniques, sociaux, nationaux et religieux. لا تدخل فى عداد هذه الاتفاقية التى اقتصرت على حماية

حق الحياة للجماعات التى تقوم على أساس الاصل «Les génocides Politiques et économiques et culturels». أو الإبادة الدينية .

واتفاقية تحريم إبادة الجنس البشرى ، تنشئ جريمة إبادة الجنس البشرى التى يتكون ركنها المادى من أعمال حددتها على سبيل الحصر وهى الموت Le meurtre أو الاعتداء الجسيم على الوحدة الجثمانية والعقلية أو الإخضاع عمدا لظروف تؤدى الى التحطيم الكلى أو الجزئى ، أو الاجراءات التى تحد من النسل أو نقل الاطفال . ولكن حتى تكون الاعمال السابقة مشمولة بحماية اتفاقية إبادة الجنس البشرى ، يجب أن تتعرض لها الجماعات الدينية أو الوطنية أو الجماعات التى تقوم على أساس الاصل ، بمعنى انه لا تدخل فى نطاق جريمة إبادة الجنس ، الاعمال السابقة اذا تعرض لها الفرد مجردا من أى من الاعتبارات السابقة .

وإذا قارنا موقف اتفاقية إبادة الجنس البشرى بموقف الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان من الحق فى الحياة فأننا نلاحظ وجود خلاف بين كل منهما لأن اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى لا تهتم فقط بحالة الاعتداء المباشر على الحق فى الحياة ، أى بمسألة الموت ، بل تهتم أيضا بالوسائل التى قد تؤدى الى ذلك ، مثل الاعتداء على الوحدة الجثمانية والعقلية للفرد ، وإخضاعها لظروف قاسية من الحياة تؤدى الى هلاكها أو فرض تحديد النسل . ولكن اذا استثنينا حالة اجراءات الحد من النسل ، فانه يمكن مع ذلك القول بأن حالات الاعتداء غير المباشر على الحق فى الحياة التى يتكون منها الركن المادى لجريمة إبادة الجنس البشرى حسب اتفاقية إبادة الجنس البشرى ، تنص عليها المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية لان هذا النص يواجه حالات التعذيب ، والعقوبات غير الانسانية أو الاستثنائية ، وذلك على التفصيل الذى يكون محله دراسة هذه المادة .

ووجه الاختلاف الثانی بین اتفاقية ابادۃ الجنس البشرى والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، هو أن الاتفاقية الاولى لا تحمى حق الحياة إلا بالنسبة للجماعات وليس بالنسبة للفرد وهى لا تحمى هذا الحق بالنسبة لسائر الجماعات كما سبق أن رأينا . فى حين أن المادة ٢ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان تحمى حق الحياة للفرد فى ذاته دون أكثرات بالجماعة الوطنية أو الاجتماعية أو الدينية أو السياسية التى ينتمى إليها هذا الفرد ، وبذلك تكون الحماية التى تقرها المادة الثانية من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان أوسع بكثير من تلك الواردة فى اتفاقية ابادۃ الجنس البشرى .

وحسب المادة الثانية من الاتفاقيات الدولية لمنع ابادۃ الجنس البشرى يتكون الركن المادى لهذه الجريمة من الاعمال التى ترتكب عن عمد بقصد تهطيم dest uction جماعة لغوية أو جنسية ، أو دينية أو سياسية ، تحطيمها كلياً أو جزئياً ، بما فى ذلك التآمر والتخريض والتهديد أو الشروع فى ذلك . ولا تجيز المادة الرابعة من هذه الاتفاقية قبول الدافع المؤسس على نظرية اعمال السيادة أو الحكومة ، لأنها تقرر المسئولية الفردية ، لارتكب تلك الجريمة .

وتنص المادة الخامسة من اتفاقية ابادۃ الجنس البشرى بالزام الدول بتعديل قوانينها الداخلية ، بما يجعلها تتماشى مع أحكامها .

ويحدد المادة السادسة الجهة المختصة بالفصل فى الاعمال التى تشير إليها المادة الثانية من اتفاقية جريمة ابادۃ الجنس البشرى . وتعطى هذا الاختصاص لحاكم الدولة التى ترتكب على إقليمها الاعمال المكونة للجريمة ، أو لمحكمة جنائية دولية ، تتفق الدول على قبول اختصاصها . وتنص المادة التاسعة على الاختصاص الالزامى لمحكمة العدل ، الدولية ، فى كل ما يتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية . ولم توافق الحكومة السوفيتية على هذه المادة ، وتحفظت على حكمها عندما قامت بالتصديق على الاتفاقية . ولقد اعترضت بعض الدول على التحفظ السوفيتى السابق ، ورأت أنه يجعل الاتفاقية مجرد «أصحوكة لا قيمة لها بالنسبة للدولة التى تقرر تصديقها بالتحفظ السابق » .

ولقد وقع وصدق على الاتفاقية أكثر من خمسين دولة ، ليس من بينها الولايات المتحدة وانجلترا ، وكانت حجة هاتين الدولتين : أن تحفظ الاتحاد السوفيتى على المادة التاسعة من الاتفاقية ، جعلها مجرد سراب لا قيمة لها . ويرى بعض الشراح أن احكام اتفاقية جريمة ابادۃ الجنس البشرى ، تلزم جميع الدول أعضاء الجماعة الدولية ، حتى الدول التى لم تقم بالتوقيع والتصديق عليها . وحجتهم فى ذلك أن الاحكام التى تضمنها هذه الاتفاقية تعد من

المبادئ العامة ، الواجب الاعتراف بها ، من جانب جميع القوانين الحديثة ،
طبقتا للقانون الدولي العام .

ولقد ذهب الى ذلك أيضا الامين العام الاسبق للأمم المتحدة مستر
همرشولد ، أثناء أزمة الكونغو ، عندما ذكر كلا من تشومبى ولومومبا ، بأن
الاعمال التي يأتيها انصار كل منها ، ضد الآخرين ، تعد من أعمال إبادة الجنس
البشرى غير المشروعة ، طبقا للقانون الدولي العام ، وذلك بالرغم من عدم
انضمام الكونغو في ذلك الوقت ، للاتفاقية الدولية الخاصة بجريمة إبادة الجنس
البشرى .

عاشرا : ١ — اشترنا بإيجاز شديد ، في هذا الفصل ، لأهم الجرائم الدولية
وهي : ١ — جريمة الحرب ، ٢ — القرصنة ، ٣ — الاتجار بالرقيق ، ٤ —
مخالفة قوانين الحرب ، ٥ — الجرائم ضد الانسانية ، ٦ — إبادة الجنس
البشرى ، وكان من المفروض الإشارة كذلك لجريمة التعذيب التي صارت بعد
التصديق على اتفاقيتها من غالبية الدول جزءا من القانون الدولي المعاصر ،
فضلا عن أن إسرائيل تمارس التعذيب ضد العرب في الاقاليم الخاضعة لاحتلالها ،
ولكننا وجدنا أن الإشارة لجريمة مخالفة قوانين الحرب والاحتلال تكفى بالنسبة
لهذه الدراسة .

٢ — اذا استثنينا جريمة الرق ، نجد أن إسرائيل ارتكبت ومازالت منذ
نشأتها سنة ١٩٤٨ وحتى الآن ، سائر الجرائم الدولية الأخرى بحق العرب
في الاقاليم التي احتلتها في جروبها ، ووثائق الأمم المتحدة تطمح وتفيض بادانة
إسرائيل ، كذلك المنظمات الدولية غير الحكومية مثل الصليب الأحمر الدولي ،
وهو ما سنشير اليه في المحاضرات ، اذا سمحت الظروف بذلك .

الصفحة العلمية للمؤلف : الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان

أولا — التدرج العلمى والاكاديمى :

- ١ — ليسانيس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٥ مع مرتبة الشرف الاولى وبترتيب الاول على جامعة القاهرة والجامعات المصرية .
- ٢ — عضو مجلس الدولة المصرى سنة ١٩٥٥ .
- ٣ — معيد بقسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٤ — عضو الاجازة الدراسية لكلية الحقوق جامعة القاهرة لدى اكااديمية القانون الدولى بلاهاى عام ١٩٥٨ .
- ٥ — عضو بعثة القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس للحصول على دكتوراه الدولة من جامعة باريس ، مع اجراء الابحاث المتصلة بالرسالة فى جامعة كمبردج فى انجلترا ، وجامعة روما بايطاليا (١٩٥٩ — ١٩٦٢) .
- ٦ — دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٧ — دبلوم القانون الخاص من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٨ — دبلوم الدراسات العليا من جامعة باريس ١٩٥٩ .
- ٩ — دكتوراه الدولة فى المسئولية الدولية من جامعة باريس بتقدير جيد جدا سنة ١٩٦٢ .
- ١٠ — مدرس القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٦٣ .
- ١١ — أستاذ مساعد القانون الدولى بجامعة عين شمس سنة ١٩٦٩ .
- ١٢ — أستاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٧٤ .
- ١٣ — رئيس قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس ابتداء من عام ١٩٦٩ .
- ١٤ — وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٧٧ — ١٩٧٨ .
- ١٥ — أستاذ زائر فى جامعة بنغازى ، ليبيا ، خلال العام الجامعى ١٩٦٤ .
- ١٦ — رئيس قسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة الكويت ١٩٧٨ — ١٩٨٤ .
- ١٧ — الامين العام للجمعية المصرية للقانون الدولى بالقاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ١٨ — جائزة ابحاث القانون الدولى من جامعة عين شمس .
- ١٩ — جائزة الدولة التشجيعية فى القانون الدولى عام ١٩٧١ .

ثانياً — الأبحاث والمؤلفات :

- ١ — رسالة دكتوراه مقدمة لكلية حقوق السوربون بباريس « فرنسا » في ٣ ديسمبر ١٩٦٢ ، والتي قامت جامعة عين شمس بطبعها عام ١٩٧٠ في موضوع : المسؤولية الدولية ، باللغة الفرنسية .
- ٢ — الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، محاضرة في المركز الثقافي العربي بينغازى — ليبيا — في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٤ .
- ٣ — سريان الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من حيث الزمان ، المجلة المصرية للقانون الدولي عام ١٩٦٧ .
- ٤ — موقف المشرع والقضاء في ليبيا من تطبيق القانون الدولي العام ، مجلة مصر المعاصرة عدد أبريل ١٩٦٦ ص ١٠٣ — ١٤٧ ، ويوليو ١٩٦٦ — ص ٨٣ — ١٤٧ .
- ٥ — المنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- ٦ — الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان طبقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- ٧ — الأصول العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٨ — سحب قوة الطوارئ الدولية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٦٨ .
- ٩ — القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٠ — العلاقات الدولية العربية ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١١ — العدوان الاسرائيلى على مطار بيروت ، المجلة المصرية للقانون الدولي عام ١٩٦٩ ، المجلد الخامس والعشرين .
- ١٢ — موقف القانون الدولي من تصريح الولايات المتحدة الأمريكية لرعاياها بالعمل في الجيش الاسرائيلى ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ .
- ١٣ — موقف الاتحاد السويستى من النزاع العربى الاسرائيلى على ضسوء محاكمة الفدائيين الفلسطينيين ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ .
- ١٤ — مساهمة القاضى عبد الحميد بدوى فى فقه القانون الدولي ، القاهرة ١٩٧٠ ، نال هذا المؤلف جائزة الدولة فى القانون الدولي سنة ١٩٧١ .
- ١٥ — دروس المنظمات الدولية ، ١٩٧٠ .
- ١٦ — مشكلة الشرق الاوسط المعاصرة حتى خراير ١٩٧١ ، صدرت هذه الدراسة فى طبعتين احدها موجزة ، والاخرى مطولة ، فى مارس عام ١٩٧١ .
- ١٧ — الوسيط فى التنظيم الدولي ، القاهرة فى سبتمبر من عام ١٩٧١ .
- ١٨ — دراسة وظيفة معاهدة الصلح فى القانون الدولي التقليدى والمعاصر ، على ضسوء قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بخصوص أزمة الشرق الاوسط ، بحث منشور فى كتاب يضم طائفة

- من المحاضرات التي تعالج مشكلة الشرق الاوسط أصدرته الجمعية المصرية للقانون الدولي في عام ١٩٧١ .
- ١٩ — الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط في ضوء ميثاق وقرارات الامم المتحدة والقانون الدولي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد الاول ، السنة الرابعة عشرة ، يناير ١٩٧٣ .
- ٢٠ — العلاقات الدولية في دستور جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٢ .
- ٢١ — قواعد القانون الدولي العام في أحكام القضاء وما جرى عليه العمل في مصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٢ — العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، (الطبعة الاولى) ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٣ — تعريف الارهاب الدولي ، المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٣ .
- ٢٤ — القانون الدولي العام ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ .
- ٢٥ — دراسة اتفاقية باريس لانهاء الحرب الفيتنامية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٧٣ .
- ٢٦ — طرق تسوية المنازعات الدولية مع التطبيق على مشكلة الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ٢٧ — القانون الدولي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة سنة ١٩٧٨ ، (طبعة مفصلة) .
- ٢٨ — قانون لمعاهدات الدولية في اتفاقية فيينا ، سنة ١٩٦٩ (تحت الطبع) .
- ٢٩ — المنظمات الدولية لطلبة كلية الحقوق والشرية بجامعة الكويت ١٩٧٩ .
- ٣٠ — مذكرات في حقوق الانسان في القانون الدولي ، لطلبة كلية الحقوق والشرية بجامعة الكويت ، الفصل الدراسي الاول ١٩٧٩ — ١٩٨٠ .
- ٣١ — المدخل لدراسة حقوق الانسان في القانون الدولي والشرية الاسلامية (١٩٨٠) .
- ٣٢ — الاطار القانوني لحقوق الانسان ، دراسة مقارنة في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، ودساتير الدول العربية ، وأحكام المحاكم الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨٧ .
- ٣٣ — موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، الكويت ١٩٨٢ .
- ٣٤ — العلاقة بين حقوق الانسان والقانون الامريكى ، الكويت ١٩٨٢ .
- ٣٥ — العلاقة بين الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والقوانين الداخلية ، الكويت ١٩٨٢ .

- ٣٦ — الوجيز في دور محكمة العدل الدولية في تطوير القانون الدولي وتسوية المنازعات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٦ .
- ٣٧ — ضمانات حقوق الانسان في القانون الدولي ، القاهرة (مذكرات لطلاب الدراسات العليا) .
- ٣٨ — العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دراسة شاملة للتشريع الدولي واحكام المحاكم الدولية والمصرية وما جرى عليه العمل بين الدول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٧ ، (الطبعة الثانية) .
- ٣٩ — ضمانات حقوق الانسان في القانون الدولي ، القاهرة ١٩٨٧ ، (مذكرات لطلاب الدراسات العليا) .
- ٤٠ — الأزمة المعاصرة للعلاقات العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٤١ — النزاع العربي الاسرائيلي في مرحلته الراهنة ، القاهرة ١٩٨٧ ، دار النهضة العربية .
- ٤٢ — ميثاق الأمم المتحدة على ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة ١٩٨٨ .
- ٤٣ — الترجمة العلمية للمرحوم الدكتور عبد الحميد بدوى القاضى ونائب رئيس محكمة العدل الدولية ، للنشر في كتاب عطاء أفريقيا ، بالغتئين الفرنسية والانجليزية ، ١٩٨٨ .
- ٤٤ — ضمانات حقوق الانسان ، دراسة مقارنة في القانون الدولي والشرعية الاسلامية ، يناير ١٩٨٨ ، (دار النهضة العربية) .
- ٤٥ — النظرية العامة للتنظيم الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٤٦ — الدولة الفلسطينية ، في قرارات الأمم المتحدة ، أركانها وحدودها وعلاقتها بالإرهاب والجرائم الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٤٧ — القانون الدولي الإداري ، (تحت الطبع) .
- ٤٨ — اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨١ (تحت الطبع) .
- ٤٩ — قانون المعاهدات الدولية طبقا لاتفاقية فيينا لسنة ١٩٦٩ (تحت الطبع) .
- ٥٠ — جهود جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية في مجال حقوق الانسان ، مقارنة بالاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠ (تحت الطبع) .
- ٥١ — المسؤولية الدولية (تحت الطبع) .
- ٥٢ — مدى فاعلية الضمانات الوطنية في ضمان حقوق الانسان (دراسة تطبيقية على موقف المشرع والقضاء في جمهورية مصر العربية مقارنة بالوضع في الدول الغربية) . (تحت الطبع) .
- ٥٣ — حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية مقارنة بالقانون الدولي (تحت الطبع) .

موجز الفهرست

الصفحات

الموضوع

الفصل الأول

أركان الدولة الفلسطينية

٣ — ٢	مبررات الدراسة وخطتها
٢٥ — ٤	المبحث الأول : الأحكام العامة في القانون الدولي بإيجاز
	المبحث الثاني : ركنا الشعب والأقليم للدولة الفلسطينية
٢٦	والحدود
	الفرع الأول : الوضع القانوني لفلسطين عند
٣٦ — ٢٦	انشاء الأمم المتحدة
	الفرع الثاني : اقليم الدولة الفلسطينية ١٩٤٨ —
٤٦ — ٣٧	١٩٦٧ ، وحدوده
	الفرع الثالث : هل أثرت حرب ١٩٦٧ على اقليم
٤٩ — ٤٧	الدولة الفلسطينية
	الفرع الرابع : العلاقة بين قرارى مجلس الأمن
٥١ — ٥٠	٢٤٢ ، ٣٣٨ وأقليم الدولة الفلسطينية
	الفرع الخامس : الأهمية القانونية لقرارات الأمم المتحدة
٦٣ — ٥٨	بشأن الاقليم
	الفرع السادس : الطبيعة القانونية للحقوق الاقليمية
٧١ — ٦٣	للشعب الفلسطينى
	الفرع السابع : القيمة التنفيذية لقرارات الأمم المتحدة
٧٤ — ٧١	بشأن الاقليم

الفصل الثانى

٩٠ — ٧٥	الاعتراف بالدولة الفلسطينية
---------	-----------------------------

الفصل الثالث

٩٧ — ٩١	الدولة الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها
---------	--

الفصل الرابع

١٠١ — ٩٨	الدولة الفلسطينية ومشكلة الاقليات
----------	-----------------------------------

الفصل الخامس

١٠٩ — ١٠٢	الدولة الفلسطينية والارهاب الدولى
-----------	-----------------------------------

الفصل السادس

١٢٢ — ١١٠	الجرائم الدولية التى ارتكبتها اسرائيل في حق العرب
١٢٦ — ١٢٣	الصفحة العلمية للمؤلف :
١٢٧	موجز الفهرس :

رقم الايداع ١٩٨٨/٨٧٠٧

الترقيم الدولى ١ — ٠٤٣٨ — ٩٧٧٠٠٤

المطبعة التجارية الحديثة

٢٢ شارع ادريس راغب — الظاهر

تليفون ٩٠٣٣٦٤ القاهرة

